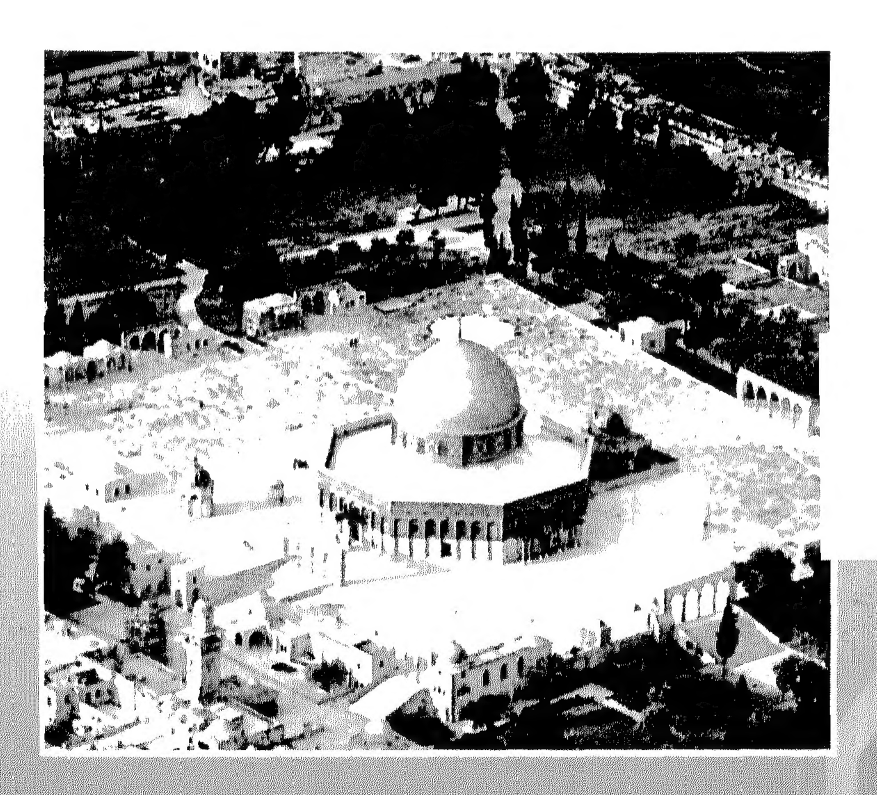
هنــري كتــن

القدس



ترجمة: ابراهيم الراهب



القدس

الناشر: دار كنعان للدراسات والنشر
دمشق-ص.ب. (٤٤٣) - هاتف (٢١١٣٣١١)

الطبعة الأولى: ١٩٩٧
عدد النسخ: (١٠٠٠)

تصميم الغلاف: جمال الأبطح

القدس

تـــأليف: هـــنري كتـــن
ترجمـــة: ابراهيـم الراهـب



تقديم

ما يزيد على قرن من الزمن الصعب والمرُّ، وشعبنا العربي الفلسطيني يتلقى الطعنات المتواصلة في كافة أنحاء جسده من رأسه إلى أخمص قدميه، ومع ذلك لايزال وسيبقى رافعاً هامته وقامته إلى السماء لأنه صاحب الحق في الوطن الذي اقتلع منه بقوة الحراب الصهيونية التي استندت ولا تزال تستند إلى العمق الامبريالي العالمي بدءاً من لندن وانتهاء بواشنطن. وخلال هذه المسيرة القاسية والمرهقة وهي تصدي شعب أعزل لمثل هذه القوى الفاجرة، خرج من صفوف شعبنا قادة وجماهير قاتلت بالفكر والسلاح والسياسة والحجارة هذه القوى الفاجرة الغادرة مستندة إلى سياسة النفس الطويل والأمل في استمرار نهوض الأمة العربية ووضع طاقاتها في خدمة المعركة، وهي طاقات كبيرة ومخيفة لن تستطيع قوة في الأرض منعها من التطور والنمو مهما عتت هذه القوة، وفي تطورها ونموها تقبع معركة التحرير ولا تقبع في أي مكان آخر، فطبيعة الهجمة والقوى التي نتعرض لها تتطلب حشد طاقات الأمة كاملة، وكل الطاقات الصديقة والمخلصة في العالم التي تقف معنا على نفس الأرضية: أرضية النضال ضد هذه القوى التي لا مهمة لها إلا ذبح الشعوب وكل تطلعاتها المشروعة. وكان هنري كتن من بين القادة الفلسطينيين الذين ساندوا شعبهم بالفكر والسياسة ودعم كفاحه

المسلح من خلال موقعه في الهيئة العربية العليا التي قادت شعب فلسطين بين الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن حيث كانت الهجمة الاستيطانية وترجمة وعد بلفور من خلال بريطانيا وانتدابها في قمة أوجها، وحيث كانت مواجهة شعبنا في قمة أوجها أيضاً رغم امكانياته البسيطة أمام امكانيات الخصم، وكان أبرز هذه المواجهات ثورة البراق في آب ١٩٢٩ وثورة القسام ١٩٣٥، وثورة عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ التي حشدت لها بريطانيا والحركة الصهيونية كل طاقاتها لقتلها، وشارك في قتلها نداء الملوك والأمراء العرب في وقف الثورة استناداً إلى وعود بريطانيا "الصديقة" التي لم تصدق في أي وعد من وعودها منذ الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وكان الوعد الذي وفت به وعد بلفور وهي بهذا تتحمل معظم أطراف الجريمة التي أصابت شعبنا.

"ومن يدرس حياة وتاريخ الأستاذ المرحوم هنري كتن، الذي ولد في القدس عام ١٩٠٦ وتوفي في باريس عام ١٩٩٢، يجد أنه قد عانى وشاهد عبر هذه الحياة: بقايا الاحتلال العثماني لأرض الوطن، ذلك الاحتلال الذي أذاق شعبنا الأمرين: الجوع والعري، وعد بلفور والاحتلال الانكليزي الذي مهد لأبشع جريمة في التاريخ المعاصر: إقامة كيان الغزو الاسرائيلي عام ١٩٤٨، الهجرة من القدس بعد سقوط القسم الغربي منها بأيدي المحتلين، وهي بلد المؤلف ومسقط رأسه والجني الذي تابعه ولم يفارق خياله إلى أن كانت الوفاة في باريس، حيث ينتظر جثمانه من ينقله إلى القدس.

كانت محصلة رحلة هنري كتن القاسية والمرة والعنيدة تسعة كتب وضعها في خدمة القضية العربية وهي:

١- فلسطين. العرب واسرائيل. البحث عن العدالة. الناشر لونغمان لندن ١٩٦٩.

٢- فلسطين والقانون الدولي. الناشر. لونغمان. لندن ١٩٧٦.

٣- الطريق إلى السلام. لونغمان. لندن.

٤- قضية القدس. الناشر مركز العالم الثالث.

٥- القدس. الناشر. كروم هيلم. لندن. ١٩٨١.

٦- تطور الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط. الناشر. أوسيانا.

٧- قوانين الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط. الناشر. أوسيانا.

٨- صديقة الأفراح. الناشر. كارتيه.

٩- القضية الفلسطينية. الناشر. كروم هيلم. لندن ١٩٨٨.

وكان المرحوم الأستاذ "هنري كتن" قد درس الحقوق في باريس ولندن وحصل على دكتوراه في القانون الدولي. وعمل بين ١٩٣٢-١٩٤٢ محاضراً في كلية الحقوق في القدس، وكان حتى سقوط القدس الغربية عام ١٩٤٨ عضواً في مجلس القانون الفلسطيني، ودافع عن القضية الفلسطينية أمام لجنة التحقيق الأنجلو - التركية عام ١٩٤٦، ومثّل عرب فلسطين في الدورة الخاصة الثانية والدورتين العاديتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة عالي ١٩٤٧، ١٩٤٨ ممثلاً عن الهيئة العربية العليا، كما عين عام ١٩٤٨ من قبل جامعة الدول العربية للمباحثات مع الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة الذي صرعته رصاصات الارهابيين الصهاينة في القدس، لأنه كان وسيطاً يعمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة التي لم تطبق إلى الآن رغم ما فيها من قرارات لا تخدم شعبنا وأهمها قرار التقسيم.

ابراهيم الراهب.

الفصل الأول
الأهمية الدينية لمدينة القدس

من بين كل مشاكل العالم تشكل قضية القدس المفصل الأعظم عاطفة وتفجرا. وهي لاتشابه القضايا الاخرى في الصراع العربي- الاسرائيلي، حيث تتجاوز اهميتها ومداها الشرق الاوسط وشعوبه. والقدس فريدة من بين كل مدن العالم لارتباطها بديانات ثلاث. وهي الموروث الروحي والديني لنصف الجنس البشري، فهي مقدسة من ألف مليون مسيحي، وسبعمائة مليون مسلم، واربعة عشر مليون يهودي. القدس مكان ميلاد المسيحية. على وجه التقريب، فإن كل الاماكن والمعابد المقدسة المتصلة بحياة وميلاد وموت المسيح توجد في القدس وفي بيت لحم المجاورة: القبر المقدس، طريق الالام، كنيسة المهد، حديقة الجثمانية، جبل الزيتون.

وثمانية وثلاثون كنيسة اخرى. والقدس مقدسة للاسلام ايضا: فكل التقاليد والكتابات المقدسة تشير الى حقيقة ثابتة، ان القدس مقدسة لكل المسلمين، والثانية في قدسيتها بعد مكة والمدينة. وهي القبلة (اتجاه الصلاة) وثالث المدن المقدسة (٢). ان اسم "جرو سالم" في اللغة العربية هو القدس الذي يعني المكان المقدس. وعلى ارض الحرم الشريف في مدينة القدس القديمة، يقف معبدان اسلاميان شهيران: مسجد قبة الصخرة الذي تم بناؤه في القرن السابع وملحقاته، وطبقا للتقاليد الاسلامية، فهو يرتبط بصعود النبي الى السماء اثناء رحلة ليلة المعراج، والمسجد الاقصى "الأبعد" الذي بني في القرن الثامن في مكان ارتبط حسب المفاهيم الاسلامية باسم "الأقصى" الوارد ذكره في القرآن(٣). بالاضافة الى هذين المسجدين التاريخيين، يوجد

هناك اربعة وثلاثـون مسـجدا آخـر فـي القـدس، سبعة وعشـرون منهـم فـي المدينة القديمة، والاخرى خارج الاسوار (٤). ولقد اصبحت القـدس مدينـة مقدسة لليهود منذ بناء هيكـل سـليمان. لقـد اكتمـل بنـاء هـذا الهيكـل عـام ٩٦٢ق. م . وكان قد تم تدميره من قبل البابليين عام ٥٨٧ ق. م. وتـم بنـاء معبد ثان متواضع حوالي عام ٥١٥ ق. م. بعد عودة اليهود من الاسر. ولكنه دمر ثانية من قبل المكدونيين عام ١٧٠ ق. م. ولقـد تـم اعـادة بنـاؤه للمـرة الثالثة من قبل هيرودس ليدمر للمرة الثالثة من قبل الرومـان بعـد تمـرد اليهـود عام ٧٠ م. واليوم فإن أهم معبد لليهود في القدس هـو حـائط المبكـى الـذي يعتبره اليهود بقايا الجدار الغربي لمعبـد هـيرودوس (٥) . إن أهميـة القـدس لاتكمن فقط في الاماكن المقدسة والمعابد للديانات الثلاث. فبالاضافـة الـى ذلك فان لاصحاب الديانات الثلاث مصالح حيوية في الحفاظ علـى الوجـود الحي لورثة معتقداتهم في المدينة المقدسة(٦). لقـد كـانت القـدس مسـرحا لعديد من الحوادث المأساوية، وكانت سبب كثير من الحروب اثناء وجودها المعروف من ثمانيـة وثلاثيـن قرنـا. لقـد عـانت اكـثر مـن عشـرين حصـارا، وتبادلتها الايدي اكثر من خمس وعشـرين مـره، ودمـرت سـبع عشـرة مـرة، واهلها تعرضوا للذبح في مناسبات عدة. وكان العمل المأساوي الاخير الـذي اصاب القدس قد حدث أثناء حياتنا، تحت ذريعة ان المدينـة كـانت عاصمـة المملكة اليهودية في العصر البابلي منذ ثلاثين قرنا مضت. إن اليهود الصهاينة الذين قدموا كمهاجرين أثناء الانتداب البريطـاني، واقـاموا عـام ١٩٤٨ دولـة اسرائيل، اعتدوا على القدس واحتلوها وطردوا معظم سكانها الاصليين ونزعوا ملكياتهم.

*الصهيونية

تعزى الاضطرابات التـي حدثـت فـي مدينـة القـدس الـى الصهيونيـة وطموحاتها السياسية. والسؤال الذي يمكن ان يطرح: ماهي الصهيونية؟

منذ تدمير المعبد وطرد اليهود من قبل الرومان عام ١٣٥ م بعد ثورتهم الثانية، صلى اليهود المتدينون من أجل عودتهم الى صهيون. لم تتضمن هذه الصلاة والمسحة الصوفية اية مطالب سياسية أو أهداف اقليمية.

وخلال عدة قرون عاد عدد قليل من اليهود الى القدس. ومن جهة اخرى فان هيام اليهود المتدينين في القدس لم يحدث اي ازعاج بين عرب فلسطين، أو في اي مكان آخر، بل ابدوا تسامحا وترحيبا بهؤلاء اليهود الباحثين عن اللجوء في البلدان العربية فرارا من اضطهاد اوروبا. كان الحكام العرب هم الذين الغوا الحظر على وجود اليهود في المدينة الذي فرضه الامبراطور هادريان عام ١٣٥م والذي كان قد جدد من قبل خليفته قبل احتلال المدينة من قبل العرب المسلمين. في القرن الثامن عشر وكنتيجة للاسامية والاضطهاد وظهور القومية تطورت بعض الاتجاهات الفكرية بين يهود أوروبا إتجاه فلسطين. بعض هذه التيارات كانت تيارات روحية وثقافية صافية وبعضها كان قوميا. ولقد وجد التيار الاخير تعبيراته في تأسيس دولة يهودية، وأصبح يعرف بالتيار الصهيوني. كان مؤسس هذا الاتجاه تيودور هرتسل الصحفي النمساوي الذي اصدر كتابه "الدولة اليهودية" عام ١٨٩٦ والذي دافع فيه عن استيطان في الارجنتين او في فلسطين من أجل تأسيس دولة يهودية. كان اهتمام هرتسل منصبا على ايجاد حل لمعضلة اللاسامية لاتحقيق نبوات توراتية. ولقد ظهر هذا باقتراحه الارجنتين كخيار مضاد لفلسطين من أجل الاستيطان اليهودي وتأسيس دولة يهودية. ولقد أخذ هرتسل بعين الاعتبار قبول منطقة في افريقيا الشرقية كانت قد عرضت عليه من قبل الحكومة البريطانية من أجل الاستيطان اليهودي. لكن في المؤتمر الصهيوني الاول الذي عقد في بازل عم ١٨٩٧ تغلبت النزعة الصهيونية، وتم اعلان هدفها، وهو خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين. ومع ان المدى لمفهوم الوطن القومي لليهود في فلسطين قد اتسع ليشمل تأسيس دولة

علمانية، إلا أن هذا المفهوم لم يحصل على الموافقة العامة لليهودية، او على موافقة كل الصهاينة. لقد صرح رونالد ستورس الحاكم الاول لمدينة القدس من قبل الادارة البريطانية في ايامها الاولى ان: اليهود المتدينيين في القدس والخليل والسفارديم كانوا بقوة ضد الصهيونية. متمسكون بمفهوم ان الله سيجلب اسرائيل ثانية الى صهيون في الوقت المناسب الذي يختاره، وان هذا المفهوم مفهوم كافر لاستباقه قراره (٨). ومعلقا على هذا المفهوم الشرقي العلماني للصهيونية لاقامة دولة - يهودية، يقول الدكتور نوركوف فرنفسكي: في تعبيراتهم لما يدعى "روحية" او "ثقافية" صهيونية، ظهرت خلافات خطيرة بين هؤلاء اليهود الذين كانوا صهاينة ملتزمين، ومثلا على ذلك اشرغنبسرغ ١٨٨٦- ١٩٢٧ والذي يعرف بواسطة اسمه المستعار احادها عام ماركني بوبر ١٨٧٨- ١٩٦٩ وآخرون وقفوا ضد الصهيونية السياسية، معبرين عن اهتمام اوسع ب " السكان العرب" الذين ليسوا يهودا، وكانوا معجبين بالثقافة اليهودية اكثر من النهضة الدينية، كثير من هؤلاء اختاروا ليناصروا شيئا ما آخر غير الدولة اليهودية في فلسطين، لقد فضلوا مركزا روحيا لليهود في فلسطين، لكن مثل هذا الطرح تم سحقه من قبل الحركة الصهونية (٩). لقد كسب المفهوم الصهيوني مقدارا ثابتا من الدعم الدولي عبر الوعد الذي صدر من قبل الحكومة في ٢ نوفمبر ١٩١٧ في رسالتها الى بلفور التي حددت رعاية انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مع دمج هذا الاعلان في الانتداب الذي منح لبريطانيا على فلسطين عام ١٩٢٢ بواسطة عصبة الامم. حققت الصهيونية عام ١٩٤٨ حلمها باعلانها باسم الشعب اليهودي في فلسطين والحركة الصهيونية العالمية " اقامة دولة يهودية اطلقوا عليها اسم "اسرائيل" لقد استند هذا الاعلان على فحوى قرار (١١) /١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة والمؤرخ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، والذي اوصى بنهاية الانتداب البريطاني على فلسطين،

وايجاد دولة عربية ودولة يهودية ووضع نظام دولي خاص لمدينة القدس.

***تطور الصهيونية**

ان مفهوم الصهيونية الذي كان في الاصل غير ضار في طبيعته تحول مع الزمن الى مزيج من القومية والمثالية والصوفية. لكن منذ قيام دولة اسرائيل فان هذا المفهوم قد اجتاز تجربة تغير عميقه وجذرية. لقد اصبح مفهوما يزداد عنصرية واضعا امامه هدفا محددا، تهويد الارض والشعب في الدولة الجديدة. ولقد تطلب هذا طمس تاريخ فلسطين وشعبها. لقد تحقق هدف الصهيونية في فلسطين جزئيا عام ١٩٤٨ وكليا عاما ١٩٦٧ عبر طردها مليونا من الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ واربعمائة الف عام ١٩٦٧، وهذا يعني طرد ثلثي السكان الذين اصبحوا ولايزالوا لاجئين عبر رفض اسرائيل جهود الامم المتحدة لتأمين اعادتهم، وعبر جلبها الى البلاد اكثر من مليونين ونصف من اليهود المستوطنين الذين أُعطوا منازل وارض الفلسطينيين. في القدس تحقق هدف الصهيونية عبر احتلالها وضمها اولا القدس الجديدة. ثم القدس القديمة، وطردها لمعظم سكانها العرب الاصليين وتهويدها واستيطانها من خلال مائتي الف مستوطن يهودي. ان عنصرية اسرائيل التي نفيت بشدة من قبل اسرائيل واصدقائها - ترسخت عبر الادلة والحقائق بدون شك. ولم تنف من قبل المراقبين اليهود (١٠). لقد لاحظ مكبسيم رودنسون ان سلوك الدولة اليهودي هو " الهدف الاول والمبدأ الاساسي للايديولوجية الصهيونية (١١). ولقد وجه ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية نقدا لسياسات اسرائيل اتجاه الفلسطينيين متهما اياها"بتحريف جذري للمثل الصهيونية" (١٢). وفي ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ صدر قرار عن الجمعية العامة للامم المتحدة، اعلنت فيه ان الصهيونية شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري. ان السياسة الصهيونية التي اتبعت من قبل اسرائيل منذ وجودها والقائمة على مسح اسم وتاريخ فلسطين، وطمس

الوجودالمادي لشعب فلسطين وتهويد القدس وتدنيس المقدسات وتدمير الاماكن المقدسة لغير اليهود، يمكن ان تؤدي الآن أو مستقبلا الى محو المؤسسات الدينية الاسلامية والمسيحية المتوارثة في القدس. لا المسلمون ولا العرب، ولا الاسلام ولا المسيحية ستقبل في تهويد مدينة القدس والسيطرة الاسرائيلية عليها. هذه هي معضلة القدس التي ستناقش بشكل اكثر كمالا في الصفحات اللاحقة.

الفصل الثاني

القدس من العصور القديمة الى عام ١٩١٧

*الفترة الكنعانية ١٨٠٠- ١٠٠٠ ق. م

ان طرحا عريضا ومبسطا ومرسوما لتاريخ القدس يغطي زمنا يعود على الاقل الى ثمانية وثلاثين قرنا، يمكن ان يتم عرضه في هذا الفصل. ومهما كان هذا الطرح موجزا، فانه من الضروري لفهم مسألة القدس كما تطرح نفسها الآن. ان جذور المسألة لاتقبع فقط في التطورات الحديثة، لكنها تمتد قرونا طويلة في الماضي البعيد. انه لامر قاهر عندما تسعى اسرائيل لتبرير احتلالها وضمها للقدس على ارضية ان القدس كانت عاصمة للملكة اليهودية قبل ثلاث الاف سنة مضت، ولتدلل من اثار المدينة على الدور الذي لعبه اليهود في تاريخها. إن تاريخ القدس في الالفي عام حتى وقت داوود موثق توثيقا ضعيفا، لكنه بعد الالف الثاني، رفع النقاب ليعطي موجزا مضيئا على تاريخها الغامض (١). خلال الحقبة الاخيرة تمكن علماء الآثار من الحصول على حقائق هامة من تاريخ القدس. ان القدس مدينة من أقدم مدن العالم. وطبقا ليوسفوس الذي كتب في القرن الاول من حقبتنا، كانت القدس قد اسست من قبل الكنعانيين. لقد كتب يوسفوس: كان اول من بناها رجلا قويا من الكنعانيين، وكان يسمى في لساننا " ملكيصادق" اي- ملك الحق" لانه كان حقيقية كذلك، لقد كان الكاهن الاول لله، وكان اول من بنى معبدا هناك، ودعا المدينة "جرو سالم" حيث كانت تدعى سابقا "سالم" (٢). واذ قبل الانسان ماقاله يوسفوس من ان ملكيصادق كان مؤسسها، وقد كان الاخير معاصرا لابراهيم، فهذا يمكن ان يعيد تاريخ وجود القدس الى

ماهو ابعد من القرن الثامن عشر قبل الميلاد. لذلك كانت المدينة موجوده قبل عدة قرون من وصول الاسرائيليين الى ارض كنعان (التي دعيت فيما بعد بفلسطين) حوالي ١٢٠٠ ق. م أو احتلالها من قبل داوود حوالي ١٠٠٠ ق. م. وتذكر الموسوعة اليهودية في الحوليات العبرية، ان القدس كانت تسمى "المدينة الغريبة" وليست ملكا للاسرائيليين (قضاة ١٩ : ١٢) وان اليبوسيين عاشوا فيها سنوات طويلة جدا مع البنجاميين (٣).

ودون ذكر تاريخ دقيق لنشوء مدينة القدس، فإن الاب (ر. دي. فاكس) باحث الاثار البارز صرح انه حوالي ١٨٠٠- ١٥٥٠ ق. م كانت القدس مدينة من عدة مدن منتشرة في فلسطين تحمى بالمتاريس (٤). ويبدو من الضروري تأكيد ان القدس قد اسست من قبل الكنعانيين قبل احتلالها من داوود، لان بعض السياسيين الاسرائيليين اليوم يدعون كذبا انها قد تأسست من قبل اليهود. وهكذا صرح يغال الون نائب رئيس الوزراء في حزيران عام ١٩٦٧ الى وكالات الانباء: " ان على العالم ان يكيف نفسه الى حقيقة عودة المدينة اخيرا الى الامة التي اسستها وحولتها الى مدينة مقدسة". بينما الحقيقة ان القدس قد نشأت كمدينة كنعانية مقدسة قبل مئات عدة من القرون قبل ان يضع الاسرائيليون قدمهم في فلسطين . لقد اكدت الحفريات المعاصرة الوجود القديم لمدينة القدس. في حفريات عام ١٩٦١ التي قامت بها المدرسة البريطانية للاثار في القدس، اظهرت الحفريات ان مدينة مسورة وجدت على جزء من الموقع خلال العصر البرونزي الثاني، وعلى الارجح عام ١٨٠٠ ق. م .

لذلك من الواضح ان القدس"كانت مدينة كنعانية" هامة قبل وصول الاسرائيليين اليها.

يفترض عالم الاثار "كاثلين كينون" انه في الالف الثالث قبل الميلاد كان هناك قدس (٦). لقد توضح وجود القدس بشكل اوسع قبل وصول

الاسرائيليين عبر تبعيتها في فترة من تاريخها الى فراعنة مصر. ان نماذج تل العمارنة التي تعود الى القرن الرابع عشر ق. م. والتي اكتشفت عام ١٨٨٧ تتضمن طلبات قدمت لفرعون مصر بواسطة ملك المدينة- حينئذ كانت تدعى يورسالم - لمساعدته ضد الغزاة. لقد كانت القدس في الواقع تحت السيطرة الكاملة للفراعنة بين القرن الخامس عشر والقرن العشرين ق. م، وكانت القدس مأهولة بجماعات من اليبوسيين والكنعانيين. لقد كانت من اقدم المدن والاعظم بروزا بين المدن الملكية في البلاد، ولقد ظلت كنعانية صافية لمدة ٨٠٠ سنة. ان الكنعانيين هم اقدم السكان المعروفين لفلسطين، ولقد سكنوا البلاد حوالي ٣٠٠٠ ق. م لقد عاش الكنعانيون في مدن كسكان مقيمين، وملكوا اقتصادا قائما على التجارة والزراعة. كانت كل مدينة تحكم من قبل ملك كان يقوم بواجب الكاهن الاعلى. لايعرف كثير عن ديانه الكنعانيين . في بلاد مقسمة الى عدد من الدول الصغيرة من الشك انهم امتلكوا ديانة موحدة مثل مصر او مابين النهرين، كانت كل مدينة تمتلك الهها المفضل وطقوسها ومعتقداتها المقدسة (٨). لقد اعطى الكنعانيون لفلسطين اسمها الاول، لان التوراة تشير اليها أرض كنعان (اعداد ٣٤:١، ٣٥:١٠) وكان الفلسطينيون هم الذين اعطوا فلسطين اسمها الحاضر "فلسطين". ان الفلسطينيين الذين كانوا قد سموا "شعب البحر" كانوا قد جاؤوا من "ايللريا" الى ارض كنعان حوالي ١١٧٥ ق. م. واحتلوا الساحل الجنوبي والسهل الساحلي الى منطقة تقع شمال يافا. ان الفلسطينيين والكنعانيين هم احفاد فلسطين اليوم (٩) . لقد حكم الكنعانيون القدس حتى عشية الالف الاول قبل الميلاد، عندما احتلت من قبل الاسرائيليين.

***الفترة الاسرائيلية ١٠٠٠- ٥٨٧ ق. م**

بعد هجرتهم الجماعية من مصر، وصل الاسرائيليون ارض كنعان حوالي ١٢٠٠ ق. م. لقد دخلوها من الشرق ، وانتشروا ببطء الى قلب

البلاد، حيث استوطنوها كاثنتي عشرة قبيلة من قبائل اسرائيل. وطبقا للمؤرخين المعاصرين، ومعاكسا لمعتقد جاء في صفحات محددة من التوراة، فان الاسرائيليين لم يذبحوا السكان الكنعانيين، ولم يدمروا مدنهم، ولكنهم سكنوا اولا في المناطق التي احتلوها، ثم تحركوا بقوة نحو الداخل. كانت خطوات الاستيطان الاسرائيلي بطيئة في القدس، وظلت ارضا كنعانية لاكثر من قرنين (١٠). ويذكر "جون غرامي" انه عندما كانت ارض الدولة - المدينة مأهولة فإن "المدينة نفسها ظلت ضمن ملكية سكانها الذين كانوا قبل الاسرائيليين ، وقد ضعف هذا اثناء حكم داوود (١١). لقد حكمت القبائل الاسرائيلية الاثنتا عشرة بواسطة القضاة.

ان حاجتهم الى توحيد قواهم العسكرية في حروبهم المستمرة ضد الفلسطينيين، الذين عاشوا في الجنوب على طول الساحل قادتهم الى شاوول القدير الذي اعلن عام ١٠٣٠ ق.م ملكا للاسرائيليين. لقد قتل شاوول على يد الفلسطينيين في معركة (جلبوع) حوالي ١٠١٠ ق. م وبعد موت شاوول قام داوود الذي كان حاكما لمدينة الخليل وتابعا للفلسطينيين بالسيطرة على قيادتهم، موحدا القبائل الاسرائيلية وخلف شاوول كملك على اليهود (١٢). لقد ميز داوود نفسه عبر اعماله العسكرية.

في حوالي سنة ١٠٠٠ ق. م قاد داوود حصارا ضد مدينة القدس واحتلها من اليبوسيين بعد ان دخلها عبر قناة ماء. وبعد احتلاله المدينة جعلها عاصمة لمملكته.وتوضيحا للسبب الذي قاد داوود الى نقل عاصمته من الخليل الى القدس يقول : ف. ف بروس: سياسيا كانت ملائمة تماما لتكون مدينته الملكية، لانها لم تكن اسرائيلية ولا يهودية، ولا تستطيع يهودا او اسرائيل ان تشتكي ان الاخر كان راعيا لهذا الموقع. لقد ظلت القدس دولة - مدينة في نظامها الخاص. وحكمت من قبل ملك يهودا واسرائيل الذي خلف سلالة الملوك- الكهنة، القديمة. ان مدينة القدس المقدسة بمثل هذه

الجاذبية القديمة كانت عاصمة جليلة لمؤسس اسرة مالكة جديدة التي توحدت تحتها كل عناصر السكان في أرض كنعان. لقد كانت لها ارتباطات محترمة في عيون الاسرائيليين كما في عيون الكنعانيين، لان ملكيصادق كاهن من "EL-ELYONE"لم يأت من الخارج ليحيي ابراهيم عندما عاد الشيخ الجليل من نفس الطريق الذي جاء منه الملوك الغزاة من الشرق" (١٣). بعد احتلاله القدس، أقام داوود في القلعة وسماها مدينة داوود (٢صوئيل ٥:٩). طبقا لمادة قديمة لذلك الزمن حيث كانت المدينة المحتلة تعطى اسم من يفتحها (١٤) والتوراة تحتوي على ذكر لمحتلين جدد للمدينة من اصول غير يهودية : وهكذا قال: السيد الاله الى القدس: ميلادها واصلها من ارض كنعان، كان والدها ارامبا وامها حثية (حزقيال ٣:١٦)ومن المناسب ان نذكر حقيقة هامة تخص احتلال داوود للمدينة التي تقف على ارضية مناقضة لما حدث بعد ثلاثين قرنا. لم يطرد داوود سكانها الاصليين ولم يصادر ممتلكاتهم: لقد سمح لليبوسيين ان يبقوا في مدينتهم، لكن ليس في القلعة، لقد سمح لهم البقاء في شرق المدينة على جبل موريـاه (١٥). ان استمرار بقاء غير الاسرائيليين في المملكة اليهودية الجديدة، مؤكد بشكل واضح في التوراة، التي تشيرالى شعب لم يكن اطفال اسرائيل قادرين على تدميره، والذي فرض عليه سليمان ضريبة خدمات. (ملوك ٩: ٢٠-١). لقد حكم داوود القدس لمدة ثلاثة وثلاثين سنة، وبعد موته حكمها ابنه سليمان لمدة اربعين سنة. خلال حقبة حكم سليمان ساد السلام وامر ببناء المعبد الذي ارتبط باسمه، لقد بدأ بناء المعبد ٩٦٩ ق. م وتم عام ٩٦٢ ق. م. وبعد موت سليمان بفترة قصيرة، ثارت القبائل الاسرائيلية، وانقسمت الدولة الموحدة التي وطدها داوود الى مملكة اسرائيل في الشمال التي تأسست من قبل عشرة من القبائل الاثنى عشر، ومملكة يهودا في الجنوب والقدس عاصمة لها والتي تأسست من قبل قبيلتي يهودا وبنجامين. لقد استمرت

المملكة الموحدة التي اسسها داوود ٧٣ سنة فقط.

وتناثر الحكم اليهودي في دولـة يهودية موحـدة فـي فلسـطين، وغالب ماكانت المملكتان الجديدتان في حروب مستمرة فيما بينهما او مع الشعوب المجاورة. ولـم تعش مملكـة اسرائيل طويلا لاحتلال ارضهـا مـن قبـ الاشوريين عام ٧٣٣ ق. م، وفي عام ٧٢١ ق. م توقف وجودها نهائيـا. اما مملكة يهودا التي كانت تنتحل اسما مستعارا من الاستقلال الذاتي كمـا قـا ك كينيون، عاشت لفترة لكنها قادت وجودا مؤقتا. فعاصمتها القـدس كـانت تحاصر بشكل متكرر، وتـم الاستيلاء عليهـا مـن قبـل الفلسطينيين والعرب والسوريين والبابليين والمصريين (١٦)، ودفعت الجزية لمدة طويلة من الزمن لمصر وبابل. عـام ٥٨٧ ق. م هـاجم البـابليون القـدس بقيـادة نبوخـذ نصـ ودمروهـا، واحرقـوا المعبـد، واخـذوا سـكانها اسـرى الـى بـابل حيـث تـ استيعابهم وامتصاصهم في بيئتهم الجديدة، وهذا يمثل نهاية مملكة يهوذا.

*** مرحلة عبادة الاوثان ٥٨٧ ق. م – ٣٢٣**

بعـد احتلالهـا مـن البـابليين وباستثناء فترة ثـورة المكـابيين، حكمـت القدس لمدة التسعة قرون التي تلت من قبل عبدة الاوثـان. لقـد حكمـت اولا من البابليين مـن عـام ٥٨٧ ق. م الـى ٥٣٨ ق. م، عندمـا احتلهـا سـايروس ملك فارس الذي اصدر ارادته الملكية المشـهورة، حيـث سـمح فيهـا لليهـود الذين تم نفيهم الى بابل في العودة للقدس، واعادة بناء هيكلهم. لقد عاد مـن اليهود عدد قليـل واختـارت الاغلبيـة البقـاء فـي بـابل حيـث اسـتوطنوا هنـاك (١٧). لقد ظلـت القـدس فـي ايدي الفـرس خـلال القرنيـن التـاليين الـى ان انتزعت منهم عام ٢٣٢ ق. م من قبل الاسكندر العظيم.

لقد حكم اليونان القدس لمدة قرن ونصف ولكن فـي عـام ١٦٧ ق. م ثار المكابيون ضد حكامهم الاغريق لانهم منعوا المعتقدات اليهودية، وحولوا الهيكل اليهودي الى معبد جوبيتر. لقد نجح المكابيون فـي تحرير قسـم مـن

القدس، واستمرت الحامية اليونانية فــي احتلالهـا قلعـة المدينـة. هـذا الوضــع الخطير، حيث كانت الحامية اليونانية تحاصر اليهود في المعبد، وحيث كـان اليهود يحاصرون اليونان في القلعة استمر الى عــام ١٤١ ق. م عندمـا تمكـن سيمون المكابي من ازالة الحامية اليونانيــة. لـم يستمر حكـم المكـابيين لان القدس فـي عـام ١٣٤ ق. م حوصرت مـن قبـل انطوخيـوس سيدتس ملـك سوريا، ورفع الحصار عنها مقابل دفع الجزية. وبعـد سبعين عامـا وفـي عـام ٦٣ ق. م احتل بومبي القدس ووضعها تحت السيطرة الرومانية، ووضع نهاية لحكم اليهود في المدينة الذي استمر ككل اقل من ثمانين سنة. وفي عـام ٤٠ ق. م نصب الرومان هيرود الادومي الذي ساعد الرومـان كملـك تـابع لهـم، واصبحت فلسطين مقاطعة يهودا الرومانية. لقد اعاد هيرود بناء القلعة بطريقة اكثر بذخا مما كانت قد بنيت عليه عام ٥١٥ ق. م. وبعد موته عام ٤ ق. م خلفه ابنه الذي خلعه الرومان بعد عامين، وحكمت القـدس مـن قبـل حـاكم روماني .

خلال الحقبة الرومانيه، حدث حدث من اهم الاحداث قـرب القـدس: كان هذا ميلاد المسيح في بيت لحم. من ذلك الوقـت اصبحـت بيـت لحـم حيث ولد، والناصرة والخليل حيث عاش، والقدس حيث بشر وصلب ودفـن اماكن مسيحية مقدسـة. لقـد ثـار اليهـود مرتيـن ضـد الرومـان، الاولـى بيـن سنوات ٦٦- ٧٠ ق.م والثانية فـي ١٣٢- ٥ ق.م. (ثـورة باركوبـا). ونتـج عن الثورة الاولى ان دمرتيطس المدينة والمعبد. وبعد تدمير هـا عـام ٧٠ق.م لم تعد القدس ثانية مدينة يهودية (١٨). بعد الثـورة الثانيـة، كـان اليهـود قـد قتلـوا او بيعـوا فـي العبوديـة وتبعثروا فـي المنـاطق البعيـدة مـن الامبراطوريـة الرومانية. وعندما اعيد بناء القدس الجديدة بعد عام ١٣٥ من قبل الامبراطور هادريان اعطيت اسم "ايليا كابيتولونيا" وصدر مرسوم منع تواجد اليهـود فـي المدينة تحت عقوبة الموت. لقد رفع منع وجود اليهـود فـي المدينـة بعـد ان

فتحها العرب المسلمون. وهكذا من وقت هادريان حتى حكم قسطنطين في القرن الرابع، كان سكان القدس مؤلفا فقط من المسيحيين والوثنيين، والاخيرون كانوا يعبدون آلهة الرومان واصنامهم ومنذ حكم قسطنطين لم يبق وثنيون في القدس.

*** الحكم المسيحي**

٣٢٣-٦١٤، ٦٢٨-٣٨، ١٠٩٩-١١٨٧و١٢٢٩-٣٩

بعد قمع الثورة اليهودية الثانية وطرد اليهود من القدس ساد المدينة سلام تام لمدة خمسة قرون تقريبا. خلال هذه المرحلة وتحديدا عام ٣٢٤ م حدث الانتقال من الحكم الروماني الى الحكم البيزنطي. في عام ٣١٢م اعتنق الامبراطور قسطنطين النصرانية، وعام ٣٢٣ م اصبحت المسيحية ديانة الامبراطور البيزنطية. لقد اهتم قسطنطين كامبراطور لبيزنطة اهتماما خاصا بمدينة القدس، المدينة التي اصبحت من خلال موت المسيح حاضرة للمسيحية (١٩)". لقد امر ببناء كنيستين هامتين في القدس، كنيسة القبر المقدس (التي تدعى ايضا كنيسة القيامة) وكنيسة العشاء السري وكلاهما تم اتمام بنائها وتكريسه عام ٣٣٦ م. ولقد اكتشفت والدته هيلانه بعد ذلك ما اعتقد انه الصليب الحقيقي، وبنت كنيسة الميلاد في بيت لـحم- التي لاتزال موجودة الى اليوم- وكنيسة الصعود على جبل الزيتون. تحت حكم المسيحيين بدأت القدس تجذب الحجاج المسيحيين، واصبحت فلسطين ككل مركزا لحياة نسكية. وتدفق الرجال من كل الجهات ليحيوا حياة تعبدية في الارض المقدسة، واصبحت البلاد مليئة بعدد من الاديرة. تحت حكم البيزنطيين ازدهرت القدس كمركز تجاري واصبحت من اكثر المدن غناء في الشرق. وتطلع الفرس بعين الطمع اليها. وفي عام ٦١٤ عبر كورش الثاني ملك فارس سوريا وارسل جيشا لسلب المدينة. في تقدمه نحو القدس، التحق بالجيش الفارسي عدد من اليهود الذين كانوا موجودين في شمال

فلسطين، وتحديدا في طبرية، الجليل، وحول الناصرة والذين صمموا ان يستفيدوا من هذه الفرصة لاستعادة مايعتبرونه مدينتهم الخاصة ويثأرون لانفسهم من المسيحية التي طردتهم منها من سنوات عديدة (٢١). وعندما احتل الفرس القدس، ذبحوا سكانها، ودمروا عددا من الكنائس بمافيها كنيسة القبر المقدس وكنيسة الجلجلة وأخذ الصليب الحقيقي بعيدا من قبل الغزاة. وفي عام ٦٢٧ قام هيروكليس امبراطور بيزنطة بغزو فارس، وهزم قورش الثاني واستعاد الصليب الحقيقي واحتل القدس واعاد قوانين هادريان وقسطنطين التي منعت اليهود من دخول القدس (٢٢). كانت عودة القدس لحكم المسيحيين مدة قصيرة، لانه بعد عشر سنوات احتلت المدينة من قبل العرب المسلمين. وبعد قرون خمسة خطط المسيحيون لعودتهم الى القدس. وكانت الاسباب لعودتهم التعرض للحجاج، واضطهاد السكان المسيحيين والخطر على الاماكن المسيحية المقدسة. ومع ذلك فلقد عاش المسيحيون والمسلمون في علاقات جيدة بعد الاحتلال العربي الاسلامي لدرجة ان الخليفة هارون الرشيد تبادل السفراء عام ٧٩٧ مع الامبراطور شارلمان: وسمح له باستعادة كنيسة القبر المقدس لكن هذه العلاقات الجيدة تدهورت في زمن الحاكم بأمر الله، احد الخلفاء الفاطميين. هذا الحاكم الذي يعتبر من قبل المؤرخين المسلمين مختلا عقليا، اضطهد المسيحيين ودمر كنائسهم بما فيها كنيسة القبر المقدس التي سويت بالارض عام ١٠٠٩. ولقد تم استعادتها عام ١٠٣٢. وفي عام ١٠٧٢ وعندما احتل السلاجقة القدس، ازداد سوءا مركز المسيحيين وتم قتل عدد منهم. هذه المعاملات كانت السبب الرئيسي للتبشير في الحروب الصليبية الاولى من قبل البابا اوربان الثاني. كان هدف الصليبيين طرد الاتراك من القدس. وفي الواقع لقد تم طرد السلاجقة الاتراك من المدينة ومن كل فلسطين من قبل العرب قبل وصول الصليبيين، لكن هذه الظروف فشلت في وقف غزوهم . عام ١٠٩٩ احتل

الصليبون مدينة القدس، وانشاؤا هناك مملكة القدس اللاتينية. كانت هذه المملكة التي كان حاكمها الاول غودفري بلدوين تسير على نمط النظام الاقطاعي الاوروبي، وامتدت من العقبة الى بيروت، ومن المتوسط الى نهر الاردن. ولقد استمر حكمها في القدس لمدة ثمانين سنة، اي حتى عام ١١٧٨ عندما حرر المدينة صلاح الدين الايوبي (٢٣). عام ١٢٢٩ عاد حكم المدينة لمدة قليلة الى ايدي المسيحيين، نتيجة تنازل مؤقت من قبل حاكمها المسلم الى الامبراطور الالماني فردريك الثاني، الذي التزم بالصليب لتحريرها. ولكن المدينة استردت من قبل العرب المسلمين بعد عشرة سنوات. وفي المجموع لقد حكم المسيحيون البيزنطيون والصليبيون مدينة القدس لمدة اربعة قرون.

* الحكم الاسلامي "العرب والاتراك"

٦٣٨- ١٠٩٩، ١١٨٧- ١٢٢٩ و ١٢٣٩ - ١٩١٧

عام ٦٣٨ وصل العرب المسلمون (٢٤). الذين انتشروا خارج الجزيرة العربية الى القدس وضربوا حصارا عليها. بعد اربعة اشهر طلب السكان السلام لكنهم اصروا ان يأتي الخليفة عمر بن الخطاب شخصيا ليتسلم المدينة. وهكذا جاء عمر ثاني الخلفاء الى القدس، وسلم المدينة له بطريركها الارثوذكسي صفر نيوس بعد ان حصل منه على امتياز رسمي مكتوب لاحترام المسيحية والكنائس وامن السكان. ويسجل المؤرخون العرب بالتفصيل دخول عمر الى المدينة بعد استسلامها. ولقد زار عمر برفقة البطريرك صفر نيوس موقع الهيكل، وكنيسة القيامة. وبينما كان في كنيسة القيامة حان وقت الصلاة. ولقد دعي عمر من قبل البطريرك ليصلي في الكنيسة. لكنه ابلغ الاسقف رفضه خوفا من امتلاك المسلمين للكنيسة في وقت قادم على خلفية انه صلى هناك. لذلك خرج من الكنيسة وصلى خارجها في موقع يقابل كنيسة القبر المقدس، وعلى هذا المكان تم انشاء مسجد لايزال موجودا حتى اليوم ويدعى مسجد عمر. وصور تفصيلية

اخرى تقدم بواسطة المؤرخين تحتوي على مدى بساطة ملابس الخليفة عمر ومظهره في هذه لمناسبة التاريخية. وعلى عكس مظاهر البذخ للحكام البيزنطيين ورجال الدين واثواب الترف الذهبية التي كانوا يرتدونها في المناسبات الاحتفالية الدينية، دخل خليفة رسول المسلمين المدينة على جمله مرتديا معطفا من وبر الجمل. على مكان الصخرة التي طبقا للمعتقدات الاسلامية تحمل علامة قدم الرسول عندما صعد الى السماء اثناء ليلة المعراج امر عمر ببناء مسجد. ولقد حل مكان هذا المسجد الذي كان متواضعا في الاصل مسجد شهير بني عام ٦٩١ من قبل الخليفة عبد الملك عرف بمسجد الصخرة والقبة. والبعض خطأ يدعونه مسجد عمر، رغم ان عمر لم يكن له يد في بنائه ثم تم بناء مسجد مشهور آخر سمي المسجد الاقصى وكان قد تم بناؤه من قبل الامويين بين سنوات ٧٠٥- ٧١٤. ومنذ ئذ فان هذين المسجدين وماحولهما يسميان الحرم الشريف "الذي يعني "المعبد المقدس" والذي اصبح يعتبر اعظم اماكن العبادة المقدسة لدى المسلمين في القدس. بين سنوات ٦٣٨- ١٥١٧ حكمت القدس من قبل الخلفاء العرب الامويون والعباسيون والفاطميون ومن خلفهم- ماعدا فترة قصيرة بين سنوات ١٠٧٢- ١٠٩٢ عندما احتلها الاتراك السلاجقة. وفترتان من حكم الصليبيين (ذكرتنا سابقا) ١٠٩٩- ١١٨٧ و ١١٢٩- ٣٩ وفي المجموع استمر الحكم العربي لمدينة القدس ثمانية قرون الى ان جاء الاحتلال التركي. احتل الاتراك العثمانيون مدينة القدس عام ١٥١٧ تحت قيادة السلطان سليم. لم يحدث هذا الانتقال من العرب الى الاتراك اية تغييرات .ديمغرافية او غيرها في المدينة، وكان كل ماحدث تغيير في الادارة. لم يستوطن الاتراك القدس او اي جزء آخر من فلسطين. ولقد احتل عدد صغير جدا من الاتراك مراكز في الادارة، لكن الاغلبية العظمى من السكان والمسؤولين بقيت بشكل رئيسي من العرب . استمر الحكم التركي حتى القرن العشرين ماخلا فاصلا زمنياً من عشرة سنوات (١٨٣١- ٤١) التي اعلن

خلالها محمد علي حاكم مصر التركي استقلال مصر واحتل القدس وكل فلسطين. خلال الحكم التركي شغلت معضلة الاماكن المقدسة وتحديدا في بيت لحم والقدس انتباه السلطات بسبب استمرار النزاع بين الطوائف المسيحية – وتحديدا اللاتين والارمن والارثوذكس – فيما يخص حقوق كل منهم. ولقد انهت الحكومة التركية الخصومات المتكررة باصدارها تشريعات ، وفي سنوات ١٧٥٧ و ١٨٥٢ اصدرت فرمانات امبراطورية حددت بموجبها حقوق الطوائف المسيحية فيما يخص معابدها في القدس وبيت لحم. واصبحت تعرف هذه المراسيم بمراسم "الوضع الراهن". لم تكن مسألة الاماكن المقدسة وحقوق المسيحيين محصورة في المجال المحلي، بل حملت اهتمامات عالمية في المعاهدات. وكافة تلك الاتفاقيات قد عقدت بين سلطان تركيا والقوى الاوربية. وقد عقدت اول المعاهدات عام ١٥٣٥ بين فرنسيس الاول ملك فرنسا وسليمان الكبير سلطان تركيا، تعاطت في التجارة والحريات الدينية، والعلاقات القنصلية. ولقد جددت هذه المعاهدات عام ١٦٧٣ وعام ١٧٤٠ وامتدت لتشمل الامتيازات السياسية والدينية. وتم عقد معاهدات مشابهة بين تركيا ومعظم القوى الاوروبية. ولقد حصلت روسيا عام ١٧٧٤ من تركيا على نفس الحقوق والامتيازات التي اعطيت لفرنسا وبريطانيا في تلك المعاهدات. وبعد ذلك طالبت روسيا ان تكون حامية الارثوذكس في تركيا على نفس الطريقة التي اصبحت بها فرنسا حامية اللاتين. وفي عام ١٨٤٧ حدث حادث بسيط يتعلق باختفاء النجمة الفضية التي تشير الى مكان ميلاد المسيح في بيت لحم، قاد الى نزاع بين رجال الدين الارثوذكس واللاتين. في هذا النزاع الذي تم تبنيه من قبل حماتهم دعمت فرنسا رجال الدين اللاتين وروسيا رجال الدين الارثوذكس. ولقد تطور هذا النزاع من قبل روسيا بمطالبتها الاتراك ان يعترفوا بحقوقها في حماية كل الارثوذكس في تركيا. وبعد رفض تركيا طلبات روسيا انفجرت حرب القرم (١٨٥٤- ٥٦) بين روسيا من جهة وبين بريطانية وتركيا

وفرنسا من جهة اخرى (٢٥). اثناء الحرب العالمية الاولى انتهى الحكم التركي للقدس. ولقد قاد دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا عام ١٩١٤ الى مشروع سيطرة الحلفاء على فلسطين. لقد أعطت بريطانيا وحلفائها من جهة عدة وعود للاعتراف باستقلال العرب بما فيها فلسطين(٢٦). وبالتزامن مع اعطاء هذه التعهدات عقدت بريطانيا وفرنسا في ١٦ ايار ١٩١٦ معاهدة سرية عرفت بمعاهدة سايكس بيكو، تضمنت من بين قضايا اخرى فصل فلسطين عن تركيا، واخضاعها لادارة دولية، يقرر شكلها بعدا استشارة روسيا والحلفاء وشريف مكة. ومن جهة اخرى وفي جهد لكسب دعم اليهود وعدت الحكومة البريطانية تقديم المساعدات لطموحات الصهيونية في فلسطين. ومن اجل ان تصل الى هذه الغاية اصدرت في ٢ نوفمبر بيانا اصبح يعرف بوعد بلفور. في وعدها اعلنت الحكومة البريطانية " عطفها على تطلعات اليهود الصهاينة " واعلنت رعايتها لاقامة "وطن قومي " للشعب اليهودي في فلسطين. ولقد فهم بوضوح، انه لايمكن القيام بعمل، يمكن ان يسبب ضررا للحقوق المدنية او الدينية للتجمعات "غير اليهودية" في فلسطين، او حقوق اليهود ووضعهم السياسي الذي حصلوا عليه في اي بلد اخر. ان وعد بلفور الذي وضع كوثيقة "ان امة وعدت بوقار الى امة اخرى وطن امة ثانية" (٢٧) كان قد تم رفضه من قبل المجتمعات التي اطلق عليها" مجتمعات غير يهودية في فلسطين وكان هؤلاء هم عرب فلسطين الذين سكنوا البلاد منذ زمن غارق في القدم، والذي يزيد عددهم عن ٩٠٪ من السكان. بعد خمسة اسابيع من صدور وعد بلفور احتلت القدس في ٩ ديسمبر ١٩١٧ من قبل الجنرال اللنبي، وسقطت بيد الحلفاء. لقد استمر الحكم التركي للمدينة اربعة قرون بالضبط، بينما استمر الحكم الاسلامي، العرب والاتراك لمدة ١٢ قرنا.



القسم الثالث

الاحتلال البريطاني والانتداب ١٩١٧-١٩٤٨

المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم

نتيجة الاحتلال البريطاني لمدينة القدس عام ١٩١٧ فصلت فلسطين والقدس فصلا واقعيا عن تركيا واصبحت تحت الادارة البريطانية. وفي ٢٤ تموز ١٩٢٢ منحت الحكومة البريطانية الانتداب من قبل عصبة الامم لتدير البلاد تحت المادة ٢٢ من ميثاق العصبة الذي كان قد تم تبنيه في مؤتمر السلام في باريس والذي كان قد ربط مع معاهدة فرسايل. على ضوء قاعدة رفض الالحاق للمناطق المحتلة المتبناه من قبل القوى المتحالفة، فان المادة ٢٢ تقدم مفهوم الانتدابات على البلدان العربية التي تم فصلها عن تركيا. ان الفقرة الاولى من المادة ٢٢ تنص: تلك المستعمرات والمناطق التي توقفت نتيجة الحرب الاخيرة ان تكون تحت سيطرة الدول التي حكمتها قديما، والمقطونة بشعوب لاتستطيع ان تقف بنفسها تحت الشروط الفعاله للعالم المعاصرهنا يجب ان تطبق قاعدة، ان تطور ورفاهية شكل وبنية هذه الشعوب، هي امانة حضارية مقدسة، وان ضمانات تمام هذه الامانة يجب ان يتضمنها الميثاق. وتقدم الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ توضيحا اشمل: ان مجتمعات معينة كانت في الماضي تابعة للامبراطورية التركية قد وصلت الى مرحلة من التطور، حيث يمكن الاعتراف بهم مؤقتا كأمم مستقلة، تخضع الى نصح الادارة والمساعدة من قبل الانتداب الى الوقت الذي تستطيع فيه ان تعتمد على نفسها. ان رغبات هذه الشعوب يجب ان تكون قاعدة معتبرة في

اختيار الانتداب. وفي تطبيق هذا النص، برزت خمس دول في الشرق الاوسط، هي العراق، لبنان، فلسطين، سوريا، الاردن التي بعد ذلك غيرت اسمها الى (المملكة الاردنية الهاشمية). كان هناك تصميم لاخضاع هذه الدول الى الانتداب. لكن العراق قاوم فرض الانتداب واعلن استقلاله. وتم اخضاع سوريا ولبنان الى الانتداب الفرنسي، وفلسطين والاردن الى الانتداب البريطاني. ونتيجة لهذه التطورات التي حدثت في فلسطين، اصبحت فلسطين دولة منفصلة ومستقلة، لذلك خضعت لانتداب مؤقت، واصبحت القدس مدينتها الرئيسية والتاريخية عاصمة للدولة الجديدة.

*** الانتداب على فلسطين**

كان الانتداب الذي منح للحكومة البريطانية على فلسطين قد تم من. حيث مضمونه تحت المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم . وفي الحقيقة كانت شروطه التي رسمت من وراء ظهر الفلسطينيين قد تمت بمشاورة بين الحكومة البريطانية و "ممثلي الحركة الصهيونية" (١)، وهذا يشكل تعسفا للمادة ٢٢ في حقلين:

الأول: بدلا من ان يوظف الهدف الاصلي والاساسي للمادة ٢٢ لتطوير حكومة ذاتية ومساعدة فلسطين في الوقوف على اقدامها كدولة مستقلة تماما، فلقد اضاف الانتداب هدفا ثانيا، هو الطلب من الجهة المنتدبة ان تضع موضع التنفيذ الوعد لذي صدر عن الحكومة البريطانية في ٢ نوفمبر ١٩١٧ (وعد بلفور) وان يتم تهيئة البلاد لمثل هذه الشروط السياسية والاقتصادية والادارية التي تؤمن وطنا قوميا لليهود. ولتنجز هذا الهدف، اقتضى ذلك من الادارة في فلسطين ان تسهل الهجرة اليهودية.

ثانيا: لقد انحرف الانتداب بعيدا عن المادة ٢٢ التي رسمت دور ادارة الانتداب في حصره "مساعدة وارشاد اداري" عبر اعطائه المنتدبين " سيطرة كاملة على التشريع والادارة" . كان من الواضح ان الادارة الانتدابية تحتاج

لهذه السيطرة الكاملة على التشريع والادارة لتفرض على الفلسطينيين تمرير وعد بلفور وهجرة اليهود الى بلادهم. لقد رفض الفلسطينيون الانتداب، ولم يقبلوا اطلاقا شرعيته، كما رفضوا وعد بلفور ولم يقبلوا شرعيته اطلاقا، وفي الحقيقة ان تاريخ الانتداب هو تاريخ نضال الفلسطينيين ضد وعد بلفور والهجرة اليهودية واقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

مسلحة بالانتداب، ومستخدمة قدرات الامبراطورية، ومدعومة بقوى الصهيونية، اهملت الحكومة البريطانية الهدف الاساسي للانتداب ومبراراته (٢). مركزة على تنفيذ وعد بلفور، متيحة ميزان هجرة يهودية واسعة ضد ارادة ومعارضة الشعب الفلسطيني.

*** الهجرة اليهودية**

اثرت الهجرة اليهودية التي سمح بها من قبل الحكومة البريطانية اثناء الانتداب تأثيرا ماديا على الوضع الديمغرافي في فلسطين وعلى خاصية مدينة القدس. لقد ازداد السكان اليهود في فلسطين اكثر من عشرة اضعاف. ولقد ارتفع عددهم من ٥٦،٠٠٠ عام ١٩١٨ الى ٦٠٨،٢٣٠ عام ١٩٤٦، بينما تضاعف عدد السكان العرب نتيجة النمو الطبيعي، حيث ارتفع عددهم في نفس الفترة من ٦٥٠،٠٠٠ الى ١،٣٤٨،٠٠٠ نسمة. في القدس تضاعف عدد اليهود في نفس الفترة ثلاثة اضعاف، حيث ارتفع عددهم من ٣٣،٩٧١ الى ٩٩،٤٠٠ نسمة. لقد عبر الفلسطينيون عن مقاومتهم للهجرة اليهودية من خلال الثورات والمظاهرات والاضرابات في سنوات ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩، وفي الثورة التي نشبت عام ١٩٣٦ واستمرت ثلاث سنوات وكانت القدس مسرحا للعديد من هذه الثورات. لقد نشبت احداث عام ١٩٢٩ في القدس. ولقد ومضت شرارتها بعد مسيرة استفزازية لشباب اليهود نحو حائط المبكى رفعوا خلالها العلم اليهودي وانشدوا النشيد القومي الصهيوني. لقد فهم هذا العمل من قبل المسلمين، اضافة الى التوتر الموجود للهجرة

اليهودية على انه تعريض اماكنهم المقدسة للخطر، وقاد هذا الى صراع دموي كانت نتيجته موت مئات من الجانبين.

* حائط المبكى

بعد الصدامات الدموية لعام ١٩٢٩ ومن خلال ادعاء اليهود فيما يتعلق بحائط المبكى وتمسكهم به، اقترحت الحكومة البريطانية الى لجنة الانتدابات الدائمة لعصبة الامم (التي تراقب ادارة الانتداب على فلسطين) تعيين لجنة للتأكد من حقوق المسلمين واليهود وادعاءتهم فيما يتعلق بحائط المبكى.

في ايار عام ١٩٣٠ عينت لجنة دولية لتقرير مثل هذه الحقوق والادعاءات. في تقريرها الذي صدر في ديسمبر ١٩٣٠ قررت اللجنة ان المسلمين وحدهم يحوزون على حقوق الملكية لحائط المبكى، وعلى الممر المتاخم الذي يشكل جزءا من الحرم الشريف، وان اليهود يملكون حق ممر حر له بهدف العبادات. ومن الضروري التأكيد بالنسبة الى الصراع الذي انفجر عام ١٩٢٩، انه ولا في وقت من الاوقات كان يشتمل على اي منع من قبل المسلمين بحق اليهود في الصلاة عند حائط المبكى. لقد نشب الصراع من "البدع" التي قام بها اليهود، مثل جلب الكراسي والستائر الى الموقع، التي كان هناك خشية من ان السماح بممارساتها، يتحول الى ادعاء في ملكيتها.

* بعثة بيل

عند نشوب ثورة ١٩٣٦ عينت الحكومة البريطانية بعثة ملكية للتحقيق في الوضع والتوصية بحل. حققت البعثة التي عرفت ببعثة بيل في الاضطرابات ووجدت ان اسبابها تقع في معارضة العرب للهجرة اليهودية، وطموحهم لاستقلال وطني، وخوفهم من اقامة وطن قومي لليهود. لقد اوصت اللجنة بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة يهودية، واقامة انتداب

دائم من قبل الحكومة البريطانية وباشرافها على القدس، بيت لحم، الناصرة وبحيرة طبريا. وبررت البعثة اقتراحها لنظام منفصل للقدس وبيت لحم من خلال الاعتبار التالي: ان تقسيم فلسطين يخضع الى ضرورة قصوى لحفظ قدسية القدس وبيت لحم حفظا منيعا. وهذا في المفهوم الكامل للانتداب " وديعة مقدسة حضارية" وديعة ليست فقط لشعوب فلسطين، ولكن ايضا لاعداد هائلة في بلدان اخرى، التي تعتبر هذه الاماكن، لواحدة منها او كلاهما اماكن مقدسة. لقد رفض العرب خطة التقسييم المقترحة من قبل اللجنة الملكية. اما اليهود فقد اقترحوا خطة تقسيم أخرى، واقترحوا ابعد من ذلك تقسيم مدينة القدس بين الدولة اليهودية والحكومة البريطانية كقوة انتدابية. وفي تحقيق اخر، من خلال لجنة ملكية اخرى، تألفت عام ١٩٣٨ وعرفت باسم لجنة "وود هيد" وجدت هذه اللجنة ان تقسيم فلسطين غير ممكن انجازه وهكذا تم هجره.

* الارهاب اليهودي

في عام ١٩٣٩ ادركت الحكومة البريطانية ان استمرار الهجرة اليهودية الى فلسطين ، سبب اجحافا خطيرا للعرب الفلسطينيين، وان من واجبها في ظل الانتداب ان تحافظ على حقوقهم. ومتأخرا الى حد ما، ادركت الحكومة البريطانية ايضا ان هدف الانتداب هو قيادة فلسطين نحو الاستقلال. في ١٧ ايار ١٩٣٩ اصدرت الكتاب الابيض اعلنت فيه مسؤوليتها عن تحديد الهجرة اليهودية الى ٧٥،٠٠٠ شخصا عبر السنوات الخمس القادمة، واعطاء فلسطين استقلالها بعد عشرة سنوات . وبعد فترة السنوات الخمس لن تقبل هجرة يهودية بدون موافقة العرب. لقد قاوم اليهود الكتاب الابيض عبر هجمات من العنف والارهاب. لقد قامت ثلاث منظمات شبه عسكرية، هي الهاجاناه، ارغون زفاي ليومي وعصابات شتيرن بسلسلة من الهجمات الارهابية ضد المسؤولين البريطانيين في فلسطين

بهدف ارغام الحكومة البريطانية الى الغاء قرارات تحديد الهجرة اليهودية التي اتخذت. لقد دمروا الدوائر الحكومية الرسمية، والمنشآت العامة، وقتلوا واختطفوا وجلدوا الجنود والمسؤولين الحكوميين (٣). وكانت احدى اعمالهم البشعة تدمير مقر حكومة فلسطين في فندق الملك داوود من قبل منظمة الارغون. في ٢٢ تموز ١٩٤٦ وضع الارهابيون المتفجرات في قبو الفندق، ودمروا نصف القسم الجنوبي الداخلي للجناح الشرقي، مسببين قتل ٩١ شخصا وجرح ٤٥ شخصا اخر. مناحم بيغن الذي اصبح فيما بعد رئيس وزراء اسرائيل كان في ذلك الوقت زعيما لمنظمة الارغون.

*** تقسيم فلسطين وتدويل القدس**

عام ١٩٤٧ اصبح وضع الحكومة البريطانية لايطاق. غير قادرة ضميريا ان تسمح بأية هجرة يهودية اخرى الى فلسطين ضد ارادة الغالبية من سكانها، مرهقة من المطالب اليهودية لقبول مهاجرين اكثر واكثر، خاضعة لضغط قوي من حكومة الولايات المتحدة لزيادة الهجرة اليهودية رغم حقيقة ان الولايات المتحدة كانت قد اغلقت ابوابها امام هجرة يهودية، ومتأذية بهجمات الارهاب الصهيوني قررت الحكومة البريطانية ان ترجع للامم المتحدة مسألة مستقبل حكومة فلسطين.

ولقد تم بحث هذه المسألة في اجتماع خاص للجمعية العامة عقد في نيسان وايار عام ١٩٤٧. في ١٥ ايار عينت الجمعية العامة، بعثة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين لتدرس القضية وتقدم مقترحات مناسبة لحلها. لقد قاطع الفلسطينيون بدون حكمة اللجنة الخاصة للامم المتحدة، وهذا لم يمنعها من تقديم تقريرها في ايلول ١٩٤٧ . في تقريرها تقدمت اللجنة بخطتين لحل المسألة الفلسطينية، خطة الاغلبية وخطة الاقلية. لقد اقترحت خطة الاغلبية انهاء الانتداب وتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة يهودية واقامة نظام منفصل للقدس وضواحيها تحت نظام دولي خاص يدار من قبل

مجلس دولي باسم الامم المتحدة. ولقد اوصت خطة الاقلية ايضا بانهاء الانتداب، لكنها اقترحت دولة فدرالية مؤلفة من العرب واليهود وعاصمتها القدس . لقد عارض الفلسطينيون والدول العربية تقسيم فلسطين واقامة دولة يهودية فيها، كذلك رفضوا تدويل القدس. اما اليهود فقد تظاهروا بقبول التقسيم بالاكراه. رغم معرضة العرب فلقد تبنت الجمعية العامة التي كان قد تعرض بعض اعضائها لضغط من قبل حكومة الولايات المتحدة (٤) والصهاينة قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، الذي يحمل رقم (١١)١٨١، حيث نال القرار ٣٢ صوتا ضد ١٣ مع غياب عشرة اعضاء، معتمدة اساسا على مقترحات تقرير الاغلبية كما نص القرار على تدويل القدس. ولقد اشترط القرار تعيين لجنة سميت لجنة فلسطين مهمتها تحمل الادارة المؤقتة لفلسطين اثر الانسحاب البريطاني ووضع خطة التقسيم والنظام الدولي للقدس موضع التنفيذ.

* الاضطرابات والحرب

نظرا لمعارضة بريطانية كدولة منتدبة، فان اللجنة لم تتمكن من اخذ وظائفها الادارية لان بريطانية لم تسمح باقامة سلطة موازية لسلطاتها في فلسطين قبل الانسحاب. كان هذا ادعاء ظاهريا ، الا ان الحقيقية كانت في عدم قناعة بريطانية بعدالة خطة لتقسيم التي لم ترغب المساهمة في تنفيذها. ولم تتمكن لجنة فلسطين من تحمل مسؤولياتها بعد انتهاء الانتداب، بسبب الاضطرابات الشاملة التي انتشرت فيما بعد. وكان كل مافعلته لجنة فلسطين ان كتبت تقريرا عن انهيار القانون والنظام والحاجة الى قوة بوليسية دولية. لقد اضطربت افكار العالم كثيرا حول المشاكل التي نشبت في فلسطين وتحديدا في القدس بعد قرار الامم المتحدة في تقسيم البلاد وهذا ادى لى تدفق قرارات الامم المتحدة التي لم تمنع الوضع من التدهور. كان من ابرز القرارات اهمية القرارات التالية:

- قرار ٤٤ الذي تبناه مجلس الامن في نيسان ١٩٤٨ بناء على طلب حكومة الولايات المتحدة لعقد اجتماع خاص للجمعية العامة، لتبحث اكثر مسألة حكومة فلسطين. في هذا الاجتماع وافقت الولايات المتحدة على تعليق العمل في خطة التقسيم ووضع وصاية دولية مؤقتة على فلسطين. ولقد رفض هذا الاقتراح بشدة من قبل اليهود وفي النهاية لم يظهر.

- قرار ٤٨ الذي تبناه مجلس الامن في ٢٣ نيسان ١٩٤٨ الذي يوطد لجنة هدنة لفلسطين مؤلفة من الاعضاء الممثلين في مجلس الأمن التي لها ضباط قنصليون في مدينة القدس. ولقد تشكلت لجنة الهدنة من قناصل امريكا، فرنسا وبلجيكا في القدس.

- قرار ١٨٧ الذي تبنته الجمعية العامة في ايار ١٩٤٨ والذي اوصى بتعيين مفوض مدني خاص لادارة القدس، والذي لم يمكنه تعيينه من ممارسة اعماله.

رغم كل هذه القرارات فان الامم المتحدة لم تكن قادرة على تخفيف حدة الوضع، اومنعه من الاندفاع من السيء الى الأسوأ . حتى الانتداب لم يمارس كل جهوده لسيادة النظام والقانون واخذ يسحب قواته من فلسطين. لقد حدد قرار التقسيم ان الانتداب يجب ان ينتهي فورا قدر المستطاع لكن ليس بعد الواحد من اب ١٩٤٨، ولكن الانتداب قدم التاريخ الى ١٥ ايار. وفي الحقيقة لقد سحبت الحكومة البريطانية قواتها قبل ذلك بيوم، وهو يوم ١٤ ايار وتركت فلسطين بسرعة دون ان تعمل حتى لترتيبات ادارة بديلة، ودون ان تسلم السلطة لاية سلطات منظمة . وفي نفس اليوم الذي انسحب فيه الانجليز، اعلن اليهود دولة اسرائيل تحت مضمون قرار تقسيم الامم المتحدة، لكن الدولة التي برزت كانت مختلفة اختلافا كاملا وكليا، من حيث المساحة والديمغرافيا التي وضعها قرار التقسيم للدولة اليهودية . وبناء على ذلك انتشرت الاضطرابات شاملة كل فلسطين وانفجرت الحرب في

١٥ ايار بين الدول العربية المجاورة وبين الدولة اليهودية الجديدة كما سنرى ذلك في الفصل التالي. اما بالنسبة للامم المتحدة التي من خلال قرارها تم تقسيم فلسطين وانشاء دولة يهودية، فلم يكن لديها سوى قوات ضعيفة غير قادرة على السيطرة، وهكذا غسلت يديها من الطبخة التي ساعدت في ايجادها، من خلال تبنيها في ١٤ ايار قررا لتعيين وسيط دولي يستخدم صلاحياته في تأكيد سلامة السكان في فلسطين، وحماية الاماكن المقدسة، ولاقامة تسوية سلمية فيما يخص وضع فلسطين المقبل. ولقد تم تعيين الكونت فولك برنادوت السويدي لصنع هذه المعجزات.



القسم الرابع

معركة القدس ١٩٤٨ طرد العرب

لم تنفجر معركة القدس عند نهاية الانتـداب: لقـد انفجـرت قبـل. من خلال محاكمة جوهر الاحداث التي جرت، كان لليهود هدفـان مـن معركـة القدس. كان الهـدف الاول طـرد الفلسـطينيين مـن المدينـة. ولـم يكـن هـذا محددا بالقدس بل امتـد لكـل قريـة او مدينـة احتلوهـا او خططـوا لاحتلالهـا وجعلها جزءا من الدولة اليهودية. كـان طمـوح الصهاينـة اليهـود حصـرا فـي اقامة دولة دينية وعنصرية ويهودية. وهذا المفهوم يعكس صدى بعض اشكال الزمن التوارتي. كتب كاثلين كينيون مشيرا الى اليهود الذين عادوا من المنفى في بابل: فـي هـذه المرحلـة تـدون التسـجيلات التوراتيـة (عـزرا ٤:١ - ٣) بشكل بارز معنى عودة المنفيـين. لقـد اعتقـدوا انهـم وحدهـم حـافظوا علـى الديانة الحقيقية ليهوه. هم يرفضون السماح لسكان المملكة الشمالية القديمة لاسرائيل الذين تلوثوا عنصريا من خلال المهاجرين الذين طعموا بالامتصـاص الاشوري لاسرائيل ان يكون لهم مسـاهمة فـي اعـادة بنـاء الهيكـل" (١). ان العقيدة الصهيونية القائمة على اليهودية الكلية للدولة التي خططوا لها تتطلـب طرد السكان الاصليين من البلاد. ومن اجل الوصول الى هدفهـم لجـأ اليهـود الى الارهاب ضد العرب الفلسطينيين لخلق اسباب لمغادرة منـازلهم. ولسـوء الحظ، نجحوا في الوصول الى هدفهم. في نهاية عام ١٩٤٧ وخلال مـاتبقى من شهور للانتداب اداروا ضد الفلسطينيين العرب آلـة الحـرب التـي اتقنوهـا اثناء استخدامهم القـوى فـي غزواتهـم ضـد البريطـانيين. ان تـاريخ الاحـداث

خلال هذه الفترة تقدم قراءة حزينة وتلقي الضوء على الاعمال الارهابيـة التـي اقترفت من قبل الارهابيين اليهود في فلسطين. وهذا لايوحي ان تلك الاعمال من القوة كانت محصورة في الجانب اليهودي فقط. كان العرب ايضا مسؤولين عن عدة اعمال عنف ضد اليهود ، لكن اعمال الجانبين لايمكن ان تتساوى. اعمال العنف التي تمت من جانب العرب الفلسطينيين كانت نابعة من ارادة مقاومة اغتصاب ارضهم من قبل اجنبي، ولمنع اقامة دولة غريبة على ارض بلادهم. كانت اعمال العنف اليهودية التي شنت من قبل الارهابيين اليهود مصممة لطرد عرب فلسطين الاصليين بالقوة والارهاب لاقامة دولة يهودية نقية عنصرية من وجهة نظرهم. كانت اعمال اليهود الارهابية قد شنت في انحاء مختلفة من فلسطين، وكانت اسوأ اعمالهم قد اقترفت في وحول القدس التي كانت هدفهم الاول. ومن بين اعمالهم كان نسف البيوت على رؤوس ملاكها (٢)، وقتل الجماهير في الاماكن العامة، وذبح شعب بريء.

*** مذبحة دير ياسين**

يجب ان يذكر تحديدا احد الاعمال الارهابية، ليس بسبب طبيعة العدوانية فقط، ولكن ايضا بسبب تأثيره المأساوي على السكان العرب وتأثيره على مجرى الاحداث. كان هذا العمل هو المذبحة التي ارتكبت في ٩ نيسان ١٩٤٨ ضد سكان قرية دير ياسين على ايدي مجموعات من منظمة الاغون زفاي ليومي، هذه القرية الصغيرة المسالمة التي تقع على مسافة ميل ونصف ميل غربي القدس، وتقع في منطقة "النظام المنفصل" . لهذه المذبحة الوحشية التي ارتكبت بدم بارد، هناك رواية موثوق بها من قبل رئيس الصليب الاحمر الدولي جاكويس دي رنير الذي تمكن من الوصول الى القرية مخاطرا بحياته، ومشاهدا آثارالمأساة: ثلاثمائة شخص كانوا قد ذبحوا بدون اي سبب عسكري او استفزازي من اي نوع الشيوخ، النساء،

الاطفال، والمواليد الجدد قتلوا بوحشية بالقنابل اليدوية والسكاكين من قبل عصابات الارغون اليهودية، وقد تم هذا تحديدا باتفاق من خلال توجيه رؤوسائهم (٣). واكثر من ذلك، وليتأكدوا ان تلك المجزرة سيكون لها تأثيراً واسعاً على السكان العرب، فان الاحياء القلائل ومن بينهم بعض النساء عرضوا من قبل قوات الارغون في ثلاث شاحنات في شوارع القدس(٤)، ليشاهدوا او يعرضوا كجائزة لانتصارهم العسكري" (٥).

وفي نفس الليلة، فان قادة الارهاب اليهودي الذين خططوا ونفذوا المجزرة عقدوا مؤتمرا صحفيا، وافتحروا في اعمالهم (٦). الدكتور ستيفن بنروز، رئيس الجامعة الامريكية في بيروت، شرح العلاقة بين مجزرة دير ياسين وهجرة عرب فلسطين عام ١٩٤٨ في هذه العبارات: " لقد تمت اعمال العنف من قبل الطرفين، ولكن بشكل رئيسي، لقد استخدم الصهيونيون بشكل أفضل التكتيكات الارهابية التي تعلموها بشكل جيد على ايدي المدربين النازيين، لايوجد اي جدل في ان تلك المذبحة التي اخذت مكانها في دير ياسين في شهر نيسان ١٩٤٨، كانت قد ارتكبت لتحقيق الهدف الرئيسي لارهاب السكان العرب ودفعهم الى الهجرة. لقد كرر الراديو الصهيوني بشكل متواصل انه لمصلحة " العرب المستمعين" ن يتذكروا "دير ياسين" وكانت معجزة من حيث نتائجها السريعة، ان عددا من العائلات العربية بدأت بهجرة سريعة من منطقة المعركة ومناطق اخرى يمكن ان تصبح سريعا ارض معركة. الارهاب متفش ولقد ادى الى الهجرة المرعبة التي قادت الى النتائج التي يمكن مشاهدتها في مخيمات اللجوء" (٧). لم يسجل بدقة عدد السكان لعرب الذين طردوا من القدس من خلال الارهاب والعمليات الفدائية والمتفجرات لانه لم يكن هناك احصاءات للاجئين، ولاتوزيع لاعدادهم حسب مناطقهم الاصلية. لقد جاءت كتلة لاجئي مدينة القدس من المناطق العربية المجاورة للمدينة التي احتلت من قبل القوات

الاسرائيلية وافرغت من سكانها. وكانت تقديرات اولية قد اعطيت للسكان غير اليهود الذين عاشوا في المدينة الجديدة عام ١٩٤٥ من قبل ريف. تشارلس ت. بردجمان في مخابرة لمجلس الوصاية الدولية مؤرخة في ١٣ جينيوري ١٩٥٠ تشير الى وجود ٢٤،٠٠٠ مسيحيا و ٢١،٠٠٠ مسلما. وهذه الارقام لاتشمل السكان العرب في المدينة القديمة او المجاورين للقدس. ومنذ اجبر سكان مدينة القدس الجديدة ومجاوريها على الرحيل، يستطيع الانسان ان يقدر ان عدد العرب اللاجئين الذين غادروا بيوتهم عام ١٩٤٨ من القدس وجوارها من ٥٠،٠٠٠ – ٦٠،٠٠٠ وهذا الرقم يمثل ثلثي السكان العرب في منطقة النظام المنفصل، والذي كان قد قدر من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٧ بـ ٦٠،٥٠٠ مسلما و ٤٤،٨٥٠ مسيحيا.

*** خطة اليهود لاحتلال القدس**

كان الهدف الصهيوني الثاني الاستيلاء على مدينة القدس. آخذون مزايا حقيقية ان الدول العربية لاتستطيع دخول فلسطين اثناء محافظة الحكومة البريطانية على قواتها في البلاد، وآخذون مزايا حقيقة ان عرب فلسطين لم يسلحوا ويدربوا من قبل الحكومة البريطانية انطلاقا من معارضتهم وعد بلفور والهجرة اليهودية، بدأ اليهود يضعون مخططاتهم للسيطرة على القدس قبل نهاية الانتداب (٨). لقد قبل اليهود في البدء او تظاهروا في قبول قرار التقسيم بما فيه اجراءات النصوص المتعلقة بتدويل القدس لانه قدم لهم قاعدة لاقامة الدولة اليهودية. لكنهم ارادوا قطعة اكبر من ارض فلسطين زيادة عن الـ ٥٧٪ من مساحتها التي خصصت لهم في قرار التقسيم. وفوق كل هذا ارادوا القدس التي كانت موضع احلامهم وطموحاتهم خلال عدة قرون.

ومع حسابهم للارض المخصصة للدولة العربية، والارض المقررة للنظام المنفصل في القدس، قرروا في جميع الاحوال اقامة دولة يهودية غير مكترثين بالشروط والحدود التي حددها قرار التقسيم. هذه الاعتبارات توضح

لماذا احتفظ بيان اعلان الدولة اليهودية في ١٤ ايار بالصمت حول حدودها.
ان مثل هذا الصمت لم يكن سهوا، بل كان متعمدا منذ قبل من قبل الذين
اذاعوا اعلان قيام الدولة. لقد وضعت خطة احتلال القدس موضع التنفيذ قبل
انسحاب الانتداب. وفي الحقيقة تم احتلال كل القسم الغربي من منطقة
النظام المنفصل وبعض الاجزاء من القطاع الجديد في القدس عندما كانت
القوات البريطانية والمندوب السامي موجودين في القدس. وفي ٢٥ و٣٠
نيسان على التوالي تم احتلال منطقتين من مناطق العرب في القدس الجديدة
من قبل القوات اليهودية، وهاتان المنطقتان هما القطمون والشيخ جراح.

وتم اجتياح مناطق عربية اخرى من القدس الجديدة من قبل القوات
اليهودية في ١٤ و ١٥ ايار. وهكذا تم احتلال معظم القدس الجديدة من قبل
اليهود قبل اليوم الذي انفجرت فيه الحرب بين اسرائيل والدول العربية. السيد
بابلودي ازكريت، سكرتير قنصل الهدنة الدولية وصف احداث القدس في
١٤ ايار. صباح ذلك اليوم غادر المندوب السامي البريطاني القدس جوا إلى
حيفا، ثم ابحر الى بلده. ورحلت القوات البريطانية من بعده، حيث لم يبق
جندي بريطاني واحد حوالي الساعة الثانية بعد الظهر في القدس، وهنا عرض
الاحداث التي تتالت: ماكاد آخر جندي بريطاني يختفي حتى شن اليهود
عدوانهم معززين سيطرتهم على القطمون التي كانوا قد احتلوها قبل
اسبوعين، ثم احتلوا المستوطنة الالمانية ومناطق اخرى في جنوب القدس.
وتم طرد ماتبقى من العرب، ومنذ تلك اللحظة اصبح اليهود السادة المطلقين
لجنوب القدس (٩). لقد وصف ببلودي ازكريت الجهود التي بذلت من قبل
اللجنة ظهر يوم ١٤ ايار لتأمين وقف الاعمال العدائية. وقد دوّن: لم يكن
مستحيلا ترتيب لقاء الفرقاء، إن ممثلي العرب الذين كانوا في المدينة القديمة
لم يستطيعوا العبور الى القنصلية الفرنسية في القدس الجديدة ليحضروا
اجتماع اللجنة، لقد ادعوا ان اليهود رغم وعودهم بسلامة العبور لم يوفقوا

اطلاق النار للسماح بعبورهم. لقد كتب بابلودي ازكريت الملاحظة التالية: كان اليهود دوما منظمين بدقة، يحملون بمنهجية خطتهم لاحتلال القدس الجديدة، كانوا بعيدين جدا عن التفكير في تأجيلها، وأقل بعدا في هجر تنفيذها احتراما لنداءاتنا الهاتفية، وانا لا اعتقد انه انطباع بعيد عن الحقيقة، ان اقول، انه عبر مقاومتهم السلبية لوقف اطلاق النار في المنطقة التي يجب ان يعبرها ممثلوا العرب ليصلوا الى القنصلية الفرنسية، قد اصدروا حكما باستحالة المفاوضات دون ان يجلبوا لانفسهم مسؤولية الرفض المطلق. ومن الصعب بالنسبة للعرب ان نقول ماذا كان موقفهم الحقيقي ، لسبب بسيط، لانه من المحتمل انهم انفسهم لم يكونوا قادرين على القول ماذا كان. ان ماسمي بالقوات العربية، كانت "غير منظمة" وكانت تقاد تحديدا من قبل قادة يتصفون بالارتجال، وكانت تحت القيادة التي تحمل اسم الهيئة العربية العليا. من المحتمل انهم كانوا سيسرون لوقف الاعمال العدائية، وايضاحهم ان القوات اليهودية عبر اطلاقها النار، كانت تمنع ممثليهم من الوصول الى القنصلية الفرنسية كان صادقا. ولايستطيع الانسان إلا ان يقدم ضريبة اعجابه بمهارة القادة اليهود الذين اظهروا انهم يقدمون التسهيلات الواسعة للتسوية، والتي جعلوها بأنفسهم مستحيلة (١٠). في القدس الجديدة كانت المناطق العربية دون دفاعات، وسكانها اما قتلوا او هربوا. وفي تلك المناطق العربية التي واجه اليهود فيها مقاومة، مثل المصراره، تم ارهاب المواطنين على ايدي الها جاناة التي كان قد اعلن عنها، انها الجيش الرسمي لدولة اسرائيل الجديدة. لقد امر السكان العرب من خلال تهديدات مرعبة ان يتركوا المدينة. قال هاري ليفن مراسل جريدة يهودية، الذي كان قد شاهد القتال الدائر في ضواحي المستشفى الايطالي: عن قرب انفجر مكبر الصوت في اللغة العربية " اذاعة الهاجاناة تحث المدنيين العرب على مغادرة المنطقة قبل الساعة الخامسة والربع وقالت: ارحموا زوجاتكم واطفالكم واخرجوا من

حمام الدم هذا" وقالت: " استسلموا لنا باسلحتكم. لن يتم ايذاءكم. او اخرجوا من المدينة عبر طريق اريحا الذي لايزال مفتوحا لكم. اذا بقيتم فأنتم تستضيفون كارثة" (١١). كانت المدينة التي احتلت من القدس الجديدة مناطق سكنية، وتؤلف الجزء الاكثر جمالا فيها. لذلك من الخطأ ان نعتقد، انه في عام ١٩٤٨ احتل اليهود القطاع اليهودي من المدينة، وان العرب احتلوا القسم العربي. في الحقيقة، لقد كان القسم الاكبر من القطاع الجديد مسكونا بثلثي عرب مدينة القدس. وكان القسم الاوسع منه ملكا للعرب.

*** السلب**

كان من اول اعمال القوات اليهودية عند احتلالها المناطق العربية في القدس الجديدة نهب مساكن العرب التي كانت محتوياتها قد تركت في معظم الحالات بسبب النزوح الاضطراري، او بسبب تصفيتها من ملاكها (١٢). وكان هذا كسبا واسعا وغير مشروع يذكر بالازمان اللاحضارية. لقد كتب جورج كيرك: كان بارزا في يافا ان الوحدات اليهودية اولا استسلمت الى اغراء اطلاق العنان في نهب محلات تجارة الجملة والمفرق. وخلال ايام قليلة، قامت الوحدات اليهودية بنهب المناطق المحتلة حديثا من ضواحي القدس العربية. ولقد اعترف بن غوريون نفسه فيما بعد، ان المدى الذي تورط فيه المسؤولون اليهود من كل الطبقات كان مشهدا مخجلا ومحزنا (١٣).

*** هجمات على المدينة القديمة**

بعد احتلالهم الاجزاء العربية من القدس الجديدة، هاجم اليهود القدس القديمة من ثلاث جبهات في جهود مصممة للاتصال مع هؤلاء المتمركزين في الحي اليهودي، ليحتلوا المدينة عبر عاصفة مفاجأة (١٤). في يومياته كتب هاري ليفن: " الهاجاناة تحاول بضراوة ان تساعد الحي. اليوم (١٨ ايار) تحركوا نحو الاسوار. احتلت البالماخ خلال الليل دير ابي طور، وفورا اندفعت

نحو وادي جهنم واحتلت جبل صهيون. وبدون تردد ساروا نحو بوابة صهيون بالبازوكا اثقل اسلحتهم ولكنهم فشلوا. وحدة اخرى فاجأت النقاط القوية حول بوابة يافا، ولم تستطع من تحطيمها. في الليلة السادسة كان الهدف محاولة منظمة لفتح ثغرات في البوابات الثلاث: ولا واحدة تم تحقيقها (١٥)". بين ١٤ - ١٨ ايار كان الوضع داخل القدس صعبا للمدافعين العرب. ولقد تم دحر الهجمات اليهودية. ان صيانة شرف المدينة في هذه المناسبة يجب الا يذهب الى مدافعيها الشجعان الفلسطينيين فقط، بل ايضا الى سليمان العظيم، السلطان التركي الذي اشاد السور الضخم المحيط بها عام ١٥٤٢. خلال الايام القلائل الاولى دارت معركة القدس حصرا بين الفلسطينيين العرب غير المنظمين من جهة، وبين القوات العسكرية اليهودية المنظمة والمدربة من جهة اخرى. وكان الآخرون مؤلفين من رجال قد مارسوا الحروب والخدمات العسكرية قبل نزوحهم الى فلسطين، ولم يكن هناك اية قوة عسكرية عربية في او قرب المدينة. في ١٥ ايار تحركت قوات من الجيش العربي الاردني نحو اريحا، المدينة الصغيرة التي تقع على مسافة عشرين ميلا شرقي القدس. ولم يقتربوا من القدس التي كان فيها القتال ضاريا وظلوا مقيميين هناك. ويوضح القائد البريطاني للجيش العربي جون باغوت كلوب الاسباب: " بينما امرت الحكومة الاردنية الجيش العربي الا يدخل القدس خارجا عن احترام قرارات الامم المتحدة. احتل الاسرائيليون من ١٥- ١٩ ايار معظم المدينة، مقاومين فقط بجماعات مختلفة من العرب كانوا يدافعون عن الاحياء العربية. في ١٩ ايار فقط دخل الجيش العربي القدس يائسا من الامم المتحدة " ودافع مااستطاع عن المدينة العربية "(١٦) ومن الضروري ان نؤكد على ان اسرائيل وليس الاردن هي التي هاجمت القدس اولا عام ١٩٤٨ وحطمت خطة تدويلها ولم تتردد اسرائيل في تشويه الحقائق الصادقة. مجيبة على زعم قدم من قبل اسرائيل الى الامم المتحدة ان الاردن اقترف "غزوا عدوانيا" للقدس عام ١٩٤٨ في خرقه

اوامر مجلس الامن، اعلنت حكومة الاردن في بلاغها للامم لمتحدة: ان حقيقة مايتعلق بهذا الامر، أن الجيش الاردني دخل القدس في ١٨ ايار بعد ثلاثة ايام من انتهاء الانتداب البريطاني، وبناء على الحاح يائس وطلب من السكان العرب لانقاذ ماتبقى من القدس- فقط قسم صغير منها- بعد ان فقدوا قسمهم الاعظم خارج اسوارها على ايدي العصابات والقوات اليهودية قبل وبعد نهاية الانتداب. لثلاثة ايام ولياليها، بين ١٥و ١٨ في ذلك الشهر القدري المحتوم، قذفت الاسلحة الاسرائيلية الثقيلة بدون رحمة الجدار التاريخي للمدينة بهدف مرسوم الى احتلالها. ورغم المقاومة البطولية للمواطنين الذين كانوا عموما غير مسلحين وبدون قوات منظمة او امدادات تساعدهم في اقامة دفاع متماسك، استمر العدوان الاسرائيلي لمواصلة هدفه في منتصف ليلة ١٨ ايار ١٩٤٨. وقريبا من ذلك، وبينما كان الانتداب البريطاني لايزال مسؤولا عن القانون والنظام في المدينة، كانت القوات اليهودية التابعة للهاجاناة والارغون وعصابات شتيرن، تقوم بغزو وضم معظم المناطق العربية في القدس الجديدة وضواحيها. المذبحة التي لايمكن وصفها لمئات من الرجال والنساء والاطفال، وطرح جثثهم في ابار قرية دير ياسين، من ضواحي القدس- ليست الا واحدة من اكثر الجرائم شهرة ارتكبت ضد سكان القدس وضواحيها" (١٧). كانت مصر هي الدولة العربية الثانية فقط التي ارسلت قوات باتجاه القدس. لقد دخلت القوات المصرية في ١٥ ايار، وتوزعت الى رتلين، تحرك الرتل الاول على طول الساحل باتجاه غزة، والرتل الثاني على طريق المنطقة الداخلية، بئر السبع، الخليل وبيت لحم، قام الرتل الثاني بمهاجمة موقعا يهوديا واحدا، وهو مستوطنة رامات راحيل قرب بيت لحم ولم يتقدم الى القدس. ومع وصول قوات الجيش العربي الاردني اشتد القتال في المدينة القديمة، واستسلم الحي اليهودي في ٢٥ ايار. ولقد تم اطلاق سراح حوالي ١٢٠٠ من الرجال والنساء والاطفال نحو الخطوط اليهودية في المدينة الجديدة واخذ ٢٩٠ اسيرا من

جنود الهاجاناه. بعد السيطرة على الحي اليهودي لم يقم الجيش العربي بمحاولة لاستعادة المناطق العربية التي احتلت من قبل اليهود في القدس الجديدة. في ٢٥ ايار ١٩٤٨ اصدر مجلس الامن قراره بإقامة هدنه لمدة اربعة اسابيع. ولقد تمت ترتيبات الهدنة من قبل الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت، واصبحت نافذة المفعول من ١١ حزيران ١٩٤٨. لقد ساعدت الهدنة اليهود من اجل تحسين اوضاعهم ومواقفهم العسكرية، وليتسلموا امدادات. وهكذا عندما استؤنف القتال كانوا قادرين على احتلال اللد والرملة وعلى فتح الطريق بين تل ابيب والقدس. في ١٥ تموز امر مجلس الامن بوقف اطلاق نار غير محدد أن يأخذ مجراه في الساعة الثالثة في ١٨ تموز. ومن المهم ملاحظة انه في اليوم الذي سبق وقف اطلاق النار، شنت القوات اليهودية في ١٧ تموز هجوما شديدا على المدينة القديمة. هذا الهجوم الذي فشل، كان قد تم في وقت لم يكن فيه يهوديا واحدا في المدينة القديمة، لان يهود الحي اليهودي كانوا قد استسلموا في ٢٨ ايار وتم ابعادهم. واضح جدا ان هذا الهجوم لم يستهدف نجدة اليهود في حيهم، ولكنه ببساطة استهدف احتلال المدينة القديمة، الهدف الذي تحقق بعد تسعة عشر عاما.

* الاحياء العربية في القدس الجديدة

ظل الوضع العسكري في مدينة القدس ثابتا كما انتهى اليه عام ١٩٤٨، وتجمد نهائيا من خلال اتفاقية الهدنة التي عقدت بين اسرائيل والاردن في ٣ نيسان ١٩٤٩. لقد تركت اتفاقية الهدنة اسرائيل في احتلالها القدس الجديدة، حيث احتلت ١٢ من ١٥ حيا من احيائها التي كان يقيم فيها المواطنون العرب فارغة من سكانها. والاردن في احتلاله القدس القديمة. ان المناطق العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ ولاتزال في ايدي الاسرائيليين هي التالية: القطمون، المصرارة، طالبية، البقعة العليا، البقعة السفلى، المستعمرات الالمانية واليونانية، الشيخ جراح، دير ابو طور، ماميلا ، النبي داوود والشيخ بدر.

الفصل الخامس

القدس بين ١٩٤٨ - ١٩٦٧

حاول الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت حفز تسوية للمسألة الفلسطينية. ولقد انطلق في عمله من ثلاث مشاكل رئيسية، الارض، اللاجئون، القدس، ولقد دوّن جهوده حول هذا الموضوع في يومياته (١). وفي تقريره المقدم للجمعية العامة المؤرخ في ١٦ ايلول ١٩٤٨ (٢). لم يحرز تقدما في مهمته، وذكر في يومياته (ص ٢٠٩) "غطرسة وعدوانية" الحكومة اليهودية اتجاه ممثلي الامم. ولقد اعُتبرَك "عدو". فيما يتعلق بمسألة الارض، فلقد ابلغه موشي شاريت وزير خارجية اسرائيل ان الحدود التي قررت في قرار الامم المتحدة الصادرر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ لاتفي بالحاجات الضرورية، لذلك فان من الواجب "توسيع الارض الاسرائيلية" "ص ٢١١ من يومياته". وفيما يتعلق بمسألة اللاجئين الفلسطينيين، فلقد فشلت جهوده في تامين عودتهم، لان الحكومة الاسرائيلية ابدت "لاشيء سوى القسوة اتجاه هؤلاء اللاجئين" ص ٢٠٩". وفيما يتعلق بالقدس، فان الكونت برنادوت اقترح على اسرائيل ضمها الى المنطقة العربية مع حكم ذاتي بلدي للمجتمع اليهودي، وترتيبات خاصة لحماية الاماكن المقدسة. لقد تسبب هذا بذعر بين اليهود. وفي اجابتها المؤرخة في ٥ تموز ١٩٤٨، اعترضت الحكومة الاسرائيلية المؤقتة على " انحرافاته" عن قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وتحديدا على اقتراحه المتعلق بالقدس. في تقريره المقدم وبأسلوب ما، اوصي ان توضع مدينة القدس تحت ادارة رجال الامم

المتحدة، مع اتاحة حكم ذاتي محلي لمجتمعاتها العربيــة واليهودية وضمـان الاماكن المقدسة. لم يكمل الكونت برنادوت مهمته-اطلاقا لانه قتل فـي ١٧ ايلول ١٩٤٨ على ايدي الارهابيين اليهود

*** تأكيد التدويل**

كانت القدس قد احتلت عسكريا من قبل اسرائيل والاردن، ولقد تبنت الجمعية العامـة قرارين أكـدا اقامـة نظـام دولـي للمدينـة . فـي القـرار الاول (١١١) ١٩٤ في ١١ ديسمبر قررت الأمم المتحـدة، أن القـدس علـى ضـوء ارتباطاتها بديانات ثلاث يجب ان توضع تحت سيطرة الامـم المتحـدة، وان لجنة التوفيق (لتي اقيمت من خلال القرار) يجب ان تهـيء للاجتماع القـادم اقتراحات مفصلة لنظام دولي دائم لمنطقة القدس، يحرص على حكـم محلـي في حده الاعلى للمجتمعات المختلفـة، قـائم علـى الوضـع الدولـي الخـاص لمنطقة القدس. ولقـد اخضعـت لجنـة التوفيـق مقترحاتهـا كمـا طلـب منهـا، لوضع صورة لادارة من قبل الاردن واسرائيل للمناطق التـي احتلوهـا، وتعييـن مندوب للامم المتحدة يكون مسؤولا عن الاماكن المقدسـة. لـم تكـن هـذه المقترحات في الحقيقة لوضع نظام دولي دائم كما كانت قد طلبت من قبـل الجمعية العامة، منذ ان سعت هذه المقترحات لدعم تقسيم فعلي للقدس بيـن اسرائيل والاردن، مـع تحديـد مهمـات مبعـوث الامـم لمتحـدة فـي الامـاكن المقدسـة فقـط. ولان هـذه المقترحـات اختلفـت عـن قرارتدويـل القـدس، تجاهلتها الجمعية العامة. في قرار ثـان (١٧) ٣٠٣ ثـم تبنيـه فـي ٩ ديسـمبر ١٩٤٩ من قبل الجمعية العامة، اوضحت فيه من جديد تصميمها علـى وضـع القـدس تحـت نظـام دولـي دائـم، يضـع ضمانـات مناسـبة لحمايـة الامـاكن المقدسة داخل وخارج مدينة القدس.

لقد اكدت تحديدا ن مدينة القدس يجب ان تقـوم علـى اسـاس النظـام المنفصل تحت نظام دولي لتدار من قبل الامم المتحـدة. ولقـد طلـب القـرار

ايضا من مجلس الوصاية ترتيب وضع القدس على اساس قرار (١١) ١٨١ والعمل فورا على تنفيذه دون السماح لاي افعال تؤخذ من قبل اية حكومة او حكومات تحرفه عن مجراه. في ٥ نيسان وضع مجلس الوصاية الدولية قانونا خاصا لمدينة القدس، ورفعه الى الجمعية العامة. ولقد تبع هذا حوارات في لجنة وود هوك والجمعية العامة على مسودة وثيقة لم تقد الى اية نتيجة. ومنذ تلك اللحظة لم يتخذ اي اجرء من قبل الامم المتحدة لتوظيف مسودة الوثيقة من قبل مجلس الوصاية الدولية.

*** اسرائيل والاردن يرفضان التدويل**

تظاهر اليهود قبل اعلان دولتهم بدعوتهم قبول تدويل القدس، لكنهم تأملوا في النهاية ان يتخلصوا من نظام التدويل. ان القبول التكتيكي لتدويل القدس من قبل اسرائيل تم توضيحه من قبل المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية وولتر ايتان: " ان المتحدثين الرسميين من عرب فلسطين والدول العربية، رفضوا كليا تدويل مدينة القدس. ويؤلف التدويل جزءا عضويا من خطة التقسيم التي من مزاياها العامة اقامة دولة يهودية مستقلة، فاقت بوزنها الخسارة القاسية المتضمنة التخلي عن العاصمة القديمة لاسرائيل "

وعلى اية حال، حسب توصية الامم المتحدة، كانت المدة التي حددت للعمل بنظام التدويل لاتزيد عن عشر سنوات، وبعد ذلك يجب ان تخضع الخطة جميعها لاعادة تقييم من خلال مجلس الوصاية الدولية " "عى ضوء التجربة المكتسبة من خلال عملها" وسكان القدس، سيكونون احرارا " للتعبير عن رغباتهم في التعديلات الممكنة لنظام المدينة عبر استفتاء شعبي" وبما ان عدد سكان مدينة القدس عام ١٩٤٧ كان يتألف من مائة الف يهودي وخمسة وستين الف عربي (كان اكثر من نصفهم بقليل مسلمين" فان الوكالة نظرت بشوق مع ثقة الى نتائج الاستفتاء المقترح٣". ان وجهة نظر ايتان في هذا الموضوع تدعو الى تعليقين، اولا ان الارقام التي قدمها لسكان

القدس كانت خاطئة لان الامم المتحدة قدرت عدد السكان في منطقة النظام المنفصل ب ٥٤٠، ١٠٥ للعرب، مقابل ٦٩٠، ٩٩ لليهود. ثانيا يبدو مشكوكا فيه ان الاستفتاء الذي حدد للتأكد من رغبة سكان القدس الى "التعديلات الممكنة" يتضمن حق انهاء النظام، واكثر من ذلك فان أي استنتاج مثل هذا يتغاضى عن حقيقة القرارات

(١١١) ١٩٤ و (١٧) ٣٠٣ التي تحدثت عن نظام دولي "دائم". ان وجهة النظر التي عبر عنها ايتان تثير الانتباه لانها تشير الى التوترات التي لجأت اليها اسرائيل لتتخلص من النظام الدولي. وعلى اية حال، فإن اسرائيل لم تنتظر طويلا، ولا لاستفتاء عام لتقاوم تطبيق النظام الدولي في القدس: لقد منعت سريان مفعوله باحتلالها القدس الجديدة قبل انتهاء الانتداب، واكثر من هذا، ففي بياناتها المقدمة الى لجنة التوفيق الفلسطينية، والى لجنة اود هوك السياسية (٦)، اشارت الى معارضتها لاقامة النظام المنفصل طبقا لخطة التدويل. مشيرة الى النقاشات التي تمت بين الاطراف في اذار ونيسان عام ١٩٤٧، سجلت اللجنة وجهات نظرهم المتبادلة كما يلي: ٤- اثناء محادثات اللجنة في بيروت مع ممثلي العرب، اظهروا انفسهم بشكل عام انهم جاهزون لقبول مبدأ النظام الدولي لمنطقة القدس، شريطة ان تكون الامم المتحدة في وضع يمكنها من اعطاء الضمانات فيما يتعلق باستقرار وبقاء مثل هذا النظام .

٥- من البداية، ومع ان حكومة اسرائيل كانت تعترف ان البعثة مرتبطة بقرار الامم المتحدة(١١١) ١٩٤ اعلنت انها ضد قيام نظام دولي لمدينة القدس، لكنها قبلت بدون تحفظات النظام الدولي، او الادارة الدولية للاماكن المقدسة في المدينة. كانت الاماكن المقدسة في تلك الفترة مع الاردن. ولقد تضمن تقرير لجنة التوفيق استعداد الدول العربية لقبول مبدأ نظام دولي لمنطقة القدس، وهذا لم يكن موقف الاردن. لقد اعلن الملك عبد

الله في مناسبات مختلفة انه لن يقبل اي نظام دولي للقدس.

*** تأكيدات اسرائيلية للامم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة.**

من الضروري ملاحظة ان اسرائيل ايضا رفضت تدويل القدس، ولم تضم فورا القطاع الجديد من المدينة. ولهذا كان سبب هام: لم ترغب اسرائيل ان تعرض للخطر طلبها المتعلق بقبولها لعضوية الامم المتحدة، لان افكار العالم في تلك الفترة اصبحت حساسة جدا نحو مسألة القدس. وعلى العكس، فلقد قدمت اسرائيل تأكيدات واضحة للامم المتحدة فيما يخص تنفيذ قرارات الجمعية العامة. كان الطلب الاول لاسرائيل قبول عضويتها في الامم المتحدة قد رفض في ١٧ ديسمبر عام ١٩٤٨ من قبل مجلس الامن. وعندما جددت اسرائيل طلبها في ٢٤ شباط ١٩٤٩ دعيت من الجمعية لتوضيح موقفها فيما يخص تنفيذ قرارات الجمعية العامة، وتحديدا احترامها للقانون الدولي المتعلق في القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى وطنهم.

ولقد عقدت لجنة اود هوك السياسية عدة اجتماعات، سئل اثنائها ممثل اسرائيل عن استعداد اسرائيل فيما يتعلق بتنفيذ قرارات الجمعية العامة (١١) ١٨١ و (١١١) ١٩٤ (٧).

بين الاسئلة التي وجهت له، كان سؤالا محددا، فيما اذا كانت اسرائيل قد اعدت الاعلان المطلوب من قبل الامم المتحدة والمتعلق بضمان امن الاماكن المقدسة، وحقوق الانسان والحريات السياسية وحقوق الاقليات كما حددت في قرار (١١) ١٨١ . ولقد اجاب ممثل اسرائيل، ان دولة اسرائيل قد اعدت المشروع الاساسي المطلوب لقبول نصوص القرار واشار الى وثيقة مجلس الامن ٧٥٧/ ٥ التي تضمنتها البرقية المرسلة من وزير خارجية اسرائيل الى السكرتير العام في ١٥ ايار ١٩٤٨. في هذه البرقية اعلنت اسرائيل استعدادها للتعاون مع الامم المتحدة لتنفيذ قرار ٢٩ نوفمبر

١٩٤٧، ولتوقع البيان، وتلتزم بالاجراءات المتخذة فيما يخص الاماكن المقدسة، واماكن العبادات، وحقوق الاقليات الدينية، ووضع مثل هذه المسائل تحت ضمانات الامم المتحدة. وعندما سئلت اسرائيل عن نقلها خمس وزارات من تل ابيب، حيث إعتبرت حقيقة لضم مدينة القدس الجديدة، تظاهر مندوب اسرائيل. ان هذا العمل لايقصد منه ايجاد وضع سياسي او قانوني جديد للمدينة ، لكنه ببساطة لتحفيز معالجة وضعها الاقتصادي.

لقد قال مندوب اسرائيل ابا ايبان، ان اعادة تجديد مؤسسات الصحة والتعليم، واستعادة على الاقل جانبا من عمل المدينة الرسمي، كان ضروريا لمنع المدينة من ان تصبح فقيرة ومعدمة، لان هذه المؤسسات هي السند الرئيسي لمدينة القدس. لقد كان هذا هو الدافع الوحيد لنقل مجموعة من الموظفين للدوائر غير السياسية للقدس، الذين وجودهم يمكن ان يكبح الفرار من المدينة، ويحفظ صدارة تقاليد المدينة الدينية، الثقافية والوضع الصحي في البلاد. لم تخلق هذه الخطوات اية حقائق قانونية، لانها لم تستهدف خلق حقائق سياسية جديدة، بل استهدفت مساعدة القدس، ولزيادة واسترداد تطور اقتصادها نحو اوجه اخرى (٨).

لسنا بحاجة لملاحظة ان الحقيقة كانت عكس ما قاله ايبان. وكان مندوب اسرائيل قد سئل على وجه الدقة. فيما اذا " قبلت اسرائيل عضوا في الامم المتحدة، هل ستوافق على التعاون مع الجمعية العامة في ترتيب مسألة القدس، وعلى مسألة اللاجئين، او فيما كان على العكس، ستطبق المادة ٢ الفقرة (٧) من الميثاق التي تتعامل مع القضاء المحلي للدول (٩). كان مندوب اسرائيل اكثر تعاونا وتاكيدا. وهذا ما قاله في اجابته: ان حكومة اسرائيل ستتعاون مع الجمعية العامة في البحث عن حل لتلك المشاكل، لا اعتقد ان المادة ٢، الفقرة ٧ من الميثاق التي تتعلق بالقضاء المحلي يمكن ان

تؤثر على موضوع القدس، لان الوضع القانوني الشرعي لمدينة القدس يختلف عن الوضع السائد في المناطق التي تحت سيادة اسرائيل. ان مشاعري الخاصة، انه سيكون من الخطأ لاي من الحكومات المعينة ان تعتصم بالصمت فيما يتعلق بمسألة اللاجئين، وفي حقوقهم المشروعة (١٠) ثم اضاف مندوب اسرائيل: واكثر من ذلك، كرؤية عامة- وكما بينتها امس لقد توصلنا خلال السنة الماضية الى وجهة نظر حول قرارات الامم المتحدة، من انه يجب ان نكون حريصين بان لانقوم بتطبيق استثنائي للمادة ٢ فقرة ٧ اذا كان مثل هذا التطبيق يجرد قرارات الجمعية العامة من كل قوتها الملزمة. وبوضوح سينتج عن دخول اسرائيل الى الامم المتحدة تطبيق المادة العاشرة من الميثاق، وعندها تستطيع الجمعية العامة ان ترسل توصيات مباشرة لحكومة اسرائيل التي اعتقد انها تعزو الى هذه القرارات اقصى درجة من الشرعية الواضحة (١١). ولقد لخص ممثل كوبا الجدل حول دخول اسرائيل الى الامم المتحدة في العبارات التالية:

احداث معينة كانت قد صدمت الرأي العام، وبحكم الضرورة كانت قد درست عبر وسائل مختلفة، اكثر من الحالة التي اصبحت فيها اسرائيل عضوا في الامم المتحدة. لقد اعطى مندوب اسرائيل تأكيدا، ان تلك البلاد اذا ماقبلت عضوا، فان قضايا مثل تسوية الحدود، تدويل القدس، ومشكلة اللاجئين العرب، لن تعتبر داخله ضمن قضائها المحلي، وتصان من التدخل بشؤونها بالقوة تحت مفاهيم المادة ٢ الفقرة ٧ من الميثاق (١٢).

في قرارها الصادر في ١١ ايار ١٩٤٩ الذي قبلت فيه عضوية اسرائيل في الامم المتحدة، سجلت الجمعية العامة مذكرة رسمية على اسرائيل، ان تتعهد احترام تطبيق ميثاق الامم المتحدة، و "بياناتها وتوضيحاتها" امام لجنة اود هوك، في احترامها تنفيذ قرارات الامم المتحدة الصادرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وفي ١١ ديسمبر ١٩٤٨. وطبقا لذلك لم يكن قبول اسرائيل في

الامم المتحدة غير مقيد، لكنه يجب ان يعتبر انه كان مشروطا بتأكيداتها المتعلقة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة، وعلى وجه التحديد قرارت (١١) ١٨١ و (١١١) ١٩٤.

* ضم القدس الجديدة

كونها رحبت بقبولها في عضوية الامم المتحدة، لم تنحرف اسرائيل عن قرارات الجمعية العامة (١١) ١٨١ و (١١١) ١٩٤ وعن تأكيداتها فيما يتعلق باجراءات اتمام ضمها للقدس الجديدة. لنقل كان ضم اسرائيل لهذا الجزء من المدينة عملية زاحفة اولا في ١٢ اب ١٩٤٨ اعلنت اسرائيل ن المنطقة التي احتلتها من القدس "منطقة اسرائيلية محتلة" تخضع للادارة العسكرية. في شباط ١٩٤٩ الغي الحكم العسكري، واعلنت الحكومة ان مثل هذه المنطقة، يجب الا تعتبر من الان كمنطقة محتلة. وبناء على ذلك، تم نقل عدة وزارات من تل ابيب الى القدس وفي ديسمبر انتقلت الحكومة نفسها الى القدس تاركة في تل ابيب ثلاث وزارات منها وزارة الشؤون الخارجية. وبعدها مباشرة تطور الضغط باتجاه اعلان القدس عاصمة دولة اسرائيل، لكن الكنيست فضل ان يتبنى قرارا بتاريخ ٢٣ جنبيوري ١٩٥٠ اعلن فيه ان القدس كانت دوما عاصمة اسرائيل. ومنذ تلك اللحظة عاملت اسرائيل القدس كجزء اساسي من ارضها.

* تغيير البناء الديمغرافي

في ١٥ ايار وجدت اسرائيل نفسها مسيطرة على المدينة الجديدة، وعلى كل احيائها العربية المشتملة على عشرة الاف بيت عربي، كان معظمها مؤثثا كاملا.

وهكذا اصبح في ايدي الاسرائيليين كل القدس الجديدة فارغة من سكانها. واصبحت مسألة تهويد القدس مسألة سهلة عبر سماحها للمستوطنين اليهود ان ينتقلوا الى بيوت العرب. ولقد تطلب هذا طبعا منع

عودة اللاجئين العرب. ولقد منعت عودتهم. وكما راينا، بذل الكونت برنادوت كل المساعي لعودة اللاجئين الفلسطينيين. ولقد رفضت اسرائيل السماح لهم بالعودة، ولقد رفض الوسيط الدولي قرار اسرائيل، واوصى الى الجمعية العامة ان حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم في المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل ينبغي ان يؤكد من قبل الامم المتحدة في اقرب وقت ممكن "١٣". ولقد قبلت الجمعية العامة توصية الكونت برنادوت، وفي الفقرة (١١) من قرارها (١١١) ١٩٤ الصادر في ديسمبر ١٩٤٨ دعت الى عودتهم . الفقرة (١١) قالت ان الجمعية العامة " تقرر ان اللاجئين الراغبين في العودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم يجب ان يسمح لهم ان يفعلوا هذا في اقرب وقت ممكن، ويجب دفع التعويض عن املاك الذين لايختارون العودة او الذين فقدت او دمرت ممتلكاتهم، والتي حسب قواعد القانون الدولي، والعدل، يجب ان تطبق من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة. وتأمر لجنة التوفيق العمل على تسهيل العودة، وتثبيت التسوية، وعلى العمل من اجل التأهيل الاقتصادي الاجتماعي للاجئين ودفع التعويض" . لكن اسرائيل تصلبت. ورفضت عودة اللاجئين، وكان على لجنة التوفيق ان تقدم تقريرا تسجل فيه فشلها في اقناع اسرائيل قبول قرار عودة اللاجئين (١٤). ومنذ ذلك الحين والجمعية العامة، تتبنى كل عام قرارا تدعو فيه اسرائيل السماح بعودة اللاجئين. ولكن اسرائيل رفضت وتجاهلت كل مثل تلك القرارات. وبدلا من ان تسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بيوتهم شجعت اسرائيل هجرة مكثفة . عام ١٩٥٠ اصدرت قانون العودة، الذي فتح لكل يهودي في العالم مواطنية كاملة، وجنسية فورية حال وصوله الى اسرائيل. وهكذا اصبح بامكان اي يهودي ان يهاجر الى اسرائيل ويستوطن هناك، بينما لايستطيع العربي الفلسطيني العودة الى بيته ووطنه. ومنذ عام ١٩٤٨ هاجر اكثر من مليونين ونصف يهودي الى اسرائيل، واعطوا ارض

وبيوت اللاجئين الفلسطينيين. بواسطة هذين الاجراءين وتحديدا رفضها السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وتوطينها لعدد كبير من المستوطنين والمهاجرين، تمكنت اسرائيل بالتتابع من تغيير التركيب السكاني للقدس. لقد ارتفع عدد السكان اليهود من ٩٩،٦٩٠ عام ١٩٤٧ الى ١٩٠،٠٠٠ عام ١٩٦٧، بينما تقلص عدد السكان العرب في نفس الفترة من ١٠٥،٥٤٠ الى صفر في القدس الجديدة، والى ٧٠،٠٠٠ في القدس القديمة ومحيطها.

* مصادرة املاك اللاجئين العرب

عام ١٩٤٨ صادرت اسرائيل كل املاك- الارض، البيوت، الاعمال- التي تخص اللاجئين الفلسطينيين في القدس الجديدة. لم تكن هذه المصادرات محصوره في منطقة القدس، بل نفذت في كل مناطق فلسطين التي وقعت تحت الاحتلال الاسرائيلي (١٥). ولقد تمت المصادرة تحت عنوان تنظيمات املاك الغائبين ١٩٤٨، ولقد تم انجاز المصادرة من خلال قانون ملكية الغائبين عام ١٩٥٠. وكان مغزى سن القانون الاخير السماح لما سمي حارس املاك الغائبين "أن يبيع" املاك الغائبين، - كما وضعت خداعا املاك اللاجئين العرب- "بقيمتها الرسمية" . لم تكن هذه الصنيعة سوى قناع مكشوف لمصادراتها من خلال شكل اسمي.

وهكذا تم "بيع" كل المناطق السكنية في القدس الجديدة الى المستوطنين اليهود الجدد. لقد طلبت لجنة التوفيق الدولية من اسرائيل ان تبطل قانون املاك الغائبين، وتوقف كل اجراءات المصادرة، واحتلال البيوت والارض العربية. لكن اسرائيل رفضت. عام ١٩٥٠ وعبر قرارها ٣٩٤ امرت الجمعية العامة لجنة التوفيق ان تستمر في المفاوضات فيما يتعلق بالقوانين لحماية حقوق وملكية ومصالح اللاجئين.

ولقد تجاهلت اسرائيل مجهودات لجنة التوفيق لحماية املاك اللاجئين

العرب. (١٦)

* وحدة فلسطين والاردن

مثل اسرائيل لم يكن الملك عبد الله ولا بطريقة من الطرق متحمسا لموضوع تدويل القدس. وكان اساسا قد ارسل جيشه عام ١٩٤٨ باتفاق مع الدول العربية لمساعدة الفلسطينيين ونجح في مقاومة هجوم اليهود على مدينة القدس القديمة. وعندما وجد ان اسرائيل ترفض مخططات النظام الدولي لمدينة القدس، واعلنت المدينة عاصمتها، لم يشعر الملك عبد الله بأية ترددات في دمجه القدس القديمة في مملكته ومناطق فلسطينية اخرى كان جيشه قد احتلها. ومن اجل ان يصل الى هذا الهدف نظم في نيسان ١٩٥٠ انتخابات في كل من الاردن والمناطق المحتلة من قبل الجيش الاردني في فلسطين لانتخاب جمعية وطنية تكون مؤلفة من عدد متساو من الفلسطينيين والاردنيين. في ٢٤ نيسان انعقدت الجمعية الوطنية في عمان وتبنت قرار توحيد الاردن مع فلسطين في دولة واحدة على اسس دستورية وحكومة برلمانية. ولقد اكد القرار ان كل حقوق شعب فلسطين ستصان، وان الوحدة لاتشكل ضررا للتسوية النهائية لمسألة فلسطين. لم توافق الدول العربية على هذا العمل، وتبنت الجامعة العربية قرارا اعلنت فيه ان المناطق المحتلة من قبل الجيش الاردني في فلسطين يجب ان تبقى تحت مسؤولية الشعب الفلسطيني. مع الزمن اصبح هناك قبولا نظاميا من الدول العربية لعمل الاردن. ولذلك وبكلام حازم، لم يضم الاردن مدينة القدس القديمة من خلال مدلول شرعي، لكنها اصبحت جزءا من المملكة الممتدة التي نتجت وحدة اراض من فلسطين مع الاردن. لقد ظلت المدينة القديمة تحت حكم الادن الى حزيران عام ١٩٦٧ عندما احتلت من قبل القوات الاسرائيلية.



الفصل السادس

احتلال اسرائيل للمدينة القديمة عام١٩٦٧ وعواقبه. حرب عام١٩٦٧

في الخامس من حزيران ١٩٦٧ شنت اسرائيل حربا عدوانيه ضد مصر وسوريا والاردن. في هجوم صاعق دمر الطيران الاسرائيلي المقاتلات والقاذفات المصرية في مطاراتها وغزت القوات الاسرائيلية قطاع غزة، صحراء سيناء، منطقة الجولان، الضفة الغربية والمدينة القديمة من القدس (١). ورغم صدور عدة قرارات من مجلس الامن لوقف اطلاق النار، تابعت اسرائيل هجماتها حتى وصلت الى اهدافها الاقليمية.

مساء ٧ حزيران كانت مدينة القدس القديمة، وكل الضفة الغربية (٢) في ايدي الاسرائيليين. ومع ذلك فقد ادعت اسرائيل في الخامس من حزيران ١٩٦٧ الى مجلس الامن انها كانت ضحية عدوان وان "القوات البرية والجوية المصرية قد تحركت ضد اسرائيل، وان القوات الاسرائيلية مشتبكة الان، لدفع القوات المصرية" ولقد ثبت الان ان هذه كانت قصة مخترعة، استهدفت تغطية العدوان الاسرائيلي وكانت اسرائيل قد استخدمت نفس الخدعة لتغطية عدوانها ضد الاردن. ولقد كتب الجنرال اود بول رئيس هيئة مراقبي منظمة الهدنة الدولية، انه في الخامس من حزيران ابلغه مسؤول رسمي في وزارة الخارجية الاسرائيلية ان "الطائرات المصرية قامت بهجمات ضد اسرائيل، لكنها اعترضت من قبل الطائرات الاسرائيلية " وطلب منه ان "يرسل رسالة الى الملك حسين تعبر عن امل حكومة اسرائيل الا يشارك في

الحرب، واذا ظل خارج الحرب، فان اسرائيل لن تهاجمه، لكنه من ناحية اخرى اذا اختار الحرب، فان اسرائيل ستستخدم ضده كل الوسائل الموجودة تحت تصرفها" ويتابع الجنرال اود بول. كان هذا تهديدا واضحا وبسيطا. ولم يكن من الاعمال الطبيعية للامم المتحدة ان تمرر تهديدات من حكومة لاخرى. لكن هذه الرسالة كانت هامة جدا، لذلك ارسلناها بسرعة الى الملك حسين "٣" وعلى اية حال، فان خدعة ان اسرائيل لن تهاجم الاردن. تم تكذيبها عبر القرار السري الذي تبنته الحكومة الاسرائيلية في ٤ حزيران ١٩٦٧ والذي اصبح مشهورا بعد أن اعلن عنه في ٤ حزيران ١٩٧٢) لمهاجمة مصر وسوريا والاردن في اليوم التالي. ولقد تم تكذيبه ايضا من خلال ضم اسرائيل لمدينة القدس القديمة خلال اقل من ثلاثة اسابيع بعد احتلالها.

مزيد من اللاجئين

بعد احتلالهم لمدينة القدس، فورا ابلغت الوحدات الاسرائيلية السكان العرب تعيمات تجبرهم على المغادرة كما في عام ١٩٤٨، وان يبحثوا عن اللجوء الى الاردن. اعلنت مكبرات الصوت احتلال المدينة القديمة، وطلبت من السكان العرب ان يغادروا الى عمان حيث " لايزال الطريق مفتوحا" كما تم ابلاغ السكان ان سلامتهم لن تضمن اذا هم مكثوا. في اماكن اخرى مثل بيت لحم، امر الناس ان يغادروا خلال ساعتين، وفي حالة عدم تنفيذهم ستدمر بيوتهم فوق رؤوسهم. البعض اهتم للتهديدات واخرون لم يفعلوا. في تقرير لمجلس الامن، ذكر الممثل الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة السيد ن. ج غاسنغ ان "مكبرات الصوت مع السيارات كانت تذيع بيانات متواصلة عن اعمال الارهاب التي قامت بها القوات المسلحة الاسرائيلية والايحاء للناس انهم سيكونون في حالة افضل في الاردن، كما كان هناك بيانات تشير الى وجود الباصات والسيارات والشاحنات التي وضعت تحـ...

تصرف السكان بهدف ترحيلهم (٤) . عدة مئات من العائلات العربية اجبرت على مغادرة منازلهم بالقوة في الايام الاولى لاحتلال مدينة القدس القديمة، ونقلتهم الباصات والسيارات الشاحنة الى اريحا (٥). لقد قدرت الحكومة الاردنية العدد الكلي للفلسطينيين الذين نزحوا من الضفة والقدس الى الاردن عام ١٩٦٧ بسبب الاعمال العدائية ب ٤١٠ ، ٢٤٨ نسمة . كلاهما مجلس الامن في قراره ٢٣٧ الصادر في ١٤ حزيران، والجمعية العامة في قرارها ٢٢٥٢ الصادر في ٤ تموز، دعيا اسرائيل الى تسهيل عودة هؤلاء المواطنين الذين طردوا. وفي امتثال ظاهر اعلنت اسرائيل في تموز ١٩٦٧ انها ستسمح بعودة لاجئي الصراع الاخير.

وبعد مفاوضات امتدت طويلا بين الصليب الاحمر الدولي وحكومتي الاردن واسرائيل، وبعد مناقشات حول القواعد والاسلوب والاجراءات، فان شكل الطلبات التي طلبتها اسرائيل، والتي يجب على اللاجئين تقديمها، تم توزيعها في ١٢ اب ١٩٦٧.

وعلى الرغم من الشروط القاسية التي احاطت بشروط العودة فلقد قدم لاسرائيل ٤٠,٠٠٠ طلبا لعودة ١٥٠,٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين.

لم يوافق على غالبية هذه الطلبات، او حتى لم تؤخذ بعين الاعتبار. وسمح فقط لعدد قليل بالعودة، مؤلف من ١٤,٠٠٠ نسمة. وعلى اية حال، ففي نفس الوقت التي بدأت فيه دلائل العودة تأخذ طريقها، ارغمت سرائيل ١٧,٠٠٠ فلسطينيا على المغادرة والبحث عن اللجوء في الضفة الشرقية. لم يحدد عدد الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم في القدس عام ١٩٦٧ بدقة. وتقدير العدد مختلف من ٧,٠٠٠ طبقا للصليب الاحمر الدولي الى ٣٠,٠٠٠ حسب مصادر اخرى. أما ماهو مؤكد فهو ان اسرائيل لم تسمح بعودة اللاجئين الذين كانت منازلهم في القدس. ولقد برزت هذه الحقيقة الواضحة الى الضوء من خلال المفوض (٧) العام لوكالة الغوث الدولية الذي

صرح قائلا: "بين الذين سمح لهم في لعودة، هناك عدد قليل جدا من لسكان السابقين لمدينة القدس القديمة"

إن سبب وضع هذا المنع واضح: ان عودة السكان الاصليين لايتلائم مع الخطة الاسرائيلية في تهويد المدينة. أما بالنسبة للفلسطينيين الذين بقوا في البلدة القديمة، فلقد اخضعوا لنظام قامع، وخنق اقتصادي، كان مخططا ليقودهم الى الهجرة، هذا النظام الذي حطم الحقوق الاساسية للانسان والحريات السياسية. في ١٩ ديسمبر ١٩٦٨ شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة للمناطق المحتلة بما فيها القدس، للتحقيق بخرق اسرائيل لحقوق الانسان.

ولم تسمح اسرائيل لهذه اللجنة ان تزور المناطق المحتلة. ومع ذلك، فلقد سارت اللجنة في تحقيقاتها، ورفعت تقريرها الى الجمعية العامة، جاء فيه ان اسرائيل تتبع في المناطق المحتلة بمافيها القدس " سياسات وممارسات معادية لحقوق الانسان اتجاه السكان" لقد ادانت الجمعية في عدة قرارات، اسرائيل حول انتهاكها حقوق الانسان لمواطني المناطق المحتلة بما فيها القدس (٨).

* ضم المدينة القديمة

ومع ان ليفي اشكول رئيس وزرء اسرائيل قد اعلن في اليوم الاول للحرب، انه لايوجد لاسرائيل مطالب اقليمية، وكذلك اعلن موشي دايان وزير دفاع اسرائيل ان " ليس لنا هدف اتجاه المناطق المستولى عليها" باشرت اسرائيل بضم المدينة القديمة بعد احتلالها فورا. في ٢٧ حزيران ١٩٦٧ سنت قانون تشريع البلديات، (عدل في ١١ نوفمبر) الذي حدد، ان قانون القضاء والادارة الاسرائيلية يجب ان يطبق على اية منطقة معنية بأمر الدولة. وفي اليوم التالي اصدرت حكومة اسرائيل امرا اعلنت فيه، ان المنطقة التي تشمل القدس القديمة وبعض المناطق المجاورة يجب ان تخضع للقضاء

والادارة الاسرائيلية. وهذا لم يعن شيئا سوى ضم القدس القديمة ومناطق اخرى معينة. في نفس ليوم توسعت منطقة المجلس البلدي للقدس اتشمل المناطق التي تم ضمها. وهذا عنى توسيع منطقة بلدية القدس من ٤٠ الى ١٠٠ كيلومترا مربعا. مقارنا بالنظام المنفصل لمدينة القدس كما رسم من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٧، فإن اتساع منطقة البلدية ظل تقريبا نفسه في الشرق والغرب، لكنه اتسع في الشمال ليشمل مطار قلندية، وتقهقر في الجنوب مستثنيا المدن العربية الثلاث، بيت لحم، بيت جالا، وبيت ساحور، وكانت النتيجة ضم اسرائيل للمنطقة الداخلية للنظام المنفصل لمدينة القدس.كما حددته الامم المتحدة عام ١٩٤٧، مع استثناء المدن الثلاث التي ذكرت.ومنذ ذلك الوقت، بدأت القدس ومنطقتها المحيطة تعزل سياسيا، اداريا، اقتصاديا، عن باقي المناطق المحتلة، حيث اخذت تعامل كمنطقة اسرائيلية، ماعدا مايتعلق بالجنسية، حيث ظل السكان مواطنين اردنيين رغم الالحاق. وكما في ضم القدس الجديدة، حاولت اسرائيل في البدء ان تخدع الرأي العام، ولتوضح في الاوساط ان ضم المدينة عمل بريء، لا يملك مزية سياسية. مكررة غالبا كلمة كلمة التأكيدات التي اعطيت الى لجنة وود هوك السياسية عام ١٩٤٩. في حزيران ١٩٦٧ كان ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل، الذي اكتسب بعض الخبرة في الموضوع، قد ابلغ الجمعية العامة: في الايام الأخيرة، أطلقت بعض الشخصيات والحكومات تصريحات فيما يتعلق بتطورات معينة في القدس.

هنا يبدو لي ان فهما اساسيا مغلوطا حول التشريعات الادارية التي صدرت بالامس. هذا كما ستكون الجمعية العامة مطلعة، لايتضمن اعلانا سياسيا، بل تعني اهتمام بالضرورات الملحة لاصلاح الخراب الذي برز من تقسيم حياة المدينة... ان هذه التشريعات الحديثة، خدمات ضريبية وبلدية لكل سكان المدينة من كل الفئات الاجتماعية (٩). ومهما كان، فان

الجمعية العامة لم تخدع بفن البلاغة هذا، وادانت الالحاق بعبارات واضحة. ومثل ذلك فلقد ادان مجلس الامن الالحاق الاسرائيلي واعلن بطلانه. وسيشار الى هذه الادانات بشكل مفصل في الفصل العاشر. رغم تصريحاتها الاولية المخادعة للامم المتحدة عن اهتمامها البريء في القدس، فان اسرائيل بعد ذلك لم تجعل سرا ضمها للمدينة الذي وصفته " كعملية توحيد" ولم تجعل سرا تصميمها الاحتفاظ بها رغم ادانتها من الامم المتحدة. ولقد اعلنت اسرائيل بوقاحة ان ضمهنا للقدس غير قابل "للالغاء" و " للتفاوض (١٠)".

ان فعل اسرائيل في ضم المدينة القديمة يجب ان الا يوضع في وضع مواز لعمل الاردن عام ١٩٥٠ بتوحيده المناطق الاردنية الفلسطينية بما فيها القدس. ان هذين العملين يختلفان جوهريا في اهدافهم، من حيث الشرعية الطبيعية والمغزى السياسي. العمل الاسرائيلي كان ببساطة فعلا عدوانيا واغتصابا للارض من قبل شعب اجنبي. العمل الاردني تم بموافقة الفلسطينيين، ولم يتضمن استبعادهم، و طردهم، او مصادرة املاكهم. وطبقاً للدستور الذي تم تبنيه لتوحيد مناطق الاردن وفلسطين، فإن الجمعية الوطنية قد تألفت من عدد متساو من الاردنيين والفلسطينيين. لذلك فإن عمل الاردن لم يكن عدوانيا ولا عملا اغتصابيا.

*** التهديدات، تدنيس المقدسات وتدمير الفنون**

ثملون باحتلال المدينة القديمة، لفت بعض القادة البارزين في الحكومة اهتمام العالم من خلال تأكيدهم حقوقهم بالاماكن الاسلامية في القدس والخليل. ولقد اعد السفير السويسري اي. تلمان المعين من قبل السكرتير العام للامم المتحدة في لجنة تقصي الحقائق تقريرا حول الوضع في القدس: ان تصريحات الرسميين الاسرائيليين، والشخصيات اليهودية، التي تتضمن ادعاءات اليهود وخططهم في منطقة الهيكل لها تأثير منذر بالخطر (١١).

ولقد اعلن وزير الشؤون الدينية الاسرائيلية في مؤتمر صحفي عقده في القدس في ١٢ اب ١٩٦٧، ان السلطات تعتبر موقع جامع عمر ملكا لها، سواء عبر ملكيتها القديمة او بالفتح (١٢). وكان هناك سؤال حول اعادة بناء هيكل سليمان في منطقة الحرم الشريف، ولقد اجاب ايضا: بالنسبة لمسجد ابراهيم المقدس، فان المغارة هي المعبد يهودي كنا قد اشتريناها، وبنفس الطريقة اشترينا الصخرة المقدسة ايام داوود واليبوسيين، وحقوقنا في المغارة والصخرة، هي حقوق الفتح والملكية (١٣). لم تنحصر المسألة على تهديدات منذرة بالخطر، لكنها سرعان ماتطورت الى اعمال استفزازية، ولقد كتب السفير تلمان: معظم العرب الذين حصلت مقابلة معهم مع المندوب الشخصي صرحوا ان السكان المسلمين صدموا من الافعال الاسرائيلية التي مست طهارة اماكن العبادة الاسلامية. ولقد اعتبرت استفزازا مقصودا، لان رئيس حاخامات الجيش الاسرائيلي مع آخرين من اصحاب معتقداته اقاموا الصلوات في منطقة الحرم الشريف،ولقد امتنعت حكومة اسرائيل برهة زمنية عن تقديم المزيد من الفرص للمصلين من اصحاب المعتقدات اليهودية في منطقة المسجد المقدس (١٤).

رغم المنع فإن المثل الذي ضربه رئيس حاخامات الجيش كان قد اتبع عام ١٩٧٥ من قبل اربعين شابا كانوا قد احتفلوا بالذكرى السنوية لاستقلال اسرائيل من خلال اقامتهم خدمات دينية وغنائهم اغاني عبرية في منطقة الحرم الشريف. ولقد تم براءة هؤلاء من القاضي من تهمة خرق المنع، واعلن ان لليهود حقا في الصلاة على جبل الهيكل. ولقد تركت المحكمة العليا قرار حق اليهود في الصلاة هناك بين ايدي وزير الديانة. وعلى اية حال، فقد استمر المنع، لكن هذا لم يمنع الصراع بين القوميين والمتدينيين اليهود حول اقامة الخدمات الدينية في منطقة الحرم الشريف. وكان عدوان اخر قد هز الرأي العام العالمي وادين بقوة من مجلس الامن، وهو الحريق الذي ارتكب

في ٢١ اب ١٩٦٩ في المسجد الاقصى. لقد تم تدمير واسع لسقف هذا المعبد، والمنبر التاريخي المصنوع من الخشب المحفور في القرن الثاني عشر قد اتلفته النيران. ومع ان السلطات الاسرائيلية قد اعتقلت وحاكمت المتهم... الاسترالي- الا انها اخيرا اخلت سبيله كمختل عقليا. ولقد اعتبر الرأي العام الاسلامي الاحتلال الاسرائيلي للقدس واماكنها المقدسة، والهجمات التي تمت من دوائر يهودية معينة لاستعادة معبد سليمان على موقع الحرم الشريف، على انه حث ومساهمة واسعة في هذا العمل الهمجي الخطير. والحقيقة ان المتهم قد ابلغ السلطات الاسرائيلية ان هدفه كان حرق المسجد الاقصى، وهكذا يمكن اقامة هيكل سليمان مكانه. كذلك لم تراع الاماكن المسيحية المقدسة، حيث كان هناك تدنيس للمعابد، والممتلكات الدينية والمقابر على جبل صهيون، ان قبور البطاركة في ارض ساحة كنيسة "القديس سيفيور" قد نبشت، وتم بعثرة عظامهم.

ولقد حاولت السلطات الاسرائيلية ايضا ان تتدخل في ممارسة الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين. وهكذا فقد تطلعوا الى بسط صلاحية محاكمهم على محاكم المسلمين الدينية، كما استهدفوا مراقبة صلاة الجمعة في المساجد(١٦). ومشابها لذلك، فلقد حاولوا منع دخول المسيحيين الى كنيسة "العشاء السري" يوم السبت، يوم العطلة عند اليهود. ولقد قوبلت هذه الممارسات والتدخلات في الحقوق الدينية بمعارضة المجتمعات المعنية، وتخلت عنها السلطات الاسرائيلية. ولقد بدت افعال عدم الاحترام من قبل بعض الاسرائيليين نحو الاماكن المقدسة للمجموعتين التاليتين: لقد احتج المسيحيون العرب على التدخين والكلام بصوت مرتفع والملابس غير اللائقة ، والكلاب في كنيسة القبر المقدس، التي لم تكن ملائمة للسلوك المحترم مع المكان. ولقد اشتكى المسلمون العرب، ان الاثواب القصيرة، العناق بين الجنسين، واقامة عرض ازياء على خلفية جدران المسجد الاقصى، لم تكن

متناسبة واخلاقية هذه الامـاكن المقدسـة(١٧). ولقـد تيم حديثـا ايذاء اكـثر لرجال الدين المسيحيين. وهوجمت املاك لكنائس في القدس عبر سلسلة من الهجمـات البربريـة اسـتهدفت: المعمدانييـن، الـروم الكـاثوليك، الـروس الارثوذكس (١٨).

"ان هذا هو التزام يهودي بتدمير الصور المنحوتة. لايوجد مرجع واحد للمسيحيين في القدس، التي هـي عاصمـة اسرائيل، قـد اعلـن ان واحـدا مـن هؤلاء قد حبس لاعماله الوحشية على الامـاكن المسيحية (١٩). وكنتيجـة، فلقد احتجت الجماعات المسيحية ضد الحصانة النسبية التي يتمتع بهـا دعـاة تدمير الفنون، واعلنت ان مثل هذه الاحداث كان دافعها "المفهوم الحصـري لشخصية مدينة القدس (٢٠)".

*** التدمير والحفريات**

خلال الاسبوع الاول من احتلالهم المدينة القديمـة، دمـر الاسـرائيليون تدميرا كاملا الحي المغربي التاريخي الذي يرجع تاريخه الى سـنة ١٣٢٠ م مدمرون بكلمات ديفيد هرست" سبعة قرون مـن تـاريخ المسـلمين" ليقيمـوا منتزها امام حائط المبكى. ومثل ذلك، مقبرة مـاميلا التاريخيـة التـي تحتـوي على عدد من قبور المسلمين الاتقيـاء والبـارزين، حيـث جرفـت البلـدوزرات مساحة كبيرة منها قلبت الى موقف سيارات. السفير تلمان يذكـر/ ان تدمير وجرف ١٣٥٠ منزلا في الحي المغربي تسـببت فـي طـرد ٦٥٠ مـن الفقـراء والاتقياء المسلمين من بيوتهم (٢١). وكان هنـاك ايضـا تدمـير عـدة بنايـات عربية داخل وحول المدينة القديمة (٢٢).وبالاضافـة للتدمـير، وفـي محاولـة للبحث عن اثار يهودية قديمة، قامت السـلطات الاسـرائيلية بحفريـات جـوار الحرم الشريف (٢٣). وقد قامت احتجاجات صاخبة من قبل المسـلمين لان هذه الحفريات عرضت الاماكن المقدسة للخطر. في قرارات عدة، للجمعيـة العامة ومجلس الامن وجها لوما لاسـرائيل وحفرياتهـا الاثريـة، وطلبـا منهـا-

بدون فائدة- المحافظة على الارث التاريخي والديني للمدينة. وكذلك ابدت المنظمات الثقافية والعلمية والتعليمية التابعة للامم المتحدة (اليونيسكو) قلقها لاعمال اسرائيل في القدس . منذ عام ١٩٦٨ واليونيسكو تكرر دعوتها لاسرائيل ان تتوقف عن الحفريات في القدس، ومن تغيير خصائص المدينة او شكلها التاريخي والثقافي، ولكن ثانية بدون فائدة. سنوات ١٩٧٤، ١٩٧٦ و ١٩٧٨ ادانت اليونيسكو اصرار اسرائيل على تغيير الخصائص التاريخية لمدينة القدس . ان الخراب والدمار اللذين اصابا الاماكن التاريخية والدينية المتوارثة في القدس عبر الحفريات الاسرائيلية في المدينة القديمة، كانا قد وضعا من قبل السيد رين ماهيو، المدير العام لليونسكو في هذه العبارات: بين صيف ١٩٦٧ وصيف ١٩٦٩ الحائط الغربي للسور المقدس للحرم الشريف الذي يدعى حائط المبكى ثم اجلاؤه على مسافة ١٤٠ مترا، وتم افتتاح ساحة امام الحائط بعد تدمير منطقة تعود الى القرون الوسطى التي كانت تشكل جزءا من البناء الحضاري التقليدي للمدينة القديمة. الى جانب ذلك فان هذه المنطقة تحتوي بعض العمارات ذات القيمة الاثرية، او بدون شك ذات الشخصية الحضارية... ان الاعمال التي تمت في هذا المكان سرقت من المدينة صورتها الرائعة، واعطته مظهر جرح مفتوح في جسدها.. ثانية من اجل اكتشاف السور المقدس، حفرت انفاق في سنوات ١٩٧٠- ١٩٧١ فوق مساحة ٢١٥ مترا، ولوحظت اهتزازات مؤكدة للارض فوق الانفاق، كانت من المحتمل ان تضع العمارات في هذه المنطقة في خطر... الى جانب هذه المظاهر المحددة، فان الخطر الاعظم الذي يهدد القدس في مجموعها هو التمدين العشوائي لنماذج حديثه، مثل ذلك التمدين الذي شوه عدة مدن قديمة في بلدان مختلفة... ان التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٦٧ في موقع وشكل المدينة خطيرة جدا، واذا كان لمثل هذه التطورات ان تتابع فان شخصية القدس، سحرها الفريد، اشعاعها المادي الغريب النابع

من روحانيتها، سيدمر خلال وقت قصير (٢٤).

* تشويه المدينة

ان الاستيطان المكثف للقدس ومحيطها نتج عنه انتصاب البيوت السكنية الاسمنتية المرعبة والمحتشدة التي شوهت المدينة المقدسة واحوائها. ونتيجة لذلك، فان القدس تبدلت عما كانت معروفة به، وقد ضاع سحرها وجمالها الان الى الابد. ان رئيس اساقفة كانتربري ميشيل رمزي قال في شجبه تشويه القدس: انه لمؤلم في الحقيقة، أن برنامج بناء السلطات الحاضرة يشوه المدينة ومحيطها، في طرق تجرح هؤلاء الذين يحرصون على جمالها التاريخي، وتقوم بمحاولة عديمة الشعور باعلانها مدينة اسرائيلية، لامدينة التي لايمكن ان تكون مدينة اخرى غير مدينة الديانات الثلاث وشعوبهم (٢٥). في رسالة الى مجلة التايم في ١٤ اذار ١٩٧١ اشار ارنولد توينبي ودجيفري فورلنغ الى "الخطر الوشيك، النابع من تطوير البناء والاسكان لاسباب سياسية، والقائمة على اعتبارات مريضة، على الارض العربية المصادرة، وان الاسرائيليين بعملهم هذا يقومون بعمل ضار لايمكن اصلاحه اتجاه الشخصية الفريدة للمدينة واتجاه جمال المدينة المقدسة" رغم هذه التحذيرات فإن عملية تشويه المدينة لاتزال تتقدم بخطوات واسعة، وتطوق بانجاز برنامج الاستيطان الاسرئيلي الذي سنطرحه في الفصل القادم.



الفصل السابع

الاستيطان المكثف في القدس ومحيطها

بعد احتلال القدس الجديدة، والقسم الغربي من منطقة النظام المنفصل عام ١٩٤٨، شرعت اسرائيل فورا باستيطان مكثف لهذه المناطق دون ادنى اعتبار الى حقوق ملاكها العرب، او النظام الدولي الذي وضع لمدينة القدس. وكما ذكر مسبقا في الفصل الخامس، كانت كل اراضي ومنازل العرب في القدس الجديدة قد صودرت وتم ملؤها بالمستوطنين والمهاجرين اليهود. القرى العربية، عين كارم، دير ياسين، قالونيا (وهي جزء من موتزا على الخارطة) المالحة ولفتا " من ضواحي القدس" كلها تم تدميرها ومساواتها بالارض. وهكذا فإن سكانها الذين طردوا من خلال مذبحة دير ياسين، كانوا غير قادرين على العودة الى قراهم. ان أسماء هذه القرى التي تظهر على خارطة مدينة القدس الملحقة بقرار (١١) ١٨١ قد ذهبت الان عبر التاريخ، كما اختفت القرى نفسها بدون اي اثر. وكان قد تم استيطان هذه القرى من قبل المستوطنين اليهود، الذين كانت اسرائيل متلهفة لجلبهم الى القدس. ونتيجة ذلك، فان عدد السكان اليهود الذي توقف في منطقة النظام المنفصل عند ٩٩،٦٩ عام ١٩٤٧، ارتفع الى ١٩٤،٠٠٠ عام ١٩٦٧.

الاستيطان منذ عام ١٩٦٧

وحمة مماثلة واستيطان مكثّف للقدس ومحيطها الذي كانت سابقا تحت ادارة الاردن بوشر من قبل اسرائيل على ارض العرب بعد احتلالها المدينة القديمة, وتمت مصادرة الارض التي يمتلكها اللاجئون العرب بينما

الارض التي كان سكانها موجودين ثم استملاكها اسميا، لكنها في الحقيقة قد صودرت. وطبقا للارقام الاسرائيلية فان الاراضي التي تم استملاكها في القدس ومحيطها بين سنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٤ بلغت ١٨,٠٠٠ دونما (٤،٤٤٤ اكر(١). ومنذ تلك الفترة اخذت استملاكات اخرى مكانها (٢). عند بدء عام ١٩٧٨ تم استملاك ٣٠ اكرا تمثل سدس المدينة القديمة. ولقد رفض الملاك الذين سرقت املاكهم في جميع الحالات سخرية التعويض المعروضة لاملاكهم المنتزعة بالقوة، لانهم اعتبروا تجريدهم من املاكهم باطلا وعقيما. في التحقيق الاول الذي باشرت فيه الامم المتحدة والمتعلق تحديدا باستيطان اسرائيل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، برزت حقائق ثابتة الى النور. وكان التحقيق قد تم من خلال لجنة عينت طبقا لقرار مجلس الامن ٤٤٦ الصادر في مارس ١٩٧٩ (لدراسة الوضع المتعلق بالمستوطنات في المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس). في تقريرها المؤرخ في ١٢ تموز ١٩٧٩(س/ ١٣٤٥٠) ذكرت اللجنة ان ١٧ مستوطنة اقيمت في وحول القدس. وتم اقامة ٣٢٠ وحدة سكنية لليهود في المدينة، وتم تدمير ١٦٠ بيتا عربيا واستملاك ٦٠٠ منزلا واخلاء ٦٥٠٠ مواطنا. ومن الضروري الاشارة الى ان تقرير اللجنة يشير فقط الى المستوطنات المقامة منذ عام ١٩٦٧ دون ان يشير الى المستوطنات التي اقيمت قبل ذلك التاريخ في منطقة النظام المنفصل لان شروط مرجعيتها قد حددت في العمل على مناطق ١٩٦٧. من الواضح ان الاستيطان اليهودي في وحول القدس كان اكثر كثافة من المناطق العربية المحتلة الاخرى. ولقد صرحت اللجنة ان عدد المستوطنين في القدس والضفة الغربية قد وصل الى ٩٠,٠٠٠ مستوطنا. اللجنة لاتعطي توزيعا حول هذا الرقم. لكنه يظهر ان الرقم الاكبر من هؤلاء الـ ٩٠,٠٠٠ مستوطنا وجدوا في منطقة القدس. طبقا لمصادر حسنة الاطلاع، فان عدد المستوطنين في الجزء الشرقي من القدس

وصل الى ٨٠,٠٠٠، بينما قدرت عدد المستوطنين في المستوطنات الاخرى من الضفة الغربية بحوالي عشرة الاف ونتيجة لهذا الاستيطان المكثف، فان البناء الديمغرافي للقدس قد تبدل تبدلا جذريا. ان عدد السكان العرب في منطقة النظام المنفصل الذي توقف عام ١٩٤٧ طبقا لارقام الامم المتحدة عند ١٠٥,٥٤٠ قد انخفض الان الى ٧٥,٠٠٠ بينما عدد السكان اليهود الذين قدروا في تلك الفترة بـ ٩٩,٦٩٠ ارتفع الان الى ٢٧٥,٠٠٠. لم تجعل اسرائيل خطتها لجذب وتوطين مئات الالاف من اليهود في القدس سرا. وهدف هذه الخطة مزدوج: سياسي، من اجل التهويد الكامل للمدينة، وعسكري لتحيطها بقلاع من العمارات المقطونة من قبل اليهود. ان المقتطفات التالية من التقرير تبرز حجم ومضمونات الاستيطان الاسرائيلي:

٢٢٢- ان الاراضي المصادرة ككل من قبل السلطات الاسرائيلية سواء اكانت تحديدا لاقامة المستوطنات او لأسباب حكومية تغطي ٢٧ ٪ من الضفة الغربية المحتلة.

٢٢٩ - وترى وجود علاقة متبادلة بين اقامة المستوطنات الاسرائيلية وطرد السكان العرب. وهكذا جاء في تقرير صحفي، انه منذ بدأت هذه السياسة عام ١٩٦٧ انخفض عدد السكان العرب في القدس والضفة الغربية ٣٢ ٪.

٢٣٠- ان البعثة مقتنعة ان اسرائيل في تنفيذها لسياستها في اقامة المستوطنات قد عادت لوسائل "- الاكراه غالبا" وبعض الاوقات كانت اكثر مهارة في وسائلها" التي تتضمن السيطرة على مصادر المياه، ومصادرة الاملاك الخاصة، وتدمير البيوت ، وطرد الاشخاص، وابدت عدم احترامها لحقوق الانسان الاساسية، بما فيه حق اللاجئين في العودة الى ديارهم.

٢٣١- بالنسبة للمواطنين العرب الذين لايزالون يعيشون في هذه المناطق، وتحديدا في القدس والضفة الغربية، فلقد خضعوا لضغوط متواصلة

من اجل تهجيرهم، لايجاد مكان للمستوطنين الجدد الذي على العكس تم تشجيعهم الى المجيء الى المنطقة....

٢٣٣- وتعتبر اللجنة في المحصلة ان اسلوب سياسة الاستيطان، سبب تغيرات عميقة وغير قابلة للالغاء في الطبيعة السكانية والجغرافية في تلك المناطق بمافيها القدس.

٢٣٤- ليس لدى البعثة من شك، ان تلك التغييرات هي من تلك التغييرات العميقة التي تشكل اقامتها خرقا لميثاق مؤتمر جنيف الرابع المتعلق بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب، والصادر في ١٢ اب ١٩٤٩ والقرارات ذات العلاقة التي تبنتها الامم المتحدة اتجاه القضية، واكثر تحديدا قرارات مجلس الامن الدولي ٢٣٧ (١٩٦٧) الصادر في ١٤ حزيران١٩٦٧ و٢٢٥ الصادر في ٢١ ايار ١٩٦٨، و ٢٨٩ الصادر في ٢٥ ايلول ١٩٧١.

والتصريح الجماعي الصادر من قبل رئيس مجلس الامن في ١١ نوفمبر ١٩٦٧: كما يمثل خرقا لقرارات الجمعية العامة "٥ س . ي" ٢٢٥٣ و "٥ س. ي" ٢٢٥٤ الصادرة في ٤ و ١٤ تموز و ٥ /٣٢ الصادر في ٢٨ اكتوبر ١٩٧٧ و ١١٣ / ٣٣ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٨.

*** ادانات الامم المتحدة للمستوطنين**

منذ عام ١٩٦٧ ادانت الامم المتحدة اقامة المستوطنات من قبل اسرائيل في المناطق المحتلة بما فيها القدس، واعلنت ان اعمال اسرائيل في هذا المجال لاتستند الى شرعية قانونية. ولقد ادانت الامم المتحدة ايضا تلازم عملياتها التي لجأت اليها لاقامة مستوطنات مع استملاك ومصادرة الارض ونقل سكان غرباء الى المناطق المحتلة. وكان قد اشير الى القرارات الرئيسية في المقتطفات التي وردت سابقا في تقرير اللجنة. وادانة معاصرة، وأكثر قسوة للمستوطنات الاسرائيلية كانت قد صدرت من قبل مجلس الامن في قراره ٤٦٥ الصادر في ١ اذار ١٩٨٠ نتيجة لخطة اسرائيلية لاستيطان

الخليل. لقد اعلن التقرير من جملة نصوصه ان مجلس الامن:

٥- يؤكد ان كل الاجراءات التي اتخذت من قبل اسرائيل لتغيير الشكل المادي ، والتركيب السكاني، بناء المؤسسات، او الوضع القانوني للفلسطينيين ومناطق عربية محتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس،

او اي جزء من ذلك ليس له شرعية قانونية، وان سياسة اسرائيل هذه، وممارساتها لتوطين قطاعات من سكانها ومهاجرين جدد في هذه المناطق يشكل خرقا فادحا لمؤتمر جنيف الرابع فيما يتعلق بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، ويشكل ايضا سدا خطيرا امام الوصول الى تسوية منصفة وسلام دائم في الشرق الاوسط.

٦- ويأسف بشدة من استمرار اسرائيل في عنادها في متابعتها هذه السياسات والممارسات، ويدعو حسب هذه الشروط حكومة وشعب اسرائيل الى الغاء تلك الاجراءات، وفك المستوطنات القائمة، وعلى وجه الدقة ان توقف بسرعة اقامة وخطط بناء المستوطنات في المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٧- ويدعو حسب هذه الشروط كافة الدول الا تمد اسرائيل بأية مساعدة يمكن ان تستعمل تحديدا بماله علاقة في المستوطنات في المناطق المحتلة.

ان قرار ٤٦٥ يحتوي على ميزتين جديدتين تميزانه عن الادانات السابقة لمجلس الامن حول المستوطنات. اولا لقد تلقى هذا القرار دعم حكومة الولايات المتحدة التي كانت في الماضي رغم بياناتها العامة في ادانة المستوطنات كعمل غير شرعي ومضاد للقانون الدولي تمتنع عادة عن قرارات مماثلة لمجلس الامن والجمعية العامة. ثانيا: ان هذا القرار لايشبه القرارات السابقة التي كانت ببساطة، تنتقد، تأسف او تدين الاستيطان، حيث ان هذا القرار يدعو بالاضافة الى فك كل المستوطنات في الاراضي

المحتلة، بما فيها القدس. وملاحظة جديرة بالاهتمام، ان الفقرة الخامسة من القرار تعيد تأكيد بطلان شرعية الاجراءات التي اتخذت من قبل اسرائيل في المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس او "اي جزء من هذه المناطق" هذه اللغة تبدو قادرة على كشف الاعمال الاسرائيلية في المدينة القديمة والقدس الجديدة.

*** انقلاب الرئيس كارتر**

بعد يومين تم تفجير التقدم الذي حصل في موقف الولايات المتحدة من قرار ٤٦٥ من قبل الرئيس كارتر في تصريح استثنائي صدر في البيت الابيض في ٣ سارس الذي تنصل فيه عن موافقه الولايات المتحدة على القرار. في تصريحه عاد واكد الرئيس كارتر معارضته للمستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة وبهذا بذل مجهودات نشطة، ثم اعلن، ليستبعدمن القرار الاشارة المتعلقة بفك المستوطنات. واعلن ان تصويت الولايات المتحدة في مجلس الامن "لايمثل تغييرا في موقفنا بما يخص المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ولافيما يتعلق بالوضع القانوني للقدس... بالنسبة للقدس، نحن نؤمن بقوة ان القدس يجب ان تكون غير مجزأة، وان وضعها القانوني يجب ان يقرر في مفاوضات من أجل اقامة سلام شامل". واكد ان تصويت الولايات المتحدة في الامم المتحدة قد تمت الموافقة عليه من خلال مفهوم شطب كل الاشارات الخاصة بالقدس. وان الفشل في ربط هذا نتج بوضوح في التصويت لمصلحة القرار بأفضلية الى حد ما عن الامتناع". في الحقيقة يمكن للانسان ان يشك فيما اذا كان هذا الانقلاب يعزى الى فشل ربط ، او ببساطة يعزى الى فقدان الاعصاب في وجه الاهتياج الذي برز ضد القرار من قبل اسرائيل واللوبي اليهودي، الحقيقة التي يمكن ان تؤثر على الصوت اليهودي في الانتخابات الرئاسية.

ان التوضيح الاخير يتلقى دعما من خلال الفقرة المتضمنة في

التصريح." اريد ان اكرر بأوسع العبارات وضوحا، انه في مفاوضات الحكم الذاتي، او في اي شكل آخر

ان الولايات المتحدة سوف لاتدعم او تقبل اي وضع يمكن ان يعرض مصالح اسرائيل الامنية الحيوية الى الخطر. ان التزامنا بامن اسرائيل سيبقى ثابتا ومطلقا". ان تمييز الرئيس كارتر بين المستوطنات في المناطق المحتلة الذي اعلن معارضته، وبين المستوطنات في القدس على ضوء ما اراده من شطب كل الاشارات في القرار، يمكن ان يعني شيئا واحد: الاذعان لاستمرار الاستيطان الاسرائيلي في القدس. وانطلاقا من وجهة نظره، ان الوضع القانوني للقدس يجب ان يقرر في المفاوضات من أجل اقامة سلام دائم، فإن هذا بالتأكيد يجب الا يمنع ادانة الاستيطان في المدينة، الذي من خلال عدم شرعيته يقف على نفس ارضية المستوطنات الاخرى. لايوجد سبب في السماح لاسرائيل الاستمرار في اقامة المستوطنات في القدس. ان الصمت في هذا المجال له الاثر في تشجيع اسرائيل الاستمرار في استيطانها، ولتغيير الحقائق المادية والديمغرافية والسياسية في المدينة. واكثر من ذلك فان تصريح الرئيس ان القدس "يجب الا تكون مجزأة " يدفع بتساؤلات حول مقاصده. هل يعني ان القدس يجب ان تخضع لنظام دولي كما تم تصوره من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٧؟ او يعني انها يجب ان تكون كلها تحت السيادة الاسرائيلية المطلقة- كما تدعي اسرائيل؟ ان تنصل الرئيس كارتر من تصويت الولايات المتحدة لصالح قرار ٤٦٥ كان له نتائج مباشرة. لقد شجع الكنيست ان يرفض في ٦ اذار القرار ويؤكد "حق" اسرائيل في توطين اليهود في اي مكان في المناطق المحتلة، وكان له نتيجة اخرى، وهي ان "الحكومة الاسرائيلية" في تحد منها للنقد الدولي المتعاظم، صادرت من ١١ اذار الف اكر من ارض العرب شرقي القدس بهدف خلق دائرة مغلقة من الضواحي اليهودية حول المدينة (٤). ولاتزال هناك نتيجة اخرى، وهي قرار

الحكومة الاسرائيلية اقامة مدرستين دينيتين في مدينة الخليل، الخطوة التي سرعت في ادانة المستوطنات الاسرائيلية من قبل مجلس الامن في قراره (٤٦٥). آخذون بعين الاعتبار ان تنصل الرئيس كارتر كان واضحا لاسباب انتخابية، وتنصله من دعم الولايات المتحدة ادانات الامم المتحدة الاستيطان الاسرائيلي في القدس، فليس من المفاجيء ان نجد منافسية في الانتخابات قد وظفوا موضوع القدس والاستيطان الاسرائيلي. وهكذا في لقاء مع الحاخامات الارثوذكس في بروكلن في ٢٤ آذار، نشر تقرير صحفي ان السناتور ادوارد كينيدي لوح في الهواء بنسخة من قرار مجلس الامن الصادر في ١ آذار، وصرح، ان القرار كله باستثناء فقرة او فقرتين كان غير مقبول. في نفس اليوم، وفي لقاء مع القادة اليهود في نيويورك، سئل الرئيس رونالد ريغن عن تصريح كارتر ان القدس ينبغي ان لاتجزأ وأين يقف من مسألة السيادة؟ وكان جوابه: " مدينة القدس اللامجزأة تعني سيادة اسرائيل على المدينة (٥). انها مسألة تدعو لحزن عميق ان تصبح مسألة القدس هكذا موضوعاً سياسياً بين مرشحي الرئاسة الاميركية.

*** عدم شرعية الاستيطان**

من خلال قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي، تعتبر اقامة المستوطنات في وحول القدس غير قانونية. من جهة، ان اقامة المستوطنات من قبل اسرائيل في منطقة النظام المنفصل للقدس يشكل خرقا فادحا لقرارات الجمعية العامة (١١) ١٨١ (١١١) ١٩٤ و (٤) ٣٠٣ التي وضعت نظاما دوليا لمدينة القدس. ان اقامة المستوطنات في وحول القدس في المنطقة التي احتلت عام ١٩٦٧ يخرق بالاضافة عددا من القرارات التي ادانت اقامتها. ومن جهة اخرى فان اقامة المستوطنات في المنطقة المحتلة يخرق القانون الدولي ومؤتمر جنيف الرابع الذي عقد في ١٢ آب ١٩٤٩. كون اسرائيل محتلة، فإنها لاتملك مصادرة املاك العرب وبناء المستوطنات

عليها. المحتل يمارس فقط مركزا اداريا مؤقتا لاغراض عسكرية فقط، ولايستطيع ان يمارس دور حاكم، او يضم او يستوطن الارض المحتلة.

وبالنسبة الى السببين التي تستند اليهما اسرائيل في استيطانها المناطق المحتلة، أي الحق "التوراتي" في استيطان ارض فلسطين، وحق اقامة المستوطنات لاسباب "امنية" فان الاول لامعقول، والثاني زيف. ان الذريعة ان اسرائيل تحتاج لاقامة مستوطنات لاسباب "امنية" هي ببساطة ذريعة لرفضها الانسحاب من الأرض المحتلة ولضمها. اذا كان أحد يحتاج الأمن فبالتأكيد جيرانها الذين يحتاجون الحماية ضد غزواتها المتواصلة. ان اللجوء الفاضح من قبل الحكومة الاسرائيلية الى "الاسباب الامنية" كخدعة لمصادرة ارض العرب من اجل الاستيطان، قد كشف النقاب عنه في ٢٢ اكتوبر ١٩٧٩ من قبل محكمة العدل الاسرائيلية عندما قررت ان الارض التي صودرت لاقامة مستوطنة ايلون موريه الجديدة قرب نابلس، كان قدتم مصادرتها "لاسباب سياسية" وليس لضرورات امنية كما اعلن من قبل الحكومة. واكثر من ذلك، فلقد رفضت المحكمة العليا الادعاءات التي قام بها المحرضون للاستيطان "غوش ايمونيم" ان اليهود يملكون حقا " توراتيا" للاستيطان في الضفة الغربية. ولقد امرت المحكمة بازالة المستوطنة. في ردها على قرار المحكمة، صرحت الحكومة انها ستنقل المستوطنة الى ارض املاك الدولة او الى ارض عامة. وهنا ثانية، ان اتخاذ ارض املاك الدولة، او الارض العامة لتأسيس مستوطنات يهودية هو غير قانوني ايضا، كاستملاك الارض المملوكة الخاصة. وهذا لسببين. اولا. ان املاك الدولة في فلسطين كانت قد سجلت باسم المندوب السامي كأمانة لدى حكومة فلسطين، وكان هناك كثير من الارض التي لم تكن مخصصة كاراض عامة مثل الملكية العامة للارض في القرى، سواء استخدمت للحراثة او الفلاحة او الرعي قد سجلت باسم المندوب السامي الذي امسك بها كأمانة للقرويين. والسبب الثاني، انه حتى في حالة سيطرة الدولة على املاك تخص الاستخدام

العام، فإن مصادرتها من قبل محتل محارب ليس مسموحا بـه مـن قبـل القـانون الدولي. املاك العدو العامة في المناطق الخاضعـة لاحتـلال عسـكري يمكـن ان تستخدم (مثلا لانتاج الغذاء والاخشاب) لكنها لاتمتلـك أن يقـرر مصيرهـا (٦) في اقامتهـا المسـتوطنات فـي وحـول القـدس، تصرفـت اسـرائيل كأنهـا كـانت حاكما او وريثا سابقاً. وطبقا للقانون الدولي فان اسرائيل ليست حاكما وليست وريثا لحاكم سابق. لاتستطيع اسرائيل الادعـاء انهـا وريـث لحكومـة فلسـطين. وطبقا للقرار (١١) ١٨١ فان مزايا حكومة فلسطين كانت قد وزعت بين الدولة العربية واليهودية ومدينة القدس. وفيما يتعلق بالاملاك الثابتـة، فلقـد نـص الجـزء الاول "(ي) على ان "المكتسبات " الثابتة سوف تصبح ملك حكومة المقاطعـة التي توجد فيها هذه المكتسبات" لذلك اذا افترض الانسان رغم الحـزن المؤلـم اقامتها الذي يؤثر على شرعيتها (٨)، فان اسرائيل تستطيع ان تدعـي انهـا وريثـة ادارة فلسطين فيما يتعلق بمكتسباتها غير المنقولة، وهكذا فان الادعاء يجـب ان يكون محدودا بتلك المكتسبات كما هي قائمة في منطقة الدولـة اليهوديـة، فـي حدودها التي وضعت في قرار (١١) ١٨١. ولا تستطيع اسرائيل تحت اي مبرر ان تبسط ادعاءاتها على المكتسبات القائمة غير المنقولة في منطقة الدولة العربية كما عينت حدودها في القرار، غير مبالية فيما اذا كان هذا الجزء قد احتـل عـام ١٩٤٨ او عـام ١٩٦٧. ولا تسـتطيع اسـرائيل ان تبسـط ادعاءاتهـا علـى المكتسبات القائمة غير المنقولة في منطقة النظام المنفصل في القدس، غير مبالية فيما اذا كان اي جزء منهـا قـد احتـل عـام ١٩٤٨ او عـام ١٩٦٧. فـي جميـع الحـالات لايوجـد قواعـد فـي القـانون الدولـي للشـجع الاسـرائيلي لمثـل هـذه المكتسبات غير المنقولـة. لذلـك فلاحـق لاسـرائيل فـي شـروعها فـي اسـتيطان اراضي الدولة في المناطق التي تقع خارج حدود الدولـة اليهوديـة كمـا حـددت من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٧.

الفصل الثامن

تهويد القدس دلالته ومخاطره

ستار حول التاريخ

من أجل ان نقدر مغزى ومساحة التهويد الاسرائيلي للقدس، الذي نفذ بالقوة لتغيير وقائع السيادة السكانية وملكية الارض، فمن الضروري ان ننظر اليه من المنظور المضاد للخلفية التاريخية للمدينة.

وهذا من اهم الضرورات لان اسرائيل سعت الى طمس الشخصية العربية والمسيحية للقدس لتسدل ستارا على تاريخها الماضي. الاب جوزيف. ل. ربان ابدى ملاحظة: نتيجة للعروض الصهيونية، فان الانطباع عن الازمان المحدودة والمدونة، ان اية اهمية تاريخية لفلسطين قد توقفت سنة ٧٠ م. وبدأ فقط ثانية مع الحركة الصهيونية تحت قيادة هرتسل (١). في المحصلة وعبر تهويد القدس، جعلت اسرائيل العالم يعتقد ببساطة انها استعادت مدينة تخص اليهود، وكأن لاشيء اخذ مكانه خلال الالفي عام عن غيابهم عنها.

* تهويد القدس مفارقة تاريخية

ان ضم اسرائيل للقدس في منتصف القرن العشرين تحت ذريعة احياء عاصمة المملكة اليهودية التي وجدت في الازمان التوراتية قبل ثلاثة الاف سنة هو في الحقيقة لاشيء غير استخراج لرفات سياسي وانتحال واضح. كان الحكم اليهودي للقدس كما رأينا لمدة قصيرة، ولقد استمر اقل من الحكم العربي او المسيحي. ان المملكة التي اقامها داوود استمرت ٧٣ سنة فقط.

وكانت المملكة بعد سليمان شبه مستقلة، ولقد دفعت الجزية الى بابل ومصر. بعد خرابها عام ٥٨٧ ق. م توقف حكم اليهود في القدس. ان ثورات المكابيين ضد اليونان والثورتان ضد الرومان لم تعد الحكم اليهودي للقدس. ولقد استمر الحكم المسيحي، البيزنطيون والصليبيون والانكليز اثناء الانتداب ٤٢٩ سنة، بينما استمر الحكم الاسلامي العربي والتركي مدة ١٢ قرنا. من الواضح ان الحكم الاسرائيلي للقدس كان قديما ومؤقتا في تاريخ المدينة مما لايبرر السيطرة عليها وضمها بعد ثلاثين قرنا. واذا كان هناك اي ارتباط تاريخي يمكن قبوله كقواعد لادعاءات اقليمية، فان العنوان الابرز يخص بدون شك العرب والمسيحيين، واكثر تحديدا الفلسطينين الذين يملكون ارتباطات واستمرارية اطول من اي شعب آخر مع القدس. واكثر من ذلك فان ادعاءات اسرائيل في ضم القدس على اسس علاقات تاريخية مزيف في الواقع والقانون. في تعارض مع الوجود اليهودي المؤقت في القدس اثناء الازمان التوراتية فان الفلسطينيين عاشوا باستمرار في المدينة منذ تأسيسها من قبل اسلافهم الكنعانيين. ان الفلسطينيين هم مبدعوها وسكان البلد الاصليين، ولقد استمروا في العيش فيها حتى بعد احتلالها من قبل داوود. ولم يطردوا منها اثر الغزاة المتواصلين ماعدا من قبل الاسرائيليين عام ١٩٤٨. ومضادا للفلسطينيين لقد جاء اليهود القدس كغزاة، وطردوا منها من قبل غزاة اخرين. بعد مغادرتهم لها منذ ١٨ قرنا، احتفوا بشكل كامل تقريبا من المدينة حتى القرن التاسع عشر. ومن الضروري ان نؤكد ان اليهود الذين اخذوا في الهجرة الى فلسطين في المنتصف الاخير من القرن التاسع عشر تحت دوافع صهيونية، والذين احتلوا فلسطين في زمننا الحاضر، واقاموا دولة اسرائيل هم ليسوا احفاد الاسرائيليين الذين تم نفيهم من قبل بابل وروما. وبعبارات اخرى، فان الاسرائيليين الذين يعيشون اليوم في القدس ليس لهم روابط عرقية مع الاسرائيليين التوراتيين. ويوضح جوزيف ريتاخ ان معظم اليهود

الموجودين هذه الايام في فلسطين لا ارتباطات لهم مع هذا البلـد: ان اليهـود من اصل فلسطيني يشـكلون اقليـة قليلـة الاهميـة. ولقـد ارتبـط اليهـود مثـل المسيحيين والمسلمين بحماس بالغ في شعب يؤمن بمعتقداتهم. قبـل الحقبـة المسيحية، تحول اليهود الى ديانـة موسـى التوحيديـة، وآخـرون ساميون (او عرب) يونانيون، مصريون، رومان في اعداد كبيرة. لاحقـا لـم يكـن التبشير اليهودي اقل نشاطا فـي اسيا فـي كـامل افريقيـا الشـمالية، فـي ايطاليـا، فـي اسبانيا، وبلاد الغال. ولقد ذكر غريغوري دي تورز في حولياته، ان المؤمنين من الرومان والغاليين قد سيطروا بدون شك على التجمعـات اليهوديـة. كـان هناك عدد كبير من المؤمنين الايبريين بين اليهود الذين تم طردهم من اسـبانيا مـن قبـل فردنـاند الكـاثوليكي، والـذي امتـد الـى ايطاليـا وفرنســا والشـرق وساميرنا. وتنحدر الغالبية العظمى من اليهود الروس، البولنديين، والغاليين من الشعب التتري الخزري من روسيا الشمالية الـذي اهتـدى جماعـة منهـم الـى اليهودية أيام شارلمان. ان الذي يتحدث عن وجود عنصر يهودي يكـون امـا جاهلا او صـاحب معتقد باطل. كان هناك سامية، او العنصر العربي، لكنه لـم يكن هناك اطلاقا عنصر يهودي (٢).

مـن جهـة اخرى، ان دولـة اسـرائيل التـي جـاءت الـى الوجـود تحـت مضمون قرار الامم المتحـدة لاتسـتطيع الادعـاء انهـا وارثـة العـرش اليهـودي التوراتي. في القانون الدولي تحدث وراثة الدولة نتيجة تنازل، فتح، وحدة او اتحاد، والدولة تسير حسـب مـن خلفتـه فـي ملكيـة ارضهـا. واسـرائيل التـي اقيمت عام ١٩٤٨ لم تتبع العرش التوراتي في امتلاكها المناطق في فلسطين.

ويفصل مابينها وبين آخر عرش توراتي ٢٥ قرنا. وفي ذلـك الزمن لـم يكن هناك حكما لقانون دولي يعترف بحـق وراثـة دولـة وجـدت فـي القـرن العشرين لدولة وجدت قبل خمسة وعشرين او ثلاثين قرنا. ان احيـاء الحكـم اليهودي في زمننا الحاضر فـي القـدس هـو اهانـة للتـاريخ، والقـانون الدولـي

وقرارات الامم المتحدة.

* تهويد السكان

منذ ثمانية عشر قرنا فقدت القدس كـاملا سـكانها اليهـود ماعدا فترة قصيرة خلال حكم جوليان المرتد، ولقد صدر قرار منع وجود اليهود من قبل هادريان وجدد من قبل قسـطنطين عـام ٣٢٥ ومـن قبل هرقليس عـام ٦٢٨ ولقد استمر عدة قرون الى ان تساهل به العرب بعد احتلالهم للمدينة. ورغـم الغاء المنع فلقد عاش عدد قليل جدا من اليهود في القدس. ويذكر م. فرانكوا الذي قام بدراسة خاصة لوضع اليهـود فـي الامبراطوريـة العثمانيـة ان الرحالـة الاسباني الشهير بنجامين وجـد عـام ١١٧٣مائتي يهـودي فـي القـدس. عـام ١١٨٠ الرحالـة بتحيـا وجـد فـي القـدس يهوديـا واحـدا مـن طائفـة الكـور لوجنست. في عام ١٢٦٧ وجد الحاخام الاسباني موسى بن نحمان يهوديين في المدينة (٣).

نتيجة لاضطهاد اليهود في اوروبا الغربية وطردهم مـن اسبانيا(١٤٩٢) ومـن البرتغـال (١٤٦٩) سعى بعضهـم الـى اللجـوء الـى فلســطين وبلــدان متوسطية اخرى، نتيجة لذلك جاء بعض اليهود للعيش في القدس. وط با الـى راباپورت كان هنالك ٧٠ عائلـة فـي القـدس عـام ١٤٨٨، ٢٠٠ عائلـة عـام ١٤٩٥، ١٥٠ عائلـة عـام ١٥٢١(٤). فـي القـرن التاسـع عشـر اخـذ عــدد السكان اليهـود يـزداد فـي القـدس. وطبقـا لمصـادر اداورد روبنسـون استاذ الادب التوراتي في معهد اللاهوت الاتحادي فـي نيويـورك الـذي زار القـدس عام ١٨٨٣، فان عدد سكان المدينة كان ١١ الفا مركبين كما يلي (٥):

مســلمون ٤٥٠٠، مســيحيون ٣٥٠٠، يهـــود ٣٠٠٠، المجمـــوع ١١,٠٠٠ نسمة. بعد المذابح الروسية عام ١٨٨١ و ١٨٨٢ هاجر عدد مـن اليهود الى فلسطين واستوطنوا في طبرية، صفد والقـدس، عـام ١٩١٧ وصـل عـدد اليهـود فـي القـدس ٣٠,٠٠٠ (٦). عـام ١٩٢٢ وطبقـا لاحصائيـات

حكومة فلسطين وصل عدد اليهود في القدس ٣٣،٩٧١ من مجموع سكان عددهم ٥٧٨، ٦٢ في المنطقة الحضرية للقدس. ان احصاءات عام ١٩٣١ تبرز زيادة في عدد السكان اليهود الى ٥١،٢٢٢ من مجموع السكان البالغ عددهم ٥٠٣، ٩٠ في حدود دائرة بلدية المدينة. في نهاية عام ١٩٤٦ كان عدد السكان اليهود كما تصورت الامم الالمتحدة في منطقة النظام المنفصل قد ارتفع الى ٦٩٠، ٩٩ مقارنا بعدد ٥٤٠، ١٠٥ من غير اليهود. كما تبرز القائمة التي جهزت من قبل الامم المتحدة المسلمون٥٦٠، ٦٠، المسيحيون ٤٤,٨٥٠، آخرون ١٣٠، اليهود ٦٠، ٩٩ المجموع الكلي ٢٣٠، ٢٠٥ نسمة. ان الزيادة السكانية في تقديرات الامم المتحدة تبرز عبر حقيقة تضمنت السكان الذين يعيشون في منطقة النظام المنفصل والتي كانت اكثر كثافة من اية منطقة حضرية في القدس.

في نفس التاريخ كانت نسبة اليهود من العدد الكلي في المنطقة المجاورة لمقاطعة مدينة القدس ٣٨٪ فقط. لقد عرضت هنا ارقام السكان اليهود بهدف تكذيب الصهيونية انه خلال القرن الاخير شكل اليهود غالبية السكان. لقد ازداد عدد اليهود في القدس اثناء الانتداب البريطاني فقط، الذي فرض هجرة يهودية واسعة لفلسطين ضد ارادة مواطنيها. وأبعد من دلك، فان العدد الاكبر من اليهود الذين عاشوا في القدس كانوا غرباء. ولقد اظهرت الاحصاءات الرسمية لحكومة فلسطبن انه في عام ١٩٤٤- ٥ كان فقط ثلث المهاجرين اليهود قد اكتسبوا الجنسية الفلسطينية (١٠). وكنتيجة منطقية، يستطيع الانسان ان يعتبر انه في كل الاوقات المحسوسة قبل اقامة دولة اسرائيل كان اليهو د الذين امتلكوا جنسية فلسطينية اقلية من مجموع سكان مدينة القدس. لقد رأينا ان التركيب السكاني لمدينة القدس قد تغير الان جذريا، لقد انخفض عدد السكان العرب الى ٠٠٠، ٧٥، وازداد سكان المدينة من اليهود الى حوالي ٠٠٠، ٢٧٥ نسمة. ان انخفاض عدد سكان

المدينة واضح بين المسيحيين العرب الذين هم اول واقدم الجماعات المسيحية في العالم. لقد انخفض عددهم من ٨٥٠، ٤٤ كما كان عام ١٩٤٦ الى اقل من عشرة الاف في الوقت الراهن، وهكذا فان الجماعة المسيحية في القدس تضاءلت الى ربع قوتها، والبقية كانت قد طردت منذ اقامة اسرائيل. وكنتيجة القدس عاصمة المسيحية اصبحت تدريجيا لامسيحية. ولقد عبر البابا بول في ٢٥ اذار عام ١٩٧٤ عن حزنه العميق حول نقصان عدد المسيحيين في القدس وقال: هؤلاء المسيحيون هم ورثة اول واقدم كنيسة اعطت الميلاد لكل الكنائس الاخرى، واذا كان وجودهم قادم الى نهاية فان دليل دفء الحياة في الكنائس سيطفأ، ويمكن ان تصبح الاماكن المقدسة في القدس متاحف.

*** اغتصاب ارض العرب**

كان الاجراء الثالث الذي طبقه الاسرائيليون لتهويد القدس هو نزع املاك السكان العرب الاصليين واغتصاب ارضهم وبيوتهم كما ذكر سابقا. من الوقت الذي بدأ فيه اليهود استيطانهم في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٨، كانوا غير قادرين على امتلاك الا جزءا صغيرا من ارض البلاد. وتبين احصائيات القرية الصادرة عن حكومة فلسطين، ان اليهود امتلكوا حتى عام ١٩٤٦، مامجموعه ٦٩٩، ٤٩١، ١ دونما(١١)، التي لاتمثل اكثر من ٦٦، ٥ من مجموع ارض البلاد، والباقي يتألف من املاك حكومية عمومية، وكان قسم كبير منها مشاعا للقرية. في القدس القديمة، امتلك اليهود جزءا قليل الأهمية (اقل من ١٪) واكثر قليلا من ربع منطقة القدس الجديدة. ان بعض الناس يرتكب خطأ جسيما في اعتقادهم ان القدس الجديدة كانت كلها عام ١٩٤٨ او معظمها ملكا لليهود. ان هذا الخطأ

يمكن تبديده عبر فحص لخارطة بلدية القدس التي تبين مختلف الاماكن العربية الموجودة في القدس الجديدة عام ١٩٤٨ (الملحق ٥). ولقد كان بسبب وجود اليهود والعرب في المدينة ان اوصى قرار الجمعية العامة (١١) ١٨١ اقامة وحدات مدينية خاصنة تتألف من احياء عربية ويهودية في القدس الجديدة. وكانت النسب الصحيحة لملكية الارض للعرب واليهود في المنطقة الحضرية من القدس قد حسبت من قبل سامي هداوي الموظف السابق في الحكومة لدائرة تسوية الاراضي، ولقد ارتكزت هذه الحسابات الى اسس خرائط مسح الاراضي وسجلات الضرائب، والنسب هي كما يلي في المدينة القديمة البالغ مساحتها ٨٠٠ دونما (١٩٧ آكر) كانت ملكية اليهود اقل من خمسة دونمات. الباقي مملوك للافراد المسيحيين والمسلمين او الجماعات الدينية او وقف "هبة دينية للمسلمين والمسيحيين" في القدس الجديدة البالغ مساحتها ١٩، ٣٣١ دونما (٤،٧٧٣ آكر) كانت ملكية الاراضي كما يلي:

املاك العرب ٤٠ ٪ ، املاك اليهود ١٢، ٢٦ ٪ ، آخرون (تجمعات مسيحية) ٨٦، ١٣ ٪ ، الحكومة والبلدية ٩، ٢ ٪ ، طرق وسكك حديد ١٧،١٢ ٪.

ان ملكية اليهود للارض خارج منطقة القدس الحضرية هي ببساطة قليلة الاهمية. وتشير الاحصاءات الرسمية لحكومة فلسطين، انه في عام ١٩٤٦ كانت النسبة المئوية من الارض المملوكة لليهود في ضواحي القدس لاتزيد عن ٢٪(١٤).

* مخاطر على الاماكن المقدسة

شكلت السيطرة الاسرائيلية على مدينة القدس وتهويدها خطرا شديدا على الموروث الديني للمسيحية والاسلام. وكانت التهديدات الاسرائيلية ضد الحرم الشريف وانتهاك الاماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين قد ذكرت في الفصل السادس. ومن المناسب لمثل هذا الموضوع الاشارة الى تقرير بعثة كنغ - كراين التي حذرت عبر استشرافها الخطر على الاماكن المقدسة المسيحية والاسلامية اذا وقعت بأيدي اليهود. وكانت لجنة كنغ - كراين قد شكلت عام ١٩١٩ من قبل المجلس الاعلى للقوات المتحالفة في مؤتمر باريس لتبين حالة الاراء في فلسطين وسوريا فيما يخص اوضاعهم المستقبلية بعد فصلهم عن تركيا. ولقد قالت اللجنة فيما يتعلق بالاماكن المقدسة: هناك اعتبار ابعد لايجوز من العدالة تجاهله، اذا كان العالم ينظر متسرعا ان تصبح فلسطين دولة يهودية صافية، فان هذا تدريجيا يمكن ان يأخذ مكانه. ان هذا الاعتبار ينبع من حقيقة ان "الارض المقدسة" لليهود، هي مثل ذلك بالنسبة للمسيحيين والمسلمين. ملايين المسيحيين والمسلمين في كل انحاء العالم معنيون كليا وكثيرا مثل اليهود في الاوضاع في فلسطين، خاصة بتلك الاوضاع التي تلامس المشاعر والحقوق الدينية. ان هذه الروابط في فلسطين هي من اعظم القضايا دقة وصعوبة. ومع افضل التخطيطات الممكنة، فانه من المشكوك فيه ان يظهر اليهود لاي من المسيحيين والمسلمين كحراس وحيدين للاماكن المقدسة، او الارض المقدسة ككل. والسبب هو: ان الاماكن الاكثر قدسية عند المسيحيين - التي لها علاقة بالمسيح- والاماكن المقدسة عند المسلمين، ليست فقط غير مقدسة عند اليهود، بل مكروهة لديهم. وببساطة، من المستحيل تحت هذه

الشروط ان يشعر المسيحيون والمسلمون بقناعة ان تكون هذه الاماكن في ايدي اليهود، او تحت حراستهم. وهناك اماكن اخرى لايزال المسلمون يكنون لها نفس المشاعر. في الحقيقة فان وجهة النظر هذه قائمة لدى المسلمين لانهم ينظرون الى ان الاماكن المقدسة للديانات الثلاث مقدسة لديهم ولهذا السبب فقد قاموا بحراسات طبيعية للاماكن المقدسة، اكثر مما يمكن ان يكون اليهود عليه. يجب ان يصدق ان المعنى الجلي في هذا الموضوع لاحتلال اليهود كاملا لفلسطين، لم يدرك تماما من قبل هؤلاء الذين يسرعون برنامج الصهيونية المتطرف. لذلك يجب ان يوضح مع يقين يشبه القدر الشعور المعادي لليهود في كل من فلسطين، ، وفي كل مناطق العالم التي تنظر لفلسطين على انها "الارض المقدسة". ان المخاوف التي عبرت عنها لجنة كنغ كراين حول الاخطار التي تتضمنها السيطرة اليهودية على فلسطين واماكنها المقدسة والتي تم تأكيدها من خلال الاعمال الاسرائيلية هي وثيقة يمكن تثبيتها على السور.



الفصل التاسع

الوضع الشرعي الدولي للقدس

وضع القدس زمن الاتراك

رغم شخصيتها التاريخية والدينية، لم تمتلك القدس حتى نهاية القرن التاسع عشر وضعا خاصا يميزها عن المدن الفلسطينية الاخرى في فلسطين. ومن خلال رؤية اهميتها الدولية، ونمو المصالح التي برزت من خلال هجرة اليهود الى فلسطين، منحت القدس وضواحيها وضع "حكم ذاتي" و "مستقل" في عهد الاصلاحات الادارية التركية لعام ١٨٨٧ - ٨ . لم يشتمل هذا الوضع على اي " حكم ذاتي" كما اوحى به اسمه، لكنه عنى ببساطة ان القدس كفت عن كونها تحت ادارة الحاكم والولاية، وتم ربطها في القسطنطينية عاصمة الامبراطورية العثمانية (١).

* وضع القدس بعد فصل فلسطين عن تركيا

في نهاية الحرب العالمية الاولى، وعندما قررت القوى المتحالفة فصل المناطق العربية عن تركيا والاعتراف باستقلال الدول العربية في تلك المناطق، تم تبدل جذري في الوضع الشرعي لمدينة القدس. وكما راينا، فلقد اقرت المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم، ان بلدانا معينة من تلك التي كانت سابقا تشكل جزءا من تركيا وصلت الى مرحلة من التطور، حيث يمكن ان يتم بها الاعتراف مؤقتا كامم مستقلة، وتخضع لارشاد ومساعدة الادارة المنتدبة الى الوقت التي تصبح فيه قادرة على حكم نفسها. ان مفعول الاعتراف للمادة (٢٢) من الميثاق على شعب فلسطين، وعلى الاخرين،

كشعوب مستقلة، المأخوذ في اجتماع تخلت فيه تركيا بفضل معاهدة لوزان ١٩٢٣ عن حكمها على المناطق العربية المنفصلة عنها، كان جعل من فلسطين كينونه منفصلة ومستقلة دوليا، او بكلمات اخرى، دولة في ظل القانون الدولي. ان شخصية فلسطين كدولة، كانت واضحة ومنفصلة عن شخصية الانتداب . وايضا تحت مصطلحات الانتداب الذي منح لبريطانيا على فلسطين من قبل عصبة الامم، فان الحكومة البريطانية مارست قوة قانون وادارة (المادة ١) وأمنت على ادارة السياسة الخارجية لفلسطين (المادة١٢)، فان الدولة الفلسطينية استعادت شخصيتها التي تضمنتها الاتفاقيات مع الانتداب، وبواسطتها اصبحت طرفا في عدد من المعاهدات والمواثيق الدولية. وتحدد مركز حكومة فلسطين في القدس، التي اصبحت نتيجة لذلك عاصمة دولة فلسطين. ان النتيجة المباشرة لهذه التغييرات السياسية والدستورية كانت انتقال القدس من السيادة العثمانية الى سيادة شعب فلسطين.

* وضع القدس تحت قرار (١١) ١٨١

نتيجة لقرار (١١) ١٨١ الذي تبنته الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ حدث تطور سياسي اخر في الوضع القانوني للقدس، لقد اوصى القرار من جملة نصوصه توطيد النظام الدولي في القدس، لقد اعلن القرار: ان مدينة القدس ستوطد كمنطقة منفصلة تحت نظام دولي خاص، وستدار من قبل الامم المتحدة. وسيتم تعيين مجلس وصاية ليأخذ مسؤوليات السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة. ان مدينة القدس ستشمل بلدية القدس الراهنة زائد القرى والمدن المحيطة، وسيكون حدها الابعد شرقا ابو ديس والابعد جنوبا بيت لحم، والابعد غربا، عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية من موتسا) والابعد شمالا شعفاط، كما هو مشار اليها على ملحق خارطة المخطط (ملحق به) . لقد ارسى القرار وضعا شرعيا لادارة المدينة. هذا

الوضع يقوم على تعيين حاكم لادارة المدينة وشؤونها الخارجية من قبل مجلس الوصاية، وللوحدات المحلية ذات الحكم الذاتي في المنطقة (القرى، البلديات، الدوائر المدنية) دور كبير في الحكومة والادارة المحلية. المدينة يجب ان تكون منطقة مجردة من السلاح ويصان ويعلن حيادها. ان المجلس التشريعي المنتخب من قبل مواطني المدينة يجب ان يكون له صلاحيات تشريعية وضرائبية. هذه الاجراءات يجب ان تكون مهيئة ومؤسسة خلال خمسة اشهر في تشريع مفصل للمدينة.

ومثل هذا التشريع كان يجب تطبيقه قبل الاول من اكتوبر، ويظل قائما منذ لحظته الاولى ولمدة عشر سنوات، مالم يجد مجلس الوصاية انه من الضروري ان يعمل على اعادة تقييم هذه الاجراءات في وقت قبل هذا التاريخ. وستخضع الخطة العامة قبل انقضاء هذه المرحلة الى اعادة تقييم من قبل مجلس الوصاية على ضوء الخبرات المكتسبة من ممارستها، وسيكون مواطنو المدينة احرارا في التعبير عن رغباتهم عن طريق الاستفتاء الشعبي لتعديلات ممكنة لنظام المدينة. لذلك كانت نتيجة القرار (١١) ١٨١ تغطية مدينة القدس بوضع قانون شرعي دولي متلائما مع شخصيتها التاريخية واهميتها الدينية للعالم.

*** ان كان وضع القدس قد تأثر في احداث لاحقة**

من خلال الرؤية اللاحقة التي لم تكن منسجمة مع اهتمامات واحتياطات القرار، من المناسب اختبار اذا كانت قد أبطلت، او ان مفعوله الشرعي قد اتلف بسبب احتلال وضم المدينة الحديدة من قبل اسرائيل، وضم القدس القديمة من قبل الاردن، او نتيجة احتلال وضم القدس القديمة من قبل الاسرائيليين عام ١٩٦٧. ان احتلال القدس، سواء اكان من قبل الاسرائيليين او الاردن، كان قد انتهك وضعها الشرعي، ولكنه لم يلغ القرار (١١) ١٨١ او افسد مفعوله الشرعي. فيما يتعلق بهذا الموضوع يجب وضع

تمييز بين نصوص القرار التي ارست اساس تدويل المدينة من جهة ، وبين تلك التي تخص ادارتها من جهة اخرى، ومع ان النصوص المتعلقة بادارة المدينة قد احبطت، وانحرف تطبيقها من خلال الاحتلال العسكري للقدس، الا ان مبدأ التدويل ظل قائما. ومن الجدير بالانتباه ان الامير الوريث لعرش الاردن حسن بن طلال اعلن حديثا وجهة النظر من ان اتفاقية الهدنة التي تمت في ٣ نيسان ١٩٤٩ بين الاردن واسرائيل، وقرارات الجمعية العامة (١١) ١٨١، (١١١) ١٩٤ ، (٥) ٣٠٣ منعت اسرائيل والاردن من اكتساب اي حق شرعي في مدينة القدس، وطبقا لذلك فان وضع القدس لم يتأثر باحتلال المدينة من قبل هاتين الدولتين بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧. ويصرح الامير حسن: لقد منعت الهدنة في نيسان اية دولة من تطبيق اية قوانين مفترضة بشأن سيادة اقليمة فيما يخص القدس. ان قرار الامم المتحدة لعام ١٩٤٩ قد حفظ خصائص قرار التقسيم الصادر في نوفمبر ١٩٤٧ فيما يتعلق بنظام دولي خاص للمدينة، حتى بعد اختتام القتال من خلال اتفاقية الهدنة، ان قرار الامم المتحدة الذي تم تبنيه بعد انتهاء القتال لم يكن مرتبطا باي اعتراف من قبل حكومات المجموعة الدولية بسيادة اقليمية على القدس، او اي قسم منها. دفعة دولية اخذت مكانها حول القدس ثم اشتقاقها من خطة التقسيم الاصلية لعام ١٩٤٧، ومن القرارات اللاحقة للامم المتحدة عام ١٩٤٨ و١٩٤٩ التي لم يتم الغائها. وهكذا كانت القدس منذ زمن موضع اهتمام، سواء بحرب عام ١٩٤٨ او عبر الاحتلال الواقعي، وسيطرة الدولتين في مناطقهم الخاصة من المدينة (٢). ان عدم تطبيق او حتى خرق قرار الامم المتحدة لايستلزم لعقه اوابطاله. لايوجد مرتكزات في النظرية الشرعية الى الغاء او إبطال قرار بسبب عدم تطبيقه، كذلك لايوجد قواعد لالغاء او لابطال مختلف القرارات التي دعت الى اعادة اللاجئين الفلسطينيين، او التي ادانت واعلنت عدم شرعية الاجراءات المتخذة من قبل الاسرائيليين في

القدس، بسبب عدم تطبيقها من قبل اسرائيل. حيث يعني بطريقة اخرى أنه يمكنها أن تلغي اي قرار من خلال خرقها له. وطبقا لذلك فان نصوص القرار (١١) ١٨١ تواصل شرعيتها وثباتها.

*** اسرائيل ملزمة بقرار (١١) ١٨١**

ليس في استطاعة اسرائيل ان تجادل في أن قرار (١١) ١٨١ لايمتلك قوة ملزمة وانها ليست مرتبطة به، وذلك لسبب بسيط كون اسرائيل قد اشتقت وجودها من نفس القرار. ان ادعاء اسرائيل ان القرار لايلزمها سيمزق شهادة ميلادها نفسها، واكثر من ذلك ان اسرائيل مرتبطة ايضا بقرار (١١) ١٨١ بسبب التعهدات التي اعطتها للامم المتحدة باحترامه والتقيد به. ان الالتزام الاول بهذه النتيجة كان قد تم عبر برقية مؤرخة في ١٥ ايار ١٩٤٨ ارسلها موسى شرتوك وزير خارجية حكومة اسرائيل المؤقتة الى السكرتير العام للامم المتحدة. في هذه البرقية عبرت الحكومة الاسرائيلية عن استعدادها للتعاون مع الامم المتحدة "لتطبيق قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧" وايضا لتوقيع بيان وتعهد ملزم على التوالي فيما يخص القسم الاول (سي) والقسم الاول (دي) من قرار الجمعية العامة" (٣). عام ١٩٤٩ قدمت اسرائيل تعهدا ثانيا مرتبط بطلبها قبول عضويتها في الامم المتحدة. وفي الحقيقة، لقد تم قبول عضوية اسرائيل في الامم المتحدة فقط، بعد ان قدمت ضمانات رسمية تؤكد تعهدها بقرارات الجمعية العامة (١١) ١٨١ و (١١١) ١٩٤ بما فيه الاشتراطات المتعلقة بالقدس. ان الحوار والضمانات التي اعطيت من قبل اسرائيل في الجمعية العامة كانت قد ذكرت في الفصل الخامس، ومن المهم ان نلاحظ، ان ابا ايبان خلال هذا الحوار اعترف بالوضع الشرعي للقدس، كما اكد ان " الوضع الشرعي للقدس مختلف عن المنطقة التي تحكمها اسرائيل (٤).

* القرار (١١) ١٨١ لايلزم الفلسطينيون

ان الفريق الوحيد الذي ليس مرتبطا بقرار (١١) ١٨١ هم الفلسطينيون ويرجع هذا الى ان الفسلطينيين هم الشعب الوحيد الذي كان يمتلك السيادة على فلسطين يوم تم تبني القرار. ان مسألة سيادة الفلسطينيين على فلسطين بما فيها القدس ربما تتطلب بعض الايضاح. في زمن الاتراك تمتع المواطنون العرب والاتراك بحقوق مدنية وسياسة متساوية ولذلك شارك- سواء العرب والاتراك -في السيادة على كل مناطق الامبراطورية العثمانية. في نهاية الحرب العالمية الاولى، وحين تم فصل المناطق العربية عن تركيا، وتم تأسيس خمس دول عربية، العراق، لبنان، فلسطين، سوريا، الاردن، انتقلت السيادة في كل منطقة من مناطق هذه الدول الى مواطني كل من هذه المناطق.

وطبقا لذلك، فان السيادة على فلسطين انتقلت الى شعب فلسطين الذي كان قد اعترف بوجوده كشعب مستقل عبر المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم. لن ولايستطيع الانتداب الذي منح لبريطانيا على فلسطين عام ١٩٢٢ تجريد الفلسطينيين من حقهم في السيادة. ووجهة النظر هذه معترف بها الان من كل القضاة الدوليين. ولقد حرم الفلسطينيون من ممارسة هذه السيادة اثناء وجود الانتداب، الذي كان في جوهره مؤقتا الى ان يتمكن الشعب الفلسطيني من ان يصبح قادرا "على الوقوف وحده". ان القرار (١١) ١٨١ لم يجرد الفلسطينيين من سيادتهم على مدينة القدس. لذلك، وفي كل الاوقات الملموسة بعد فصل فلسطين عن تركيا، فان السيادة على فلسطين بما فيها القدس، كانت ملك شعب فلسطين. لم يجرد القرار (١١) ١٨١ الفلسطينيين من سيادتهم على مدينة القدس. والحقيقة ان القرار الذي عزى الى مجلس الوصاية الصلاحية لادارة القدس باسم الامم المتحدة لايملك مفعول ترسيخ السيادة على المدينة لمجلس الوصاية او الامم المتحدة. ان

السلطة لادارة منطقة وحق السيادة على مثل هذه المنطقة موضوعان مختلفان. وتماما كما لم تمتلك الحكومة البريطانية السيادة على فلسطين اثناء الانتداب طبقا لرؤية الغالبية التي تم الاتفاق عليها، لذلك خولت بواسطة عصبة الامم بـ "صلاحيات كاملة للتشريع والادارة" (المادة ١ من صك الانتداب). ومماثلا كان ما اعطي لمجلس الوصاية من صلاحيات اقل، صلاحيات ادارية، لاصلاحيات تشريعية، لاتمنحه السيادة على مدينة القدس صلاحيات التشريع والضرائب احتفظ بها القرار لمواطني المدينة الذي رسم انهم سيمارسونها من خلال انتخابهم لمجلس تشريعي. ليس القرار (١١) ١٨١ فقط لايجرد الفلسطينيين من سيادتهم على القدس. فهو لايستطيع ان يفعل ذلك حتى ولو استهدف الوصول الى مثل هذه النتيجة. لان الانسان لايستطيع ان يرى كيف يمكن للامم المتحدة ان تلغي، تفسد، او بطريقة اخرى، ان تتدخل بحقوق سكان فلسطين الاصليين وسيادتهم على بلادهم او اي جزء منها. ان سيادة شعب فلسطين لايمكن ان تموت من خلال قرار من الامم المتحدة. وطبقا لذلك، فان وجودهم لامفر منه لان القرار (١١) ١٨١ لم يجرد شعب فلسطين من سيادته، ولا ربط الفلسطينيين في غياب موافقتهم على نصوصه.

*** تأكيد التدويل**

كما رأينا، كان مبدأ تدويل القدس قد اعيد تاكيده عام ١٩٤٨ من قبل الجمعية العامة في قرارها (١١) ١٤٩، وثانية عام ١٩٤٩ في قرارها (٤) ٣٠٣. وتقع اهمية هذه التأكيدات انها صدرت بعد احتلال اسرائيل للقدس الجديدة، واحتلال الاردن للمدينة القديمة، وهذا يعني بوضوح ان الجمعية العامة لم تصفح عن احتلال المدينة، او هجرت خطتها لتدويلها.

* الامم المتحدة تستحضر وضع القدس الشرعي لادانة افعال اسرائيل

منذ عام ١٩٦٧ وفي عدة قرارات صدرت، استعانت الجمعية العامة ومجلس الامن بالوضع الشرعي للقدس لادانة الاحتلال الاسرائيلي وضم المدينة القديمة، ولتعلن عدم شرعية كل الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير مثل هذا الوضع. ومن الجدير بالذكر ان الامم المتحدة في قرارتها هذه تشير الى "وضع القدس" او " الوضع الشرعي للقدس" (قرار مجلس الامن ٢٥٢ الصادر في ٢١ ايار ١٩٦٨، وقرار الجمعية العامة ٣٢/ ٥ الصادر في ٢٨ اكتوبر ١٩٧٧) او الى "الوضع المحدد للقدس. (قرار مجلس الامن ٤٥٢ الصادر في ٢٠ تموز ١٩٧٧، وقرار ٤٥٦ الصادر في الاول من اذار ١٩٨٠ وقرار ٤٧٦ الصادر في حزيران ١٩٨٠وقرار ٤٧٦ الصادر في حزيران ١٩٨٠). ان " الوضع" الثابت، او " الوضع الشرعي" او " الوضع المحدد، الذي تمتلكه القدس مرتكز على قرار (١١) ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. واكثر من هذا، فان بعض قرارات مجلس الامن وتحديدا ٢٦٧ الصادر في ٣ تموز ١٩٦٧، وقرار ٢٧١ الصادر في ١٥ ايلول ١٩٦٩، وقرار ٢٩٨ الصادر في ٢٥ ايلول ١٩٧١، وقرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ الصادر في ٤ تموز ١٩٦٧ تشير الى الوضع الثابت "لمدينة القدس" .
ان تعريف مدينة القدس مشتق من قرار (١١) ١٨١ ويشير الى منطقة النظام المنفصل كما حددت من قبل الجمعية العامة عام ١٩٤٧. وكان هذا ايضا ماعبرت عنه لجنة ممارسة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف التي اسست في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ من قبل الجمعية العامة في قرارها (٣٠) ٣٣٧٦. وتعتبر اللجنة، ان المراجع الى "وضع القدس" او "الوضع الشرعي للقدس" في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الامن بعد احتلال كامل القدس عام ١٩٦٧، تعني فقط الوضع المحدد في القرار الاساسي

الصادر عن الجمعية العامة بخصوص تقسيم فلسطين، والنظام المنفصل لمدينة القدس تحت نظام دولي (٦).

ان ائتمان الامم المتحدة على الوضع، او على الوضع الشرعي للقدس لالغاء الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل هام لاعتبارين. فمن جهة ان مثل هذا الائتمان حاصل التزام لمبدأ تدويل القدس، وبعبارات اخرى، وان يكن التدويل لم ينفذ على الارض، فإن نتائجه الشرعية معترف بها، ويقدم دعما كاملا، بهدف الغاء كل الاجراءات المتخذة في المدينة والمعاكسة لوضعها. من جهة اخرى ان تطبيق نتائج شرعية التدويل يجب ان تطبق بحكم الضرورة على القطاع الجديد من القدس الذي يؤلف جزءا متمما لمنطقة النظام المنفصل، كما حدد بقرار (١١) ١٨١. كلاهما المدينة القديمة والقدس الجديدة تتمتعان بنفس الوضع الشرعي. ولا فرق في الواقع والقانون موجود بينهما، وليس مقنعاً ان يعامل قسم خلافا للاخر. ان عدم شرعية وجود وافعال اسرائيل في القدس، منذ ان شمل الوضع القانوني الدولي قسميها القديم والجديد لايتجزأ.

* المجتمع الدولي وعدم الاعتراف بضم القدس

ان ادانة ضم القدس، سواء لقطاعها الجديد او القديم من المدينة لم يكن محصورا بقرارات الامم المتحدة. ان مبدأ تدويل القدس كان قد استعيد ايضا من قبل مجتمعات الامم التي رفضت الاعتراف بالضم، سواء من قبل اسرائيل او الاردن. وفيما يخص الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس الجديدة وضمها، لم يوافق الرئيس ترومان عام ١٩٤٩، الذي لعبت جهوده دورا كبيرا في بروز اسرائيل الى الوجود، على احتلال اسرائيل لمناطق خارج الحدود المعنية لدولة اليهود في قرار (١١) ١٨١، واعتبر تجاوز اسرائيل لنصوص القرار فيما يتعلق بالتقسيم، الحدود، اللاجئين وتدويل القدس خطرا على السلام (٧).

وعندما اتخذت اسرائيل الخطوة الاولى لضم القدس رغم عدم موافقة الولايات المتحدة، رفضت الحكومة الامريكية ان تعترف بشرعية الافعال الاسرائيلية، ورفضت طلبا لنقل سفارتها من تل ابيب الى القدس التي اعلنت اسرائيل انها عاصمتها. وقد اكد وزير الخارجية دالاس عندئذ، ان القدس قبل كل شيء هي المكان المقدس لاصحاب المعتقدات من المسيحيين والمسلمين واليهود، وان الجماعات الدينية في القدس لها مطالب تتفوق على المطالب السياسية الخاصة لاية امة (٨). واعلنت وزارة الخارجية: في العاشر من تموز تم تبليغ وزارة الخارجية، من قبل حكومة اسرائيل انها تعتزم نقل وزارة خارجيتها من تل ابيب الى القدس في ١٢ تموز ١٩٥٣ ان الولايات المتحدة لاتخطط لنقل سفارتها من تل ابيب الى القدس. وهي تشعر ان هذا مخالف لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بطبيعة القدس الدولية (٩). ولقد صرح ايضا وزير الخارجية دالاس ان الامم المتحدة لديها المسؤولية الاولى لتقرير مستقبل وضع القدس، والوضع الراهن لقرار الامم المتحدة حول القدس، يؤكد انها ينبغي على الاقل ان تكون لمدة طويلة مدينة دولية، اكثر من مدينة قومية صافية (١٠). ولقد اتخذت معظم الدول الاخرى نفس موقف الولايات المتحدة بعدم اعترافها في احتلال وضم اسرائيل للقدس الجديدة. ولقد اتخذت مجتمعات الشعوب نفس الموقف بعدم اعترافها ضم المملكة الاردنية الهاشمية للمدينة القديمة. ان الدولة الوحيدة التي اعترفت بحكم الاردن على القدس كانت باكستان. ولقد اعتبرت كل الدول الاخرى ان الاردن مثل اسرائيل يمارسان سياسة الامر الواقع فقط على القسم الذي يحتله كل منهما من المدينة. وبالاسلوب نفسه وعلى نحو مماثل، استنكرت مجتمعات الشعوب أفعال اسرائيل بعد احتلالها وضمها عام ١٩٦٧ المدينة القديمة من القدس. وصدر بيان من المملكة البريطانية المتحدة عكس الموقف في هذا الخصوص. ففي رد مدون الى مجلس العموم في ٢٧ نوفمبر

١٩٦٧ قالت وزارة الخارجية البريطانية: بينما اعترفت حكومة جلالتها منذ عام ١٩٤٩ بسياسة الامر الواقع لاسرائيل والاردن على الاجزاء التي احتلاها، فإن بريطانيا بالمشاركة مع عدة دول اخرى لم يعترفوا قانونيا بحكم اسرائيل والاردن على اية جزء من المنطقة التي حددت بقرار الجمعية العامة (٤) ٣٠٣ الصادر في ٩ ديسمبر عام ١٩٤٩ الذي يدعو لاقامة نظام دولي لمنطقة القدس المحددة. على ضوء قرار الامم المتحدة هذا، فان حكومة جلالتها ظلت متمسكة بأن وضع هذه المنطقة يمكن ان يقرر فقط في سياق تسوية في الشرق الاوسط. وفي ظل الاوضاع الراهنة، يبدو من غير الملائم ان ناخذ اي موقف، مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، او اقامة سفارة جلالتهـ هناك، الذي يتضمن الاعتراف بسيادة اسرائيل على القدس الغربية.

ومثل ذلك، اعادت حكومة الولايات المتحدة تاكيد موقفها بعدم الاعتراف في الضم. واعلنت مباشرة بعد فعل اسرائيل: ان الولايات المتحدة لم تعترف ابدا بالافعال المتخذة من جانب واحد من قبل اي من الدول في المنطقة للوضع الشرعي الدولي للقدس (١١).

في ١٤ تموز ١٩٦٧ اعلن سفير الولايات المتحدة في الاجتماع الخامس الطارىء الخاص للجمعية العامة: فيما يخص الاجراءات المحددة التي اتخذتها حكومة اسرائيل في ٢٨ حزيران، ارغب في ان اجعلها واضحة، ان حكومة الولايات المتحدة لاتقبل او تعترف بهذه الاجراءات، مثل تغيير وضع القدس. ثانية في ١ تموز ١٩٦٩ ابلغ السفير الاميركي يوست مجلس الامن: القدس محراب مقدس لاوسع واقدم ثلاثة من اصحاب المعتقدات الدينية في العالم: الاسلام، المسيحية واليهودية. وبفضل هذه الحقيقة، اعتبرت الولايات المتحدة دوما ان القدس تتمتع بموقع دولي فريد، ويجب عدم اتخاذ اي عمل هناك دون اعتبار لتاريخ القدس ومكانتها في المجتمع الدولي. ولقد رفضت معظم الشعوب الاخرى مثل الولايات المتحدة ضم

اسرائيل للقدس بما فيه القطاع الجديد، او نقل سفاراتها من تل ابيب الى القدس. فقط هولندة و١٢ بلدا من امريكا اللاتينية يقيمون سفاراتهم في القدس في الوقت الحاضر، وهذه البلدان: كوستاريكا، كولومبيا، بوليفيا، تشيلي، جمهورية الدومنيك، سلفادور، هاييتي، بنما، ارغواي، غواتمالا، وفنزولا. ماعدا تلك الاستثناءات فان المجتمع الدولي رفض عامة التصرف الاسرائيلي في القدس. ان عدم الاعتراف بالاجراءات الاسرائيلية المتخذة في القدس، كان قد ثبت عبر عدة قرارات صدرت في مؤتمر الدول الاسلامية. وكان هذا المؤتمر قد تشكل عام ١٩٦٩ نتيجة ارتكاب الحريق في المسجد الاقصى واسس منظمة المؤتمر الاسلامي. وتعقد المنظمة مؤتمرا سنويا لوزراء خارجية الدول الاسلامية. في اجتماعها في فاس ٨- ١٢ ايار ١٩٧٩ الذي عقدته منظمة المؤتمر الاسلامي بحضور اربعين دولة عربية واسلامية، اكدت الاهمية الروحية والدينية للقدس لكل المسلمين واعتبرت ان "تحرير القدس (جرو سالم) من الاستعمار والعنصرية الصهيونية واعادتها الى السيادة العربية، والحفاظ على شخصيتها التاريخية تشكل مسؤولية اسلامية جماعية" ومن بين القرارات الاكثر اهمية التي صدرت من قبل المؤتمر كان قرار ٣/١٠ الذي من جملة نصوصه:

- يؤكد مجددا تعهد كل الدول الاعضاء العمل على تحرير القدس واعادتها الى السيادة العربية الاسلامية.

- يؤكد تعهد الدول الاعضاء اتخاذ كافة الاجراءات الكافية لتطبيق القرارات المتبناه من قبل الامم المتحدة فيما يتعلق بالقدس منذ عام ١٩٤٧،

- ويطلب من الدول الاعضاء حث كل الدول التي لها سفارات في اسرائيل مقاومة الضغوط الاسرائيلية لنقل سفاراتهم الى المدينة المقدسة، القدس، احتراما لشعور المسلمين وتطبيقا لقرارات الامم المتحدة، ويلفتون النظر الى التأثيرات السلبية التي يمكن ان تسببها نقل اية سفارة على العلاقات

مع الدول الاسلامية (١٢). وثانية في اجتماعها في اسلام اباد في ٢٩ جنيوري ١٩٨٠، دعت منظمة المؤتمر الاسلامي الدول الاسلامية الى التأكيد مجددا على تضامنهم مع الدول العربية لتحرير القدس، وكل المناطق المحتلة الاخرى، ومن المناسب أن نذكر أيضاً معارضة الفاتيكان لضم القدس. في رسالته السنوية في ٢٤ اكتوبر اعلن البابا (بيوس ١٢) ضرورة وأهمية أن يطبق على القدس ومحيطها "نظاما دوليا شرعيا موحدا ومصانا". وكان البابا قد عبر عن نفس الامل في رسالته السنوية المؤرخة في ١٥ نيسان ١٩٤٩. منذ ذلك الوقت اصدر الفاتيكان عدة بيانات دافعت عن تبني وضع خاص للقدس. واكثر حداثة، في ٢ اكتوبر ١٩٧٩، وفي خطاب موجه الى الجمعية العامة اعلن البابا بول الثاني:

* آمل انا ايضا في وضع خاص، ذلك انه تحت ضمانة دولية كما اشار سلفي بول السادس - ستحترم الطبيعة الخاصة للقدس، والتراث المقدس للملايين من المؤمنين من اصحاب الديانات التوحيدية الثلاث، اليهودية المسيحية والاسلام.

ليس واضحا فيما إذا كان "الوضع الخاص" الذي دافع عند الفاتيكان اتجاه القدس يمثل مصادقة مع مفهوم النظام الدولي الموصى به من قبل الامم المتحدة عام ١٩٤٧، او شيء ما اخر، ومهما كان فان ماهو واضح تماما ان حاصل بيانات الفاتيكان ترفض ضم الاسرائيليين للمدينة. في تموز ١٩٦٧ ذهب المجلس القومي للكنائس في تقرير له لمصلحة "الوجود الدولي في القدس" وفي ديسمبر ١٩٧٥ وفي اجتماع الجمعية العامة لمجلس الكنائس العالمي، اعلنت الجمعية، ان كثيرا من اعضاء الكنيسة قلقون بشدة على الاماكن المقدسة والمجتمع المسيحي في الاماكن المقدسة واكد المجلس ان مسألة القدس ليست فقط مسألة حماية الاماكن المقدسة: بل هي مرتبطة عضويا مع معتقدات الحياة ومجتمعات الشعوب في المدينة المقدسة. لذلك

قيمت الجمعية العامة جوهرها في ان "الاماكن المقدسة" يجب الا تصبح مجرد نصب تذكارية للزيارة، لكنها يجب ان تعمل كأماكن حياة للعبادة مندمجة ومستجيبة للمجتمعات المسيحية التي استمرت في الحفاظ على حياتها وجذورها في المدينة المقدسة.

*** انحراف مصر**

مصر هي البعد العربي الوحيد الذي انحرف عن الاعتراف الدولي شبه الشامل بالوضع الشرعي الدولي للمدينة وعن الادانة الدولية العريضة للضم الاسرائيلي. ولقد حدث هذا الانحراف في مفاوضات السلام المصرية، الاسرائيلية ومعاهدة السلام في ٢٦ اذار ١٩٧٩. في طرح برنامجه للسلام امام الكنيست الاسرائيلي في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٧ اثناء زيارته الدراماتيكية للقدس، المثيرة للجدل، صرح الرئيس السادات بخصوص القدس، انه يؤكد كجزء من سلام شامل: على الانسحاب الاسرائيلي الشامل من القدس العربية، التي كانت وستظل دائما تجسيدا حيا للتعايش بين المؤمنين من اصحاب الديانات الموحى بها. انه من غير المقبول ان يفكر اي طرف بالوضع الخاص للقدس في شروط الضم والتوسع. القدس يجب ان تكون مدينة حرة مفتوحة لكل المؤمنين. وافضل من ايقاظ الكراهية للجنس الصليبي، يجب ان نحيي روحيه عمر ابن الخطاب وصلاح الدين، وبكلمات اخرى روح التسامح واحترام القانون. ان اماكن العبادة الاسلامية والمسيحية لاتعني فقط اتمام شعائر دينية، فهي تحمل استمرار علاقاتنا السياسية، الروحية، والوجود الحضاري في هذه المدينة. يجب الا يخطيء احد عن الاهمية التي تربطنا نحن المسيحيون والمسلمون في القدس واجلالنا لها. وبانهاء مطالبته لانسحاب اسرائيلي من القدس العربية، والذي يعني احتمالا القدس القديمة، وقع السادات في الخطأ الشائع من الاعتقاد، ان القدس القديمة فقط هي العربية، وان القدس الحديثة يهودية. واكثر من هذا، فمن

خلال الموافقة التكتيكية ان القدس الجديدة يمكن ان تظل تحت سيادة اسرائيل، كان قد اذعن لضمها من قبل اسرائيل، وهكذا خرق وضعها الشرعي الدولي.

ان اتفاقات كامب ديفيد الموقعة في ١٧ ايلول ١٩٧٨ لم تتصد لمسألة القدس. وكانت الاطراف مسرورة ان تضع في تقارير وجهات نظرهم المتبادلة في رسائل الى الرئيس كارتر الذي عقدت المفاوضات تحت رعايته. في رسالته الى الرئيس كارتر، حدد الرئيس المصري موقف مصر من ان "القدس العربية" هي جزء عضوي من الضفة الغربية، ويجب ان تكون تحت السيادة العربية. في رسالته الى الرئيس كارتر، كتب رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن ان حكومة اسرائيل قررت في تموز ١٩٦٧ ان القدس عاصمة اسرائيل. في كتاب مؤرخ في ٢٢ ايلول ١٩٧٨ ابلغ رئيس الولايات المتحدة الرئيس السادات، ان موقف الولايات المتحدة من القدس يظل كما صرح به السفير غولد برغ في ١٤ تموز في الجمعية العامة، وكما صرح به السفير يوست في مجلس الامن في ١ تموز ١٩٦٧. ان فحوى تصريحاتهم ان الولايات المتحدة لا تعترف في شرعية الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ومهما كان، فان عدم الاتفاق على القدس، لم يمنع ختام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ٢٦ اذار ١٩٧٩. ومن الاهمية ان نلاحظ، ان الرئيس السادات وقع معاهدة رغم اعلان رسمي صدر عن رئيس وزراء اسرائيل قبل ايام سابقة في الكنيست ان (أ) سوف لاتنسحب اسرائيل الى حدودها في الرابع من حزيران. (ب) لن يسمح باقامة دولة فلسطينية. (ج) ان القدس الواحدة والموحدة ستبقى الى الابد عاصمة لاسرائيل. ومع هذا فان معاهدة السلام كانت صامته حول القدس مثل اتفاقيات كامب ديفيد، وخرقت وضع القدس. المادة (٣) من المعاهدة نصت ان الاطراف " تعترف وتحترم سيادة كل منها، ووحدته الاقليمية

واستقلاله السياسي". وبخصوص هذا يمكن للانسان ان يتساءل:

اي سيادة واي وحدة اقليمية اعترفت بها مصر على هذه الطريقة؟ هل هي سيادة على المناطق المحددة بقرار (١١) ١٨١ لاقامة دولة يهودية التي صوتت مصر ضدها في الامم المتحدة؟ هل هي سيادة على المناطق التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ زيادة عن القرار الذي شمل معظم المنطقة التي خصصت للدولة العربية، كما حدث في القدس الجديدة ومساحة واسعة من منطقة النظام المنفصل؟ هل هي السيادة على القدس القديمة التي ضمتها عام ١٩٦٧؟ فمن وجهة نظر اسرائيل هي "وحدة اقليمية" تتضمن كل هذه المناطق. وغريب بما فيه الكفاية ان اعتراف مصر بالوحدة الاقليمية الاسرائيلية قد تم بدون اية تحفظات. رغم مسودة الوثيقة المتروكة للمعاهدة التي يمكن ان توضح غياب اي تحفظ يمكن ان يحدد اعتراف مصر ب " وحدة اقليمية" لاسرائيل، فان مصر لم تعترف بأية حقوق لاسرائيل في القدس القديمة. ولقد ظهر هذا واضحا في مجرى مباحثات، الحكم الذاتي التي عقدت بين الاطراف. لقد ادعت مصر، انه طبقا لاتفاقيات كامب ديفيد ان القدس القديمة جزء من الضفة الغربية لذلك يجب ان يمثل مواطنوها العرب في الحوارات التي تخص" الحكم الذاتي" للفلسطينيين، بينما اسرائيل على العكس، دافعت عن ضمها المدينة القديمة، وهي غير قابلة من وجهة نظرها ن تخضع لاية مفاوضات. لكن حتى مثل هذا الموقف من جانب مصر، لايبرر موقفها في الاعتراف بـ"وحدة اقليمية، لاسرائيل، الذي يخرق الوضع الدولي القانوني للقدس. لقد خرقت الوضع في القدس الجديدة منذ اذعنت لضمها واكثر من ذلك فلقد خرقت وضع المدينة القديمة عندما اعلنت انها يجب ان تشمل في مباحثات الحكم الذاتي متجاهلة وضعها القانوني الدولي، واوحت بهجرها ميزات مبدأ القانون الدولي الذي يطالب بانسحاب المعتدي، وايضا من ميزات قرار ٢٤٢ الذي طالب بانسحاب اسرائيلي في

المناطق التي احتلت حديثا، النص الذي يتضمن بشكل مؤكد المدينة القديمة. في افضل الحالات، فان موقف مصر يعني قبول خطة اسرائيل نحو المدينة القديمة، التي تقترح ان تمنح نوعا ما من الحكم الذاتي للفلسطينيين، الشعب الذي تمتع بالسيادة والحقوق السياسية والمدينة الكاملة قبل ان تظهر اسرائيل الى الوجود. ان خطة الحكم الذاتي ليست نعمة للفلسطينيين كما اعلنت من قبل صانعي اتفاقيات كامب ديفيد، لكنها صيغة اسرائيلية مخادعة، استهدفت تقنيع استمرار الاحتلال والاستعمار الاسرائيلي للمناطق العربية بما فيها القدس، واستمرار اخضاع الفلسطينيين للسيطرة الاسرائيلية. لسنا بحاجة ان نلاحظ ان انحراف مصر لايستطيع ان يؤثر على الوضع القانوني الدولي للقدس.

*** الزام تدويل مدينة القدس**

من الضروري ان نؤكد ان اقرار وتطبيق الوضع القانوني الدولي للقدس لايتطلب تنفيذا آلياً كان قد تم رسمه من خلال قرار (١١) ١٨١ لادارة المدينة. ان مثل هذا التطبيق لايتناسب بسبب التغييرات التي قامت بها اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ في التركيب السكاني للقدس. ولقد نتجت هذه التغييرات بسبب النقص الواسع لسكانها المسيحيين والمسلمين، وايجاد نسبة ١ الى ٤ بين سكانها العرب واليهود. وكنتيجة لعدم التوازن السكاني، فان تنفيذ القانون الدولي طبقا لقرار (١١) ١٨١ تحت الشروط الراهنة سيكون في النتيجة وضع ادارتها ومستقبلها في ايدي اليهود المستوطنين الذين جلبوا من قبل اسرائيل للهدف المعلن في تهويدها. وبكلمات اخرى، فان تنفيذ القرار في ظل الاوضاع الراهنة، سيقود لا لتدويل القدس بل الى تهويدها. ان مبدأ التدويل يمكن ان يطبق بطريقة اخرى غير التي تم رسمها عبر قرار (١١) ١٨١ وبطريقة ملائمة مع حقوق وسيادة شعب فلسطين. ان التنفيذ غير المناسب لاجراءات ادارة القدس التي تم رسمها عبر القرار (١١)

(١٨١)، مهما كان لا يتضمن هجرة مفهوم التدويل الذي يجب ان يستمر احترامه وتطبيقه لانه اساسي لحماية القدس والحفاظ على شخصيتها الدينية والتاريخية.

وفي الواقع لاحظنا ان مبدأ التدويل كان قد طبق من قبل الامم المتحدة من خلال اداناتها واستنكاراتها لاعمال اسرائيل في القدس التي خرقت وضعها. هناك تظل ترجمة مثل هذه الادانات والاستنكارات الى وقائع وحقائق. لذلك فان الخطوة التالية في تطبيق مبدأ التدويل يجب ان يكون اخلاء اسرائيل لمنطقة النظام المنفصل في القدس، والالغاء الحقيقي للاجراءات التي اتخذتها في خرق وضعها.

الفصل العاشر

بطلان الافعال الاسرائيلية في القدس

ان الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل في القدس منذ عام ١٩٤٨، المتعلقة منها بالضم، او تغيير التركيب السكاني او الاستيطاني، او طرد العرب ومصادرة املاكهم الخاصة، كلها باطلة وملغية في ظل القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة.

*** بطلان افعال اسرائيل في ظل القانون الدولي**

هي الان قاعدة راسخة في قانون الامم، لايمكن اكتساب اية منطقة بالقوة او بالحرب، لان الاحتلال العسكري لايعطي اي حق شرعي للمحتل. في الماضي كان الغزو اذا توج بالنجاح يشكل مصدرا لحق شرعي. لكن منذ نهاية القرن التاسع عشر، فان القانون الذي ينص على انه لايمكن اكتساب منطقة بالقوة او بالحرب اصبح مبدأ اساسيا في القانون الدولي، وتم تاكيد مضمونه عبر عصبة الامم المتحدة وميثاق الامم المتحدة، ونتيجة لهذا فان الاحتلال والضم الاسرائيلي لمدينة القدس، سواء عام ١٩٤٨ او ١٩٦٧ كانا افعالا غير شرعية ولاتعطيها حقا شرعيا في السيادة. ان وضعها في القانون الدولي هو وضع محارب محتل يمارس سياسة الامر الواقع وغزوها لايجرد سيادة المهزوم. لا الاعتراف بالمعتدي من قبل دول اخرى، ولامرور الوقت، يشكلان علاجا لعدم شرعية الاحتلال او الضم. مثل ذلك تغيير البناء السكاني لمدينة القدس عبر وسائل طرد سكانها الاصليين، ورفض السماح لهم بالعودة واحلال مكانهم مستوطنين يهود ومهاجرين هو عمل بربري

يخرق القانون الدولي. وهكذا ايضا استيطان القدس واستغلال او مصادرة املاك العرب سواء اللاجئين او المقيمين، هي ايضا اعمال غير شرعية في ظل القانون الدولي، وفي النتيجة المنطقية اعمال باطلة وملغية.

ان القانون الذي وضعه اوبنهايم كما يلي:

"ان املاك العدو الخاصة غير المنقولة، لايمكن في ظل اية ظروف او شروط ان تمتلك من قبل محارب غاز، واذا ماصادر وباع ارضا خاصة او عمارات، فان الشاري لا يمتلك حقا مهما كان لهذه الملكية ولقد دون اوبنهايم ابعد من ذلك، انه اذا تملك المحتل وباع املاكا خاصة او عامة، لم يكن استملاكها قانونيا من قبل شاغلها العسكري، فان هذه الملكية تطلب فيما بعد من المشتري دون دفع تعويض (٢) . ونفس القاعدة تم التعبير عنها من قبل د. ب او كونيل: نتيجة اتفاق على معاهدة، تطورت منذ الان قاعدة عرفية في القانون الدولي تمنع مصادرة الاملاك الخاصة في المناطق المحتلة من قبل محارب، ان اعظم مايستطيع المحارب ان يفعله هو وضعها تحت الحراسة القضائية، ويجب ان تعود لمالكها الخاص عندما ينتهي احتلال المحارب (٣).

*** بطلان افعال اسرائيل في ظل قرارات الامم المتحدة**

ان الاحتلال الاسرائيلي للقدس الجديدة وضمها عام ١٩٤٨ والمدينة القديمة عام ١٩٦٧ يخرق قرارات الجمعية العامة (١١) ١٨١، (١١١) ١٩٤ و(٤) ٣٠٣، ويخرق الوضع القانوني الدولي الذي وضع للمدينة في هذه القرارات.

لذلك فان الاحتلال والضم الاسرائيلي للمدينة يشكل عدوانا، واغتصابا من المنطقة المدولة. ان رفض اسرائيل السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين هو خرق لسلسلة طويلة من القرارات المتبناه منذ عام ١٩٤٨ من قبل الامم المتحدة. واكثر من ذلك، لقد اعلنت الامم المتحدة في عدة قرارات صدرت

منذ عام ١٩٦٧، ان الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل لتغيير التركيب السكاني للمناطق المحتلة بمافيها القدس، ليس لها اساس شرعي، وان سياسة اسرائيل في توطين قسم من سكانها ومهاجرين جدد في هذه المناطق يشكل خرقا فادحا لميثاق جنيف الرابع فيما يتعلق بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب. وكذلك فيما يتعلق باملاك اللاجئين فلقد وضعت الجمعية العامة في القرار (١١١) ١٩٤ مبدأ تعويض اللاجئين عن منازلهم بشكل شامل، وكذلك تضمن التعويض عن الملكيات الاخرى للاجئين. وفي قرارها الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠، رقم (٥) ٣٩٤ ابلغت الجمعية العامة لجنة التوفيق "الاستمرار في المفاوضات مع الاطراف المعنية فيما يتعلق بالاجراءات لحماية، حقوق، ملكية ومصالح اللاجئين". ليس من الضروري القول، ان جهود لجنة التوفيق لتأمين الغاء قوانين المصادرة من قبل اسرائيل لاملاك اللاجئين الخاصة برهنت على انها غير مثمرة ولاجدوى منها. ان بطلان نزع ملكية الفلسطينيين ومصادرة املاكهم، كان قد تم تأكيدها بشكل اوضح من خلال قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ الذي " اعاد تأكيد حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة الى بيوتهم واملاكهم الذين طردوا واقتلعت جذورهم منها". ان القرارات الاساسية للجمعية العامة ومجلس الامن، ولجنة حقوق الانسان، التي ادانت اعمال اسرائيل في القدس منذ عام ١٩٦٧ واعلنت بطلانها، ملخصة هنا فيما يلي.

*** الادانات من قبل الجمعية العامة**

في ٤ تموز ١٩٦٧ تبنت الامم المتحدة عبر تصويت ٩٩ الى صفر مع غياب ٢٠ (من ضمنها الولايات المتحدة) قرار (أ ي سي ف) ٢٢٥٣ الذي عبرت فيه عن قلقها من الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل لتغيير وضع القدس، واعلنت ان هذه الاجراءات باطلة، ودعت اسرائيل الى الغائها، وان تستنكف حالا عن اتخاذ اي اجراء يمكن ان يغير وضع المدينة. ثم في ١٤

تموز ١٩٦٧ تبنت الجمعية العامة قرار (ا ي س ف) ٢٢٥٤ الذي تأسف فيه على فشل اسرائيل من تنفيذ قرارها الصادر في ٤ تموز، وكرر دعوته لاسرائيل ان تبطل الاجراءات المتخذة، وان تتوقف عن اتخاذ اي عمل يمكن ان يغير وضع القدس. ولقد ادانت قرارات اخرى صدرت عن الجمعية العامة الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل في المناطق المحتلة بما فيها القدس، معلنة اياها قرارات باطلة وملغية ودعت الى وقفها. ويمكن ان يذكر من جملة النصوص، القرار ٢٨٥١ الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٧١، قرار ٢٩٤٩ الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٧٢، قرار ٣٠٠٥ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ قرار٣٠٩٢ الصادر في ٧ ديسمبر ١٩٧٢، قرار ٣٢٣٦ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤، قرار ٣٢٤٠ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤، قرار ٣١/ ١٠٦ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٧، قرار ٥/ ٣٢ الصادر في ٢٨ اكتوبر ١٩٧٧، قرار ٣٢/٩١ الصادر في ١٣ ديسمبر ١٩٧٧، قرار ١١٣/ ٣٣ الصادر في ١٨ ديسمبر ١٩٧٨ وقرار ٧٠/ ٣٤ الصادر في ٦ ديسمبر ١٩٧٩.

* **ادانات مجلس الامن**

لقد تبنى مجلس الامن مجموعة من القرارات، تعامل بعضها مع الصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام، وتعاملت الاخرى تحديدا مع وضع القدس. كان من اهم القرارات السابقة قرار ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . ان نصوص هذا القرار تنطبق على مدينة القدس القديمة، كما تدعو الى انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من المناطق المحتلة في الصراع الحديث. وعودة الى قرارات مجلس الامن التي تعاطت مع القدس تحديدا يمكن ان نذكر القرارات التالية:

- قرار ٢٥٢ الصادر في ٢١ ايار ١٩٦٨ الذي اعلن فيه مجلس الامن ان كل الاجراءات القانونية والادارية والاعمال التي اتخذت من قبل اسرائيل

بما فيها نزع الملكية والممتلكات التي قصدت تغيير الوضع القانوني للقدس، هي غير شرعية ولا تستطيع ان تغير الوضع القانوني للقدس، ولقد طالب القرار اسرائيل الغاء كل مثل هذه الاجراءات التي اتخذت وان تتوقف حالا عن اتخاذ اية اعمال اخرى تستهدف تغيير وضع القدس. ولقد طلب المجلس من السكرتير العام للامم المتحدة ان يقدم له تقريرا عن تنفيذ القرار. وفي الوقت المحدد كتب السكرتير العام، ان موقف الحكومة الاسرائيلية من المسألة ظل ثابتا. ٩١٤٩ س.

- قرار ٢٦٧ الصادر في ٣ تموز ١٩٦٧، الذي ادان فيه مجلس الامن كل الاجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس، مؤكدا ان كل الافعال القانونية والادارية التي اتخذتها اسرائيل والمتضمنة تغيير وضع القدس، ومصادرة الارض والممتلكات هي اعمال غير شرعية، ويحث اسرائيل مرة اخرى وبسرعة لوقفها حالا كل الاجراءات التي لها نفس هذا الاثر. ولقد تجاهلت اسرائيل ثانية هذا القرار.

- قرار ٢٧١ الذي تبناه مجلس الامن في ١٥ ايلول ١٩٦٨ والذي صدر بعد جريمة احراق المسجد الاقصى الذي اعترف فيه ان اي فعل تخريبي، او انتهاك حرمة الاماكن المقدسة، او اي تشجيع او تواطؤ على اي فعل مثل هذا يمكن ان يهدد جديا السلام والامن العالمي. واعلن مجلس الامن ان العمل المستنكر لتدمير وتدنيس المسجد الاقصى المقدس، يؤكد الضرورة الفورية على ضرورة توقف اسرائيل من العمل على خرق القرارات الدولية، وان تلغي فورا كل الاجراءات والافعال التي اتخذتها، والهادفة لتغيير وضع القدس. ويدعوا اسرائيل ان تنفذ بدقة قوانين مؤتمر جنيف والقانون الدولي الناظم للاحتلال العسكري .

- قرار ٢٩٨ الذي صدر عن مجلس الامن في ٢٥ ايلول ١٩٧١ الذي اسف فيه على فشل اسرائيل احترامها القرارات السابقة الصادرة عن الامم

المتحدة فيما يخص الاجراءات والافعال التي تضمنت التأثير على وضع القدس، وأعلن تأكيدها في اوضح العبارات الممكنة، ان كل الاعمال القانونية والادارية التي اتخذت من قبل اسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس بما فيها مصادرة الارض والممتلكات وطرد ونقل السكان والتشريعات المستهدفة دمج المناطق المحتلة هي كاملا غير شرعية ولا تستطيع ان تغير الوضع.

- قرار ٤٥٢ الذي تبناه مجلس الامن في ٢٠ تموز ١٩٧٩ الذي اعاد فيه تأكيد القرارات الصادرة عن المجلس المتعلقة بالقدس، وبالتحديد الحاجة لحماية وصيانة الروح الفريدة، والبعد الديني للاماكن المقدسة في تلك المدينة.

- قرار ٤٦٥ الصادر عن مجلس الامن في ١ اذار ١٩٨٠ الذي ادان فيه الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة بما فيها القدس.

- قرار ٤٧٦ الصادر عن مجلس الامن في ٣ حزيران ١٩٨٠ الذي اسف فيه على اصرار اسرائيل تغيير الشخصية الطبيعية، والتركيب السكاني، والتركيب القائم لمدينة القدس المقدسة، وكرر ان كل هذه الاجراءات التي غيرت الشخصية الجغرافية والسكانية والتاريخية لمدينة القدس المقدسة هي باطلة وملغية، ويجب ان تلغى انسجاما مع قرارات مجلس الامن ذات الصلة بالموضوع.

*** الادانات من قبل لجنة حقوق الانسان**

ولقد ادانت ايضا لجنة حقوق الانسان اسرائيل لانتهاكها حقوق الانسان والحريات الاساسية في المناطق المحتلة بما فيها القدس. وقد عبرت اللجنة في قراراتها الصادرة في ٢٢ اذار ١٩٧٢، ١٤ اذار ١٩٧٣، ١١ شباط ١٩٧٥، ١٥ شباط ١٩٧٧، و ٢١ شباط ١٩٧٩ عن خوفها وقلقها من تنفيذ اسرائيل برنامجا مكثفا للهجرة، ورفضها السماح بالعودة للاجئين، تدمير

المنازل، مصادرة املاك العرب، المعاملة السيئة للمساجين، وسلب التراث الثقافي والاثار في المناطق المحتلة بما فيها القدس.

*** اللاشرعية تشمل افعال الاسرائيليين في القدس**

تنطبق عدم الشرعية على كل افعال اسرائيل سواء اكان في القدس الجديدة او القديمة، بغض النظر اذا كانت هذه الافعال قد حدثت قبل عام ١٩٦٧ او بعده. والوضع القانوني متماثل في كل الحالات. وتبرز عدم الأهلية هذه من الاعمال غير القانونية في ظل القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة، كما تبرز من خلال انتهاكها وضع المدينة الدولي الذي يشمل قسميها(٤).

قرارات الامم المتحدة وبالتحديد قرارات مجلس الامن ٢٦٧ الصادر في ٣ تموز ١٩٦٩ و ٢٩٨ الصادر في ٢٥ ايلول ١٩٧١ لايترك ان شكا فيما يخص ذلك.



الفصل الحادي عشر

أي القرارين يقدم حلاً مرضياً التقسيم ام ٢٤٢

القرار ٢٤٢

نظرا لان القرار ٢٤٢ لايزال هدفا للجهود الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي، ورغم الفشل السابق في هذا الموضوع، فمن المناسب ان نتفحص اذا كان تنفيذه يمكن ان يقدم حلا مرضيا لمعضلة القدس. مطبقـ على القدس، فان نصوص القرار تطلب من اسرائيل سحب قواتها من المناطق المحتلة في الصراع الحديث. وهذا يعني ان اسرائيل مطالبة في الانسحاب من المدينة القديمة والمناطق المجاورة للقدس التي احتلتها في حزيران عام ١٩٦٧. ان ادعاء اسرائيل انها ليست مطالبة بالانسحاب من كل الاراضي المحتلة لاسند له ليس فقط لان القرار مختلف في نصوصه الفرنسية والانكليزية، بل لان ايضا مبدأ رفض اكتساب الارض بالقوة، أرسى تطبيق القرار على كل المناطق المحتلة دون استثناء. وفي اية حال، ان القرار صامت حول الانسحاب من القدس الجديدة ومناطق اخرى من منطقة النظام المنفصل التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨. في هذا الاطار، يعتبر القرار ناقصا وغير كاف لحل معضلة القدس الجديدة. ان صمت القرار عن انسحاب اسرائيل من القدس الجديدة يمكن ان يوجد له عذر اذا كان ببساطة قد استهدف تصفية النتائج الاقليمية لحرب حزيران ١٩٦٧. ولم يظهر ان هذا

هو الوضع. لقد كان مجلس الامن اكثر طموحا، لانه حث طبقا لعبارات "القرار" ان يعمل من اجل سلام عادل ودائم" في الشرق الاوسط. من اجل الوصول الى هذا، اقترح صفقة تجارية، بحيث يجب ان تنسحب اسرائيل من المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧ مقابل الاعتراف بها من قبل الدول العربية. ولا نحتاج الى براعة لنستنتج ان هذه الصفقة سيكون لها تأثير في وضع مسألة فلسطين ومسألة القدس على الرف. من الواضح ان مجلس الامن لا يستطيع ان يصل الى هدفه في العمل من اجل سلام عادل ودائم عبر تجنبه نواة الصراع، وتحديدا المسألة الفلسطينية، ويطرقها كأنها " مشكلة لاجيء" وشبيها بذلك لايمكن ان يحل مسألة القدس عبر المرور عن الاغتصاب الاسرائيلي للقدس الجديدة. ويبدو ان مجلس الامن كان اكثر اهتماما في تجديد تواطؤه عام ١٩٤٨ اكثر من استعادة الحق والسلام.

لذلك كانت نتيجة قرار ٢٤٢ استنكارا الغزو الاسرائيلي لجزء واحدمن القدس والصفح عنه في الجزء الاخر. لذلك لايمكن دعمه بسبب ان احتلال وضم القدس الجديدة عام ١٩٤٨ والمدينة القديمة عام ١٩٦٧ كان كلاهما اعمال غزو ضد منطقة النظام المنفصل التي خرقت القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة. هنا لايوجد فرق بينهما، كلاهما كاملا غير شرعي، وخارجان عن اي فعل شرعي، واسرائيل مطالبة بالانسحاب من كامل منطقة النظام المنفصل لمدينة القدس، ان الاعتراف بأية حقوق اقليمية، او حقوق سيادة لمصلحة اسرائيل على اي جزء من القدس نتيجة لهذه الاعمال غير القانونية يحمل تقديم جائزة للعدوان، والصفح عن الخطأ المحزن الذي تم اتجاه الشخصية التاريخية للمدينة وسكانها. ان فشل قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في التأكيد على انسحاب اسرائيل من القدس الجديدة، والقدس القديمة، لايمكن تفسيره كأنه يتضمن موافقة تكتيكية للاغتصاب الصهيوني. والسبب كائن في ان مجلس الامن لايمتلك الصلاحية في تجاوز قرارات

الجمعية العامة، التي قررت وضعا دوليا شرعيا لكل المدينة.

ومن صلاحيات مجلس الامن ايضا ان يفسر قراراته الخاصة ، الى جانب صلاحياته ان يفرض تعريفا على المعنى، او الهدف الاساسي لقرارات الجمعية العامة (١). لا هذا ولا ذاك يمتلك الصلاحية في التصديق على ضم اسرائيل واغتصابها لجزء من المدينة، وان يجعل قانونيا ماهو غير قانوني. لقد اعترف مجلس الامن وفرض الوضع القانوني الدولي لمدينة القدس كما رأينا في الفصل التاسع والعاشر عبر اعلانه عدم شرعية القرارات المتخذة لتغيير وضعها القانوني، وسينقصه التماسك اذا فسر قراره ٢٤٢ كمساو الى موافقة على ضم القدس الجديدة . هناك يوجد اعتبارات ملحة تتطلب من اسرائيل اخلاء القدس الجديدة. ان اول الاعتبارات الاهمية الدينية للقدس الجديد، للمسلمين والمسيحيين بينما لايمتلك اليهود أي مكان مقدس في القدس الجديدة خارج اسوار المدينة ماعدا بعض المقابر. في الضاحية الشرقية للقدس، يمتلك المسيحيون والمسلمون عددا كبيرا من الاماكن المقدسة، معابد دينية، وكنائس خارج المدينة القديمة، بعضها تمت اقامته في القدس الجديدة واخرى في ضواحيها. ان معظم هذه الاماكن المقدسة مسيحية، وتتضمن هذه الاماكن المقدسة عليّة العشاء السري، قبر العذراء، حديقة الجسمانية، حديقة القبر، جبل الزيتون، كنيسة الصعود، وعددا من الكنائس مقامة خارج المدينة القديمة، ويمتلك المسيحيون ايضا اماكن مقدسة في ضواحي القدس، كما في بيت لحم(كنيسة المهد مغارة الحليب، حقل الرهبان) وفي عين كارم (مكان ميلاد يوحنا المعمدان). والمقبرة الاسلامية التاريخية ماميلا مقامة في القدس الجديدة. وتقع كل هذه الاماكن المقدسة والمقامات الدينية والكنائس في منطقة النظام المنفصل لمدينة القدس، كما حددت عام ١٩٤٧ من قبل الامم المتحدة. ويخص الاعتبار الثاني الخمسين او الستين الفا او اكثر من المسلمين والمسيحيين (الان هم اكثر من مائة

الف بسبب الزيادة الطبيعية) الذين طردوا عام ١٩٤٨ من بيوتهم. وفي الحقيقة كان معظم السكان العرب الذين طردوا من القدس عام ١٩٤٨ يعيشون في القدس الجديدة. وبالاجمال فان ثلثي السكان العرب عاشوا في القدس الجديدة والثلث الاخر في المدينة القديمة. ومن الواضح اذن، اذا سمح لاسرائيل البقاء بشكل دائم مسيطرة على القدس الجديدة، فان غالبية سكان القدس من المسلمين والمسيحيين سيخضعون الى نفي دائم من بيوتهم، وستفقد القدس شخصيتها العربية والمسيحية.

*** تقسيم القدس**

ان النقد السابق لقرار ٢٤٢ لصمته عن انسحاب اسرائيل من القدس الجديدة، ينطبق تماما على المشروع الذي وضع في دوائر معينة لتقسيم القدس بين العرب واليهود، حيث الاخير يستبقي القدس الجديدة، بينما الاسبق يستعيد المدينة القديمة. كانت فكرة تقسيم القدس من حيث الاصل قد اقترحت من قبل اليهود الى الامم المتحدة خلال حوارات الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية. في رسالة الى لجنة اود هوك حول المسألة الفلسطينية، اكد الدكتور سلفر ممثل الوكالة اليهودية بقوة ان القطاع اليهودي من القدس الجديدة خارج السور يجب ان "تشمله الدولة اليهودية" . وملاحظة جديرة بالاهتمام ان ادعاء اليهود انذاك كان محددا بـ "القطاع اليهودي للقدس الجديدة" ولم يمتد الى كل القدس الجديدة. بعد معركة القدس عام ١٩٤٨ كان موقف الملك عبد الله عكس موقف الدول العربية اذ افضى الى مشاركة الفكرة اليهودية حول تقسيم القدس، ولهذا السبب، فانه رفض مثل اليهود تدويل المدينة. لكنه اكد في مفاوضات سرية مع اسرائيل على انسحابها من القطاع العربي من القدس الجديدة الذي كانت القوات الاسرائيلية قد احتلته عام ١٩٤٨. ويقول: اتش ايجيني بوفس ان " الاردن" كان منخرطا بعمق في مفاوضات سرية مع اسرائيل لتسوية تتضمن اقتسام

القدس بين الطرفين. كان عبد الله يطالب اسرائيل التنازل عن طريق بيت لحم- القدس والاقسام العربية السابقة من القدس الجديدة، وقد عرضت اسرائيل ان تقوم بهذه التنازلات مقابل استبدالها في القسم اليهودي في المدينة (٣) داخل السور. وقد وضع اغتيال الملك عبد الله نهاية لهذه المفاوضات السرية. ولقد اعيدت الحياة لتقسيم القدس بعد صدور قرار ٢٤٢. بعض رجال الدولة العرب رأوا في تقسيمها وسيلة لانسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ واستعادة القدس القديمة تحت السيطرة العربية والاماكن المقدسة التي تحتويها. في حماسهم لاستعادة القدس القديمة، فان انصار التقسيم اخذوا يصفونها ب " القدس العربية"متجاهلين أو متناسين ان القدس الجديدة تحتوي على عدد من الاحياء العربية التي عاشت فيها غالبية السكان العرب. وكان هذا مفهوما خاطئا برز من خلال التسمية التي اشارت بعد حرب ١٩٤٨ للقدس الجديد ك " قطاع يهودي" والمدينة القديمة ك "كقطاع عربي" التي عكست الصورة العسكرية كما ثبتت في اتفاقية الهدنة بين الاردن واسرائيل التي لاتتطابق مع اي تقسيم تاريخي او سكاني للمدينة. نفس الشيء يمكن ان يقال عن التقسيمات الراهنة ك " القدس الشرقية " و " القدس الغربية" . في الحقيقة كانت القدس كاملا وتقريبا لمدة ثمانية عشر قرنا مقتصرة على العرب. الحي اليهودي الذي كان مسكونا بعدد صغير من المتدينيين وجد في المدينة القديمة. في النصف الاخير من القرن التاسع عشر، نتيجة لنمو السكان، اقيمت بعض الاحياء العربية واليهودية خارج اسوار المدينة. كان الحي اليهودي الاول خارج القدس القديمة، حي منتفيوري ويعرف ايضا باسم " يامين موشي" - وكان قد تأسس عام ١٨٦٢. وتبع هذا بحي مشاريم عام ١٨٧٥، وبيت اسرائيل عام ١٨٨٥، وحي النحاري عام ١٩٨٢. ان كل الاحياء اليهودية الاخرى التي وجدت حول القدس عام ١٩٤٨، كانت قد نشأت اثناء الانتداب

البريطاني. وكان كثيرا من الاحياء العربية في القدس الجديدة قد اقيم في النصف الاخير من القرن التاسع عشر. كان عدد الاحياء العربية الموجودة في القدس الجديدة خمسة عشر حيا، وكانت اسماؤهم: باب الزاهرة، الشيخ جراح، وادي الجوز، المستعمرة اليونانية، المستعمرة الالمانية، المصرارة، النبي داوود، ماميلا، دير ابو الطور، البقعة العليا، البقعة السفلى، راتسبون، الطالبية، القطمون، والشيخ بدر. عام ١٩٤٨ ظلت الاحياء الثلاثة الأولى في ايدي العرب (ثم لعام ١٩٦٧ فقط) . بينما الاحياء الاثنى عشر الاخرى تم احتلالها من قبل اسرائيل. لذلك فالقدس الجديدة عام ١٩٤٨ كانت مؤلفة من احياء عربية ويهودية، وكان سكانها مختلطين من العرب واليهود. وكما رأينا في الفصل الثامن امتلك اليهود حوالي ربع مدينة القدس الجديدة. لذلك يبدو تجاهلا تاما للحقائق ان تدعي القدس الجديدة " القدس اليهودية" . واخيرا ان تقسيم القدس سيلحق ضررا جسيما بالمسألة الفلسطينية عموما. من هنا، فان الاعتراف ان اسرائيل قد امتلكت حقا شرعيا وسيادة على القدس الجديدة، فان انصار التقسيم سيقبلون ايضا ان اسرائيل قد اكتسبت حقا شرعيا وسيادة على المناطق المخصصة للدولة العربية تحت قرار (١١) ١٨١ التي احتلتها عام ١٩٤٨ تجاوزا، وخرق الحدود المثبتة عبر القرار. من الواضح اذن، ان لاقرار التقسيم، ولا القرار ٢٤٢ يقدمان حلا عادلا ودائما لمعضلة القدس.

الفصل الثاني عشر

عقبات امام الحل

اصرار اسرائيل

تقع العقبة الاولى في ايجاد تسوية لمسألة القدس، في اصرار اسرائي وتصميمها الضار على الاحتفاظ في المدينة وتهويدها، غير مكترثة بوضعها ا بالرأي العام العالمي. من الواضح ان الانسان لايستطيع الاطمئنان عبر الاعتقاد والمفاوضات او مجرد تبني قرارات الامم المتحدة ان تحترم اسرائيل الوضع القانوني لمدينة القدس، وتلغي الاجراءات التي اتخذتها في المدينة. ان اسرائيل مصممة على مقاومة اي تغيير في القدس وتدعمه بقوة السلاح مهملة حقوق السكان الاصليين الذين طردتهم، مهملة قواعد القانون والعدل، ومهملة الراي العام وقرارات الامم المتحدة. لقد اعلنت ان وحدة "القدس" في حدودها "غير قابلة للالغاء. وغير قابلة للمفاوضة" (١) . في مثل هذه الاوضاع، هل يقبل العقل ان اسرائيل ستعترف انها ضمت القدس لاشرعيا، وانها يجب ان تنسحب منها؟

اليس من الضروري ان نقدر بعد ان اقامت افظع سجل مدهش من احتقار قرارات الامم المتحدة، ان اسرائيل ستنحني بلطف وتعترف باخطائها الماضية وتلغي الاجراءات التي اتخذتها؟ هل من المعقول ان تسمح اسرائيل للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى منازلهم وتسحب المستوطنين الذين جلبتهم وتلغي مصادرة املاك العرب؟ ان من الخيال تماما ان نتصور ان اسرائيل ستصلح الاخطاء التي ارتكبتها بأية وسيلة، باستثناء العودة الى القوانين او

استخدام القوة.

* دعم الولايات المتحدة

وتكمن العقبة الثانية لتحقيق تسوية في الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل، وقبولها البارز لافعالها. ان تصميم اسرائيل في مقاومة اي تعديل في الوضع يستمد قوته من خلال المساعدة المالية والعسكرية الواسعة ومن الدعم السياسي الذي تتلقاه من حكومة الولايات المتحدة. منذ عام ١٩٤٧ تغيرت سياسة الحكومة الاميركية اتجاه القدس تغيرا جذريا ان الاهتمام الذي ابدته حكومة الولايات المتحدة بعد ذلك من اجل مستقبل القدس وحماية الاماكن المقدسة قد نقص مع الزمن. وهذا واضح من دراسة سلوك الولايات المتحدة في تصويتها على قرارات الامم المتحدة منذ الستينات على السلوك اللاشرعي لاسرائيل اتجاه القدس. ومع ذلك، ففي مناسبة معينة وقفت الولايات المتحدة مع شعوب اخرى في ادانة الافعال الاسرائيلية (٢)، وفي مناسبات اخرى سلكت سلوكا لم يكن متناسبا مع استعادة الشرعية والعدالة. وفي مناسبات اخرى، تغيبت عن، او صوتت ضد قرارات، انتقدت او ادانت اسرائيل حول افعالها في القدس. وهكذا في الاجتماع الخامس الطارىء للجمعية العامة الذي عقد في ١٧ حزيران ١٩٦٧ للبحث في الوضع الذي برز من احتلال اسرائيل للضفة الغربية بما فيها القدس، غزة، سيناء والجولان، وقفت الولايات المتحدة موقفا معاكسا لموقفها الذي اتخذته عام حرب ١٩٥٦ في حرب السويس، حيث عارضت ادانة اسرائيل كمعتدية، وعارضت ايضا تبني قرار يدعو لانسحابها الفوري وغير المشروط. وبدلا من ذلك اقترحت قرار استهدفت من حيث نتائجه ان تقتطف من ضحايا العدوان مكاسب سياسية لمصلحة اسرائيل من اجل انسحابها، الهدف الذي وصلت اليه في قرار "٢٤٢". ومع ذلك، فان هذا لم يقنع اسرائيل لانها تريد كلا من المناطق والمكاسب السياسية الذي نتج عنه

عدم الانسحاب منذ عام ١٩٦٧ واستمرارها حتى اليوم في احتلال المناطق العربية بما فيها القدس.

ان الدعم السياسي الذي قدمته الولايات المتحدة منذ ذلك الوقت واضح في الموقف الذي اتخذته فيما يخص قرارات الامم المتحدة التي طرحت على التصويت، التي ادانت او لامت سلوك اسرائيل في المناطق المحتلة بما فيها القدس. لقد استنكفت حكومة الولايات المتحدة عن قرارات الجمعية العامة ٢٢٥٣ و ٢٢٥٤ الصادريين في ٤ و ١٥ تموز اللذان يدعوان اسرائيل الى الغاء الاجراءات التي اتخذتها لتعيير الوضع القانوني في القدس. وصوتت ضد قرار الجمعية العامة ٢٨٥١ الصادر في عشرين ديسمبر ١٩٧١ الذي اعلن ان كل الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل لاستيطان المناطق المحتلة بما فيها القدس لاغية وباطلة. وصوتت ضد قرار ٣٠٠٥ المؤرخ في ١٥ ديسمبر ١٩٧٢ الذي اعلن ان كل الاجراءات المتخذة من قبل اسرائيل والمعاكسة لميثاق جنيف ١٢ اب ١٩٤٩ لاستيطان المناطق المحتلة بما فيها القدس، لاغية وباطلة. واستنكفت عن دعم قرار الجمعية العامة ٣٢/٥ المؤرخ في ٢٨ اكتوبر ١٩٧٧ الذي لام استمرار اسرائيل في اقامة المستوطنات، ودعاها الى التوقف عن تغيير الوضع القانوني، والطبيعة الجغرافية، والتركيب السكاني لعرب المناطق المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وصوتت ضد قرار الجمعية العامة ٣٣٥/ ١١٣ المؤرخ في ١٨ ديسمبر الذي اعاد تأكيد عدم شرعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في القدس. واستنكفت عن قرار مجلس الامن ٤٤٦ الصادر في ٢ اذار الذي يدعو فيه اسرائيل الى الغاء الاجراءات التي اتخذتها لتغيير الوضع القانوني، الطبيعة الجغرافية والتركيب السكاني للمناطق العربية المحتلة بما فيها القدس.

ان الانكار الشاذ للرئيس كارتر من تصويت الولايات المتحدة في ١ اذار ١٩٨٠ لصالح قرار مجلس الامن الذي ادان المستوطنات الاسرائيلية وطالب

بفكها يبدو ايحاءً على قبول الاستيطان الاسرائيلي اللاقانوني في القدس، او احتمالا صراع وجهات نظرحول المسألة بين وزارة الخارجية والبيت الابيض. لقد استنكفت عن قرارمجلس الامن ٤٧٦ الصادر في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ الذي لام استمرار اسرائيل في تغيير الشخصية المادية، والتركيب السكاني، والبناء العمراني، ووضع مدينة القدس المقدسة، واعلن بطلان وعدم مشروعية الاجراءات الاسرائيلية فيما يخص هذا.

لقد تعرضت قصة تصويت الولايات المتحدة على قرارات الامم المتحدة بخصوص مسألة القدس الى نقد حاد: لقد اثبتت الامم المتحدة انها غير قادرة ان تقنع اسرائيل على وقف ضمها للقدس الشرقية. وكان قد نسب فشل الامم المتحدة من قبل بعض المراقبين فيما يتصل بهذا الى غياب الدعم الصادق من قبل الولايات المتحدة، وفي الحقيقة ان سياسة واشنطن اتجاه القدس كان قد نظر اليها من قبل بعض النقاد كمناقصة لمبادرتها لمبدأ الانسحاب العسكري المتضمن بقرار الامم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٧ وينقصها الاخلاص و الثبات (٣). رغم بساطة احتجاجات الولايات المتحدة ووفرة تصريحاتها المعلنة انها لاتقر الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في القدس، يبدو من العدل ان نفترض ان رفضها الوقوف مع الدول الاخرى في حزيران ١٩٦٧ للضغط من اجل انسحابي اسرائيل، مرتبط مع الفيتو من ، والاستنكاف عن ادانة الاعمال اللاقانونية لافعال اسرائيل حسب قرارات الامم المتحدة، شجع اسرائيل لضمها المدينة القديمة، وتوطيد وضعها فيها بشكل اعمق عبر برنامجها الاستيطاني المكثف. لقد اتسع بشدة الدعم الذي امدت به الولايات المتحدة اسرائيل عبر اعلانها المضاد اللجوء الى تطبيق قرارات الامم المتحدة ضد اسرائيل. ان حكومة الولايات المتحدة غير راغبة في توقيف تقديم المساعدة لاسرائيل كوسيلة ضغط تؤمن انسحابها من القدس او المناطق الاخرى المحتلة منذ حزيران عام ١٩٦٧.

وقد تأكد هذا في مؤتمر صحفـي للرئيس كـارتر في ٢٣ اب ١٩٧٧ عندما قال: ومع ان المنطقة التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧" لم تكـن جـزءا من اسرائيل" فانه لـم يبـد اهتماما لممارسة الضغـط عليهـا مـن خلال قطـع المساعدات الاقتصادية والعسكرية ليؤمن انسـحابها مـن مثـل هـذه المنـاطق. وهذا يعني تحديدا، ان اسرائيل تحصل على مباركة الولايات المتحدة لتستمر في احتلال وتهويد المدينة المقدسة والمناطق العربية الاخرى رغم ادانـة هـذه الاعمال من قبل الراي العام العالمي. وهذا من اكثر مايؤسف له، عندما تتأكد ان الحالات التي اجبرت فيها اسرائيل على التخلـي عـن نشـاطاتها اللاقانونيـة كانت فقط نتيجة ضغط مـن الولايـات المتحـدة. لقـد نجـح وقـف حكومـة الولايات المتحدة المعونة المتبادلة لاسرائيل في ايلول ١٩٥٣ في تامين وقف جريان العمل الذي اتخذ من قبلها في المنطقـة السـورية الاسـرائيلية المجـردة من السلاح واحتقارهـا الامـم المتحـدة ، ان الادانـة القويـة مـن قبـل الرئيس ايزنهاور لغـزو السـويس عـام ١٩٥٦، وتهديده وقـف المسـاعدة الحكوميـة لاسرائيل واستبعاد الضريبة المسموح لها ان تقدم حصصـا خاصـة لاسـرائيل، كانت مفيدة في تأمين انسحابها من المناطق التي احتلتهـا، ان التهديـد الـذي قامت به حكومة الولايات المتحدة في اذار ١٩٧٥ بعد فشل هنري كيسـنجر تامين انسحاب جزئـي مـن سيناء، وان عليهـا ان تباشـر فـي " اعـادة تقييـم" سياساتها في الشرق الاوسط، متزاوجا مع تاجيل تسليم الاسلحة، قاد اسرائيل بسرعة، الى قبول انسحاب جزئي من سيناء. من الواضح اذن، انه فـي غيـاب انقلاب من الولايات المتحدة عن سياساتها فيما يخص القدس، يبـدو انـه، لا امل في حل سلمي.



الفصل الثالث عشر

معايير احتياطية تتعلق بالتسوية النهائية

من خلال دراسة الماضي ماذا يحمل المستقبل الكامن لمدينة القدس. اذا نظرنا بعيدا على التاريخ المضطرب للقدس عبر العصور، نجد في المملكة اللاتينية في القدس انغلاقا متماثلا للنظام الذي يحكم الان المدينة المقدسة. لقد امتلكت المملكة اللاتينية نفس المزايا التي نجدها حقيقة في اسرائيل. لقد اقيمت بالقوة من قبل شعب غريب على ارض عربية وسط عداء العالم العربي، كما بنيت على العنصر والدين. هنا نجد فارقا اساسيا واحد بينهما: لم تقم المملكة اللاتينية بقطع جذور السكان الاصليين من بيوتهم واملاكهم او ارضهم مثلما فعلت اسرائيل. لقد استمرت المملكة اللاتينية في القدس من ١٠٩٩ حتى ١١٨٧، فترة امتدت ٨٨ سنة ثم هزمت بحد السيف. اذا اصرت اسرائيل على الاستمرار في عنادها في رفضها تعديل اخطائها التي ارتكبتها فمن المحتمل جدا ان تواجه نفس المصير. والدرس الذي يجب رسمه من صعود وسقوط المملكة اللاتينية مكتوب بخط اليد على الجدار. نحن نتأمل ان لاتحل مسألة القدس بالسيف كما حلت مسألة المملكة اللاتينية. في القرن العشرين على الاقل هناك يوجد في كتاب القانون اداة شرعية دولية لتسوية الخصومات واصلاح الاخطاء القومية.

الميثاق، الامم المتحدة، محكمة العدل الدولية كانت قد اقيمت بعد المذابح المرعبة في الحرب الثانية خصيصا بهدف تصحيح الظلم المحزن وحفظ السلام بين الامم، لسوء الحظ، في المسألة الفلسطينية بما فيها

القدس، فلقد ديس على قواعد الميثاق بالقدمين (١) ، وقرارات الامم المتحدة ازدري بها (٢)، واللجوء الى محكمة العدل الدولية تمت مقاومته (٣). واكثر من ذلك، لم يتمكن مجلس الامن حتى الان ان يفرض القوانين على اسرائيل لاجبارها ان تمتثل لقرارات الامم المتحدة بسبب فيتو " حق النقض" الولايات المتحدة ضد تطبيق القوانين على اسرائيل. وهكذا تكون كل طرق الاصلاح قد اغلقت، وفي ظل الشروط الراهنة يبدو ان الحرب هي الخيار المتاح لتصحيح الوضع. في الحقيقة يعلمنا التاريخ ان تصحيح اخطاء بعض الامم واوضاع معينة لايمكن الا باللجوء الى القوة. وطالما، كما تفعل اسرائيل، لاتعترف بالظلم الفظيع الذي اقترفته في فلسطين، ولا تبدي رغبة لاصلاح الاخطاء التي قامت بها، والتي استمرارها لايشير لغير ذلك، فمن الباطل ان نتصور ان المعضلة الفلسطينية ومسألة القدس يمكن ان تحل سلميا.

*** ضرورة صيانة القدس**

اذا كان هذا هو الواقع، هل ينبغي للعالم ان يسمح للوضع في التدهور اكثر فأكثر الى ان ينفجر؟ هناك اسباب مقنعة لاتخاذ اعمال فورية لصيانة القدس، حتى ولو ان تسوية المشكلة ليست في المستقبل القريب

اولا: ان اسرائيل تغير وضع القدس ماديا وديمغرافيا عبر قفزات ووثبات وباحتقار لقرارات الامم المتحدة ورفض العالم. ان هدفها واضح، ايجاد ماتتصوره حقائق لايمكن الرجوع عنها.

ثانيا: ان وجودها وسيطرتها على المدينة يشكل مصدرا لخطر كبير. ومن الافظع الما تدنيس اماكنها المقدسة (مثل حريق المسجد الاقصى) التي يمكن ان تشكل حربا ان لم يكن حريقا عالميا. لقد اقتربت جدا الصراعات العربية- الاسرائيلية الثلاث ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٣٧ من جلب القوى العظمى الى المواجهة.

ثالثا: ان احتلال اسرائيل وضمها القدس والاجراءات التي اتخذتها من اجل تهويدها يشكل خرقا فادحا للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة. ان اطالة وجودها في القدس يخدم اهدافها كمعتدية، حيث يمكنها من استيطان المدينة بميزان مكثف، وتغيير شخصيتها التاريخية بعمق. ان العسكري المحتل لايملك حقا في اتخاذ اجراءات مثل الضم، وطرد السكان، مصادرة الملكية، توطين المهاجرين، وتغيير الاشكال المادية والسكانية لمدينة محتلة. ولا واحد من هذه الافعال يمكن ان يدافع عنه.

*** اجراءات احتياطية**

ربما لاتملك الامم المتحدة صلاحية فرض تسوية على الصراع العربي-الاسرائيلي، لكن لها صلاحية الكاملة، وحتى الواجب الملزم ان تتخذ من اجل تطبيق قراراتها، فيما يتعلق بتسوية نهائية، كل الاجراءات الاحتياطية او الوقائية المعتمدة لاعتقال نهج تهويد القدس، والغاء الاعمال الاسرائيلية اللاقانونية التي خرقت وضعها، والحفاظ على التراث الديني والتاريخي للعالم في المدينة المقدسة. ان اتخاذ مثل هذه الاجراءات الاحتياطية يمكن فرضها عبر الزام الامم المتحدة بشرف الضمانة التي تحملت مسؤوليتها عام ١٩٤٧ فيما يتعلق بالاماكن المقدسة، ومعتقدات وحقوق الاقليات. ان القرار (١١) ١٨١ بيّنَ في القسم (آ ي سي) ان القوانين التي تخص الاماكن المقدسة: وحقوق الاقليات، ستكون مجسدة في بيان مقدم للامم المتحدة من قبل الحكومات الانتقالية للدولة العربية واليهودية. ان حكومة اسرائيل المؤقتة افترضت التزامها بهذا في برقية موسى شرتوك وزير خارجيتها، المؤرخة في ١٥ ايار ١٩٤٨. (وثائق الامم المتحدة س / ٧٤٧). الفصل الرابع من القسم (آ ي سي) القرار ينص ايضا: " ان نصوص الفصول ١ (الاماكن المقدسة، عمارات الاوقاف والاماكن) ٢ (الحقوق الدينية وحقوق الاقلية) ستكون تحت ضمانة الامم المتحدة، ولن يتم اي تبديل في وضعها بدون موافقة

الجمعية العامة الامم المتحدة. ان اي عضو في الامم المتحدة له حق لفت انتباه الجمعية العامة حول اية مخالفة قانونية، او خطوة مخالفة لاي من هذه الشروط، وعند هذا يمكن للجمعية العامة ان تصيغ مثل هذه التوصيات، كما يمكنها ان تقدر مايخص هذه الحالات. اي خصومة تتعلق بتطبيق، او تفسير هذا البيان سيرجع بها عند طلب اي طرف الى محكمة العدل الدولية مالم توافق الاطراف على طريقة اخرى للتسوية". ماهي الاجراءات الاحتياطية التي يجب ان تؤخذ؟ الجواب موجود في قرارات الامم المتحدة. وهذه تعني : (أ) ان تطبيق الوضع القانوني للقدس مدون في القرارات (١١) ١٨١ ، (١١١) ١٩٤ (٦) ٣٠٣ التي تفترض اخلاء منطقة النظام المنفصل من قبل اسرائيل. (ب) عودة اللاجئين الفلسطينيين الذي نودي به خلال سلسلة من القرارات منذ عام ١٩٤٨.

(ج) الغاء كل الاجراءات التي غيرت، الادارة، الديمغرافيا وملكية الارض في القدس، واخيرا (د) تفكيك المستوطنات كما نص عليه قرار مجلس الامن ٤٦٥ الصادر في ١ اذار ١٩٨٠.

ان الغاء الاستيطان الاسرائيلي يفترض ضرورة انسحاب المستوطنين الذين جلبتهم اسرائيل لاستيطان القدس، بنفس الطريقة التي طلبت من المستوطنين الاسرائيليين الانسحاب من سيناء، حسب المادة ١ من معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية. من الواضح ان تنفيذ الاجراءات الاحتياطية المقترحة في الاعلى سوف لاتحفظ وتستعيد الوضع في القدس فقط، لكنها ايضا ستقدم اتاحة فرصة واسعة للتسوية النهائية للمدينة المقدسة. كون اسرائيل غازية محتلة تسير دون ان تعلن انها لاتمتلك اية حقوق في القدس، لاتستطيع ان تقاوم قانونيا تبني وتنفيذ الاجراءات الاحتياطية التي تستهدف الغاء اعمالها اللاشرعية في المدينة المقدسة.

* السلطة الدولية الانتقالية

ان تنفيذ الاجراءات الاحتياطية التي ذكرت في الاعلى يفترض طلب ايجاد سلطة دولية انتقالية تشرف على العملية، وبالاضافة يفترض ان مثل هذه السلطة يجب ان تكون مسؤولة عن ادراة مدنية القدس.

* المجلس البلدي الثلاثي

بعد تنفيذ الاجراءات الاحتياطية، يفترض ان يخلف السلطة الدولية الانتقالية مجلس بلدي ثلاثي، بهدف ادارة مدينة القدس، وترتيب مايتعلق بالتسوية النهائية لمشكلة القدس وكل المسألة الفلسطينية. هاتان المؤسستان، وتحديدا السلطة الدولية الانتقالية، والمجلس البلدي الثلاثي، يفترض ان يؤسسا تحت سلطة مجلسي الامن والجمعية العامة، التي ستحدد، تركيبهم، صلاحياتهم ووظائفهم. ان مفهوم اقتراح المجلس البلدي يقوم على اعتبار القدس مقدسة للديانات الموحدة الثلاث. ومع ان عدد اليهود في العالم (١٤) مليون. حينما يقارن مع المسيحيين (اكثر من بليون) والمسلمين (حوالي سبعمائة مليون)، فانهم يمثلون اقل من ١٪ من عدد المسيحيي والمسلمين ومع ذلك فان هذا يمكن ان يشكل ايماءة الى الارادة الطيبة والاخوة على ضوء الاهمية التاريخية للقدس لاصحاب الديانات الثلاث، من أجل الاعتراف بحق متساو في المساهمة في ادارتها من قبل كل من المجتمعات الرئيسية الثلاث. ومن المفيد ان نذكر ارتباطا بهذا انه يوجد سابقة لتمثيل ثلاثي بلدي في المجلس الاستشاري لفلسطين الذي اقيم عام ١٩٢٠ من قبل حكومة الانتداب البريطاني والذي ادى وظيفته حتى اصدار قانون نظام فلسطين - في المجلس عام ١٩٢٢. وبالاضافة الى الاعضاء الرسميين، فان المجلس الاستشاري اشتمل على عشرة اعضاء عينهم المندوب السامي البريطاني، اربعة عرب مسلمون، ثلاثة عرب مسيحيون، وثلاثة يهود. ان مبدأ المساواة في التمثيل البلدي كان قد تم تبنيه من قبل

مجلس الوصاية عام ١٩٥٠ لتأليف مجلس تشريعي، كان قد تم تصوره في القرار (١١) ١٨١ لمدينة القدس. من حيث الجوهر، كان القرار قد حدد، ان المجلس التشريعي يجب ان يتم انتخابه من قبل مواطني المدينة الراشدين، على قاعد انتخاب شامل، وتمثيل نسبي.

ومع ذلك فان التشريع الذي ووفق عليه في ٤ نيسان ١٩٥٠ من قبل مجلس الوصاية، حل محل نظام التمثيل البلدي المتكافىء لمصلحة الانتخاب العام والتمثيل النسبي.

ولقد تضمنت المادة (٢١) من التشريع ان المجلس البلدي سيتألف من ٢٥ عضوا منتخبا، وليس اكثر من ١٥ عضوا معينا. ثلاثة جماعات مختارة واحدة مسلمة، واحدة مسيحية وواحدة يهودية ستنتخب كل منهم ثمانية اعضاء، ومجموعة رابعة مؤلفة من غير المسجلين مع اي من الجماعات الثلاث ستنتخب عضوا واحدا. بالنسبة للاعضاء غير المنتخبين من المفترض ان يتم تعينهم من قبل رؤوساء الجماعات الدينية الرئيسية الذين يمثلون المسيحيين، والمسلمين، والديانة اليهودية. من الضروري ان نؤكد ان مشروع المجلس البلدي الثلاثي لايستهدف الحاق ضرر في مستقبل البناء السياسي في ظل تسوية نهائية للمسألة الفلسطينية ومهما كانت صيغة الحل النهائي في المسألة الفلسطينية، فان تركيب الادارة البلدية المقترحة أعلاه، يمكن ان يعدل او يلغي على ضوء التسوية النهائية. يمكن ان يتم الاعتراض، انه بينما يمكن ان تلقى هذه الاجراءات الاحتياطية دعما كاملا من الامم المتحدة، فان العقبات الاساسية التي ستقف امام تنفيذها: اسرائيل، وعدم تعاون حكومة الولايات المتحدة على تنفيذها. بالنسبة لاسرائيل، لايوجد شك ان الانسان يتوقع منها اصرارا ومعارضة قاسية.

من البديهي ان تنفيذ اي من الاجراءات التي تستهدف الغاء أعمال اسرائيل في القدس تتطلب ممارسة الاكراه. وقد اعترف بهذا من قبل كل

المراقبين. وكتب الدكتور جون دافس، وهو مبعوث عام سابق لوكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين انه: يجب ان يكون الانسان في النهاية مجهزا لاستخدام المقاييس الصحيحة ضد اسرائيل وضد ارادتها (٤). لقد عارضت اسرائيل واعترضت تنفيذ اي وكل قرار تم تبنيه في الامم المتحدة حول القدس. لقد دمرت صورة وقابلية تصديق المنظمة الدولية. اذا كان المجتمع الدولي يريد استعادة العدل والشرعية في القدس. فانه يجب ان يكون جاهزا للجوء الى كل الوسائل الموجودة في ميثاق الامم المتحدة، بما فيها استخدام القوة لتنفيذ قرارات الامم المتحدة.

*** سياسة الولايات المتحدة**

عطفا على العقبة التي تبرز في سياسة الولايات المتحدة، وسياستها اللامتعاونة نهائيا في ، او حتى المضادة للاجراءات الاجبارية التي لايمكن تجنب ضرورتها ضد اسرائيل، فان الموقف الراهن يمكن ان لايكون كما كان في الماضي. موقفا داعما لامشروطا لاعمال اسرائيل. ومع ذلك فان الانسان لايستطيع ان يتكلم بعد عن الغاء كامل للموقف، ولقد برز مؤخرا اشارات معينة تشير الى تبدل في سياسة الولايات المتحدة الشرق اوسطية.

نستطيع ان نقدر الصراع اذا عكسنا عوامل الصراع الموجودة في المسرح. هناك عاملان اساسيان في الجانب السلبي. هناك اولا حقيقة ان سياسة الولايات المتحدة مرهونة لارادة ورضى اسرائيل منذ قبلت الولايات المتحدة قيودا هامة على حريتها في العمل السياسي فيما يخص تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي، وعدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. هذه القيود تضمنت دعما سياسيا والتزامات عسكرية، انتحلتها لصالح اسرائيل رابطة اياها باتفاقية سيناء الثانية الموقعة في ايلول ١٩٧٥ - وكانت هذه الاعمال التي يؤسف لها من وزير الخارجية الدكتور هنري كيسنجر. هذه الالتزامات على اية حال، لاتتضمن اي قيود على حرية العمل السياسي

لولايات المتحدة فيما يتعلق بالقدس. وهناك ايضا على الجانب السلبي القوة الصهيونية للوبي الصهيوني- الاسرائيلي الذي يؤثر تاثيرا واسعا على سياسة الولايات المتحدة في الصراع العربي- الاسرائيلي. لقد بينت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٠ ان هذا الصراع لايمكن عزله عن السياسات الاميركية الداخلية، بسبب اللوبي الصهيوني اليهودي / الاسرائيلي الذي يعمل على اخذ العصارة من الرئاسة لعلاقات ايجابية والتزامات مستقبلية لدعم اسرائيل من كل المرشحين حتى موضوع القدس، كما راينا، كان قد استغل بدون حياء في هذه الانتخابات. من جهة اخرى يوجد عوامل على الجانب الانتخابي، وهي من موسم القطاف الجديد. نتيجة لتطور الاحداث في ايران " حجز الرهائن " وفي افغانستان " التدخل السوفياتي" لجأت الولايات المتحدة الى استخدام الية الشرعية الدولية التي كانت تبدي نحوها لامبالاة، وحتى ضد ما يخص المسألة الفلسطينية في الماضي.

لقد لجأت الولايات المتحدة الى محكمة العدل الدولية لاصدار قرارحول مسألة الرهائن المحتجزين في ايران، حيث استعادت معارضتها وافشالها لعدة طلبات قدمت للجمعية العامة عام ١٩٤٧، لتحصل على راي استشاري حول مسألة قانونية هامة تتعلق في المسألة الفلسطينية. واكثر من ذلك، لقد لجأت الى مجلس الامن والجمعية العامة لطلب الدعم من الرأي العام فيما يتعلق بالاحداث في هذين البلدين، من هنا برزت الان الاهمية التي تربطها بالشرعية والقيم السياسية والاخلاقية لقرارات الامم المتحدة. هناك شروط لقرارات الامم المتحدة المتبناه من مجلس الامن والجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية، حول القدس، حول اللاجئين الفلسطينيين، حول الغاء الاعمال الاسرائيلية التي تصرخ من اجل التنفيذ، والتي لم تنفذ كاملا بسبب معارضة اسرائيل وقبول الولايات المتحدة عن عدم امتثال اسرائيل. ان الاجراءات الاحتياطية المقترحة هنا ترتكز كلها على قواعد شرعية واخلاقية

قوية وعلى قرارات الامم المتحدة، ربما يكون من الصعب على حكومة الولايات المتحدة ان تعارض تنفيذها. واكثر من ذلك، فلقد حدثت تطورات في السنوات المعاصرة، مثل حظر النفط العربي عام ١٩٧٣، رد الفعل الشعبي العدائي لاتفاقات كامب ديفيد التي كان عرابها الرئيس كارتر لصالح اسرائيل، برودة الدول العربية اتجاه جهود الولايات المتحدة التي استهدفت تجنيدها ضد خطر كامن لمصالحها الحيوية في منطقة الخليج الفارسي وكل مايمكن ان يعزى لانحياز الولايات المتحدة لصالح اسرائيل - اضاءت المخاطر الجسيمة على مصالح امريكا الناتجة عن التوجه الخاطىء للارادة الاميركية في دعم اسرائيل. ان الرضاء البارز عن سيطرة اسرائيل على القدس الذي كان واضحا في اصرار الرئيس الاميركي على شطب كل المراجع الخاصة بالقدس في قرار مجلس الامن الصادر في ١ اذار ١٩٨٠ والذي يدا المستوطنات الاسرائيلية يمكن اذا اصبح مبدأ لسياسة الولايات المتحدة ا يخلق اوسع نزاع متفجر بين الولايات المتحدة والعالم العربي والاسلامي. ان مشاعر العالم العربي والاسلامي نحو سياسة الولايات المتحدة وسياستها تم التعبير عنها في مقال رئيسي في مجلة بريطانية، تسألت: هل القدس اقل اهمية للعالم من كابل. هل وجود مليون فلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي اقل استحقاقا للعاطفة من خمسين اميركي في طهران (٥)؟ عند هذه النقطة، يبرز وجود وعي واسع في الحاضر للقضايا الرئيسية، والقيم المتعلقة بالصراع العربي - الاسرائيلي، كما هي واضحة في انتقادات معينة وجهت مباشرة لسياسة الولايات المتحدة. ومثلان يمكن ان يكونا وثيقي الصلة بخصوص هذا الموضوع الاول صدر من السيد ناحوم غولدمان الرئيس المؤسس للمؤتمر اليهودي والرئيس السابق للمنظمة الصهيونية العالمية. بعد لومه اسرائيل لـ " تصلبها" مشدودا ان " سياسة اسرائيل المتصلبة لم تتغير جوهريا من بن غوريون الى بيغن" مستمرا في نقده الولايات المتحدة بهذه العبارات:

ومن خلال اعطائها طلبات زائدة كثيرة.

لقد حافظت الولايات المتحدة ولسنوات عديدة على اعطاء اسرائيل طلبات زائدة كثيرة، وكان هذا يزيد من تصلبها وضعف تأثير الولايات المتحدة عليها. هذه السياسة لم تفشل فقط في مساعدة اسرائيل، لكنها آذتها على المدى البعيد.

المثل الثاني صدر عن السيد جورج. دبليو. بول سكرتير سابق لوزير خارجية الولايات المتحدة. شرح فيه مايمثله خطر التدخل المسلح الروسي في افغانستان على مصالح الولايات المتحدة النفطية في الخليج، حيث قال: لانستطيع الدفاع عن الشاطىء الشرقي للخليج بدون تعاون كامل مع الدول العربية على الشاطىء الغربي، هذا يعني اننا لانستطيع طويلا ببلاهة تجاهل الحقيقة السياسية الاولى لمسألة الفلسطينيين . حتى الوقت الحاضر، اقتربنا باصرار من قضية الشرق الاوسط من الجانب الخاطىء، باذلين راسمالا سياسيا واسعا لتسوية النزاع المصري - الاسرائيلي الذي لديه القليل ليفعله في موضوع النفط، وبرهة قصيرة من الزمن في مجرى الصراع العربي- الاسرائيلي المشتعل الذي يؤثر بشكل حاسم على علاقات الولايات المتحدة مع الدول المنتجة للنفط. نحن حقيقة لانستطيع ان نتوقع من هذه الامم العربية ان تخاطر بعلاقات وثيقة معنا عبر اعطائها قواعد للولايات المتحدة على ارضها، او التعاون في الخطط العسكرية بينما نستمر في تقديم دعم مالي للاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ونصفح عبر الصمت عن جهود حكومة بيغن الوقحة لابتلاع هذه المناطق. لندع عدم وجود خطأ حول هذا: طالما ان الولايات المتحدة تؤخر هجوما جبهويا على القضية الفلسطينية ، فهي تبعد كل العالم الاسلامي، كما برهنت السفارات الاميركية المحطمة (٧).

عرضا يمكن الاشارة الى ان المساعدة المالية السنوية للمستوطنين

الاسرائيليين التي اعلن عنها السيد جورج. دبليو، بول، تصل سنويا مبلغ ٧٥٠٠ دولار لكل عائلة يهودية (٨).

ان تصويت الولايات المتحدة في ١ اذار ١٩٨٠ لصالح قرار مجلس الامن حول فك المستوطنات الاسرائيلية الذي خرب من قبل البيت الابيض بعد يومين تحت تاثير اسرائيل واللوبي الصهيوني - اليهودي، يظهر انه النتيجة للوعي الزائد للدمار الواسع الذي حصل للمصالح العليا للامة الاميركية في العالم العربي، نتيجة السياسة الاميركية المؤيدة لاسرائيل. لذلك فالانسان يجب الا ييأس من مشاهدة الولايات المتحدة تقديم دعمها لاجراءات ملزمة تستهدف تامين احترام اسرائيل للقانون الدولي والخضوع لقرارات الامم المتحدة. ان الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية عظيمة في موضوع القدس.

والانسان يغامر في الامل، انها ستطلق سلوكا منسجما مع تقاليدها في الاستقامة والعدل.



تعليق في نهاية الكتاب

بينما كان هذا الكتاب في المطبعة حدثت تطورات هامة معينة في موضوع القدس. في ردة فعل على مشروع قانون قدم الكنيست الاسرائيلي يقترح اعلان القدس الموحدة العاصمة الابدية لاسرائيل، تبنى مجلس الامر في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ قرار ٤٦٧ من قبل ١٤ الى صفر مع استنكاف الولايات المتحدة، اعاد فيه تأكيد ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للقدس ومناطق عربية اخرى، واكد عدم شرعية كل الاجراءات التشريعية والادارية التي اتخذتها لتغيير وضع وشخصية المدينة.

ثم في ٢٩ تموز تبنت الجمعية العامة في اجتماع طارىء خاص، بتصويت ١١٢ الى ٧ مع استنكاف ٢٤ قرار (٢/ ٧/ -س. آ ي) الذي طالب اسرائيل بانسحاب شامل وغير مشروط من كل المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، وحث ان مثل هذا الانسحاب يجب ان يبدأ قبل ١٥ نوفمبر ١٩٨٠. وابعد من ذلك، فلقد طلب القرار من مجلس الامن ان يأخذ الوضع بعين الاعتبار في حالة عدم امتثال اسرائيل وتبني اجراءات حاسمة من خلال الفصل (٧) من الميثاق. وبتصميم رفضت اسرائيل سلسلة طويلة من قرارات الامم المتحدة بما فيها القرار الاخير الذي اعتبرته كائناً "غير شرعي" - حجة غريبة تصدر عن دولة موغلة في اللاشرعية- واصدرت في اليوم التالي ماسمي " القانون الاساسي" الذي اعلنت فيه ان القدس عاصمتها

الابدية. ولقد ايقظ هذا العمل الاحمق سخط العالم العربي والاسلامي، وأدين جماعيا من قبل المجتمع الدولي. في ٦ اب اعلن العراق والسعودية اكبر مصدري النفط في الشرق الاوسط، انهما سيقطعان العلاقة االسياسية والاقتصادية مع اي بلد يعترف بالقدس عاصمة لاسرائيل، ودعيا الحكومات التي لها سفارات في المدينة ان تسحبها. ولقدتم تبني هذا القرار في ٢٠ آب في لجنة القدس التي تعمل نيابة عن الدول العربية والاسلامية التي تتشكل منها منظمة الدول الاسلامية. وكان العمل الاسرائيلي قد انتقد بشدة ايضا من اقسى العبارات في القرار ٤٧٨ الصادر عن مجلس الامن في ٢٠ اب ١٩٨٠ والذي تم التصويت عليه ١٤ الى صفر مع استنكاف الولايات المتحدة. لقد اعلن المجلس ان اصدار "القانون الاساسي" من قبل اسرائيل والمتعلق بالقدس كان انتهاكا للقاون الدولي، وان كل الاجراءات التشريعية والادارية والافعال التي اتخذت من قبل اسرائيل القوة المحتلة، والتي غيرت او هدفت الى تغيير شخصية ووضع المدينة، وتحديدا القانون الاساسي الحديث، كلها باطلة ويجب ان تلغى فورا، وطالب المجلس من جديد كل الدول التي اقامت بعثات دبلوماسية في القدس ان تسحبها من المدينة المقدسة. لقد استنكفت الولايات المتحدة عن هذا القرار الاخير تحت الذريعة التي قدمها وزير الدولة ادوارد ماسكي ان " القرار غير متوازن وغير واقعي" مثل هذا الايضاح لا يقنع احدا، ويمكن ان يعزي الى انه رغبة في تهدئة اسرائيل ومغازلة الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية. من الصعب فهم كيف يمكن لقرار في مجلس الامن يدين الخرق الفادح للقانون الدولي ولقرارات الامم المتحدة، ويعلن بطلان الاغتصاب الوقح بالقوة للمدينة المقدسة، من الصعب ان يفهم انه "غير متوازن" ويفشل الانسان ايضا في إدراك كيف يمكن اعتبار مثل هذا القرار "غير واقعي" مالم يكن طبعا، الموقف موجها للصفح عن الخطأ. ان استنكاف الولايات المتحدة في هذه الحالة لم يكن ملائما للسلام، منذ

اوحت بلا اهتمام الى، انها لم تكن راضية عن الاغتصاب الاسرائيلي للقدس. ان سخرية المسألة، ان مثل هذا الاستنكاف لم يقنع اسرائيل التي لامت ادارة كارتر لانها لم تستخدم حق النقض. وكانت اسرائيل الاكثر غضبا منذ ان شجعت على الاعتقاد عبر البيانات من بعض مرشحي الرئاسة الاميركية ان القدس عاصمتها. لم يتلق اغتصاب اسرائيل للقدس اقل توبيخ، عندما اكدت فقط انها سوف لاتمنع وصول اصحاب كل المعتقدات الى الاماكن المقدسة.

لقد كتبت "مجلة الاونرفاتور رومانو" الصادرة في ٣٠ حزيران ١ تموز والتي تعكس وجهة الفاتيكان ان مسألة القدس " لايمكن ان تختزل ببساطة الى مسألة الوصول بحرية الى الاماكن المقدسة". نظرا لشخصيتها الدوليا واهميتها للديانات الثلاث.

ويتطلب هذا ان تخضع الى "نظام قانوني مناسب يضمن من قبل سلطة دولية عليا" ونتيجة لنداء الذي اصدره مجلس الامن لانسحاب البعثات الاجنبية السياسية من القدس، والتحذير الذي صدر عن الدول العربية بهذا الخصوص ، نقلت ١١ دولة من الثلاثة عشر دولة التي اقامت لها سفارات في القدس، سفاراتها الى تل ابيب. هذه الدول هي فنزولا، اورغواي، هولندا، تشيلي، الاكوادور، السلفادور ، كوستاريكا، هاييتي، بنما، كولومبيا، وبولونيا، اثناء كتابة هذا الموضوع رفضت دولتان هما تحديدا، غواتمالا وجمهورية الدومينيك. باعلانها القدس عاصمتها لعبت اسرائيل في النار، ونقلت الصراع العربي - الاسرائيلي من صراع سياسي الى صراع ديني متقد العواطف بين ثلاثة ملايين اسرائيلي وسبعمائة مليون عربي مسلم دون ان تتكلم عن الاستفزاز الحاد الذي سببته لمشاعر العالم المسيحي. بهذا الخصوص، يجب ان يؤكد ان الصراع مع الاسرائيليين وليس مع اليهود بشكل عام، لان الوضع المتفجر الراهن لم يخلق من قبل اليهودية التي هي

واحدة من الديانات الكبرى الثلاث، لكنه صراع مع الصهيونية التي وظفت الدين لعدوان سياسي واحتلال الارض. بعد ان تبنت اسرائيل قانونها حول القدس، اشار الامير فهد وريث عرش العربية السعودية الى امكانية الحرب المقدسة "الجهاد" من اجل القدس، ونقل في تقرير عن صدام حسين الرئيس العراقي في انه اعلن، ان القاء القنابل على تل ابيب يمكن ان يكون علاجا مؤثرا اكبر لكبح التوسع الاسرائيلي من قطع العلاقات الدبلوماسية مع البلدان التي تعترف بعمل الاسرائيليين في القدس. ولاتزال القرارات الاكثر اهمية لمقاومة فعل اسرائيل هي التي اتخذت من قبل ٤٣ وزير خارجية دولة عربية واسلامية في فاس في شهر ايلول ١٩٨٠. هذه القرارات تحدد الاجراءات المناسبة التي يجب اتخاذها لتحرير القدس واستعادة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف بها. فيما يخص القدس، كان من جملة قرارات المؤتمر:

أ- يعيد تأكيد التزام الدول الاسلامية في استخدام امكانياتها السياسية، المالية، البترولية والعسكرية لمقاومة ضم الاسرائيليين للقدس، وتصميمها على تطبيق مقاطعة سياسية واقتصادية ضد كل الدول التي تخضع لقرار اسرائيل او تتعاون في تنفيذه، او تقيم بعثات دبلوماسية في القدس. (القرار ٢).

ب- ويطلب من الجمعية العامة للامم المتحدة ان ترفض اعتمادات الثقة لبعثة اسرائيل في الامم المتحدة لانها تمثل حكومة انتهكت القانون الدولي في اتخاذها القدس عاصمة لها. (القرار ١٥).

ج- وتدعو كل رعايا الدول الاسلامية الى الجهاد " الحرب المقدسة" مع اوسع مشاركة للقدرات البشرية التي تمتلكها، مع معرفة ان هذا يتضمن النضال ضد العدو الصهيوني في مختلف المجالات: العسكرية، الاقتصادية، الثقافية، والاعلامية، (قرار ٢٣). ان القرار الساعي لطرد اسرائيل من الجمعية العامة للامم المتحدة، كما حدث مع جنوب افريقيا، دفع الرئيس كارتر في حديث انتخابي في نيويورك ان يهدد، ان الولايات المتحدة في حالة طرد

اسرائيل ستعيد النظر في موقفها من الجمعية العامة. وبكلمات اخرى، فان هذا يعني ان الولايات المتحدة المتحدة يمكن ان تكون مستعدة لدعم العمل الاسرائيلي في القدس، وتدمير البناء الشرعي للامم المتحدة.

ان ردود الفعل في العالم العربي والاسلامي تعطي مقياسا للمشاعر العميقة التي برزت من عمل الاسرائيليين الاستفزازي، وبالاضافة الى انعكاسات دولية اخرى، فان الوضع الجديد الذي وجد في القدس يمكن ان يصبح المفجر لاحد الصراعات الاكثر دموية في التاريخ، مقارنة مع الغزو الصليبي الشاحب. الاسوأ يمكن أن يُبعد عبر الاجراءات القسرية للمجتمع الدولي لاخضاع ازدراء اسرائيل الوقح عن تصميمها واجبارها على احترام الوضع القانوني للقدس والانسحاب من المدينة. ومن الباطل ان نتصور ان اسرائيل ستفعل ذلك دون لجوء المجتمع الدولي لاجبارها او اللجوء الى القوة. منذ وجودها ظنت اسرائيل تدوس على مبادىء القانون الدولي، غير مكترثة بعدم شرعيتها وظلمها ونتج عن هذا عمل لايمكن الغاؤه. وكانت قد شجعت على مثل هذا السلوك من خلال حقيقة هي عدم كبحها لصيانة السلام بعد غزوها لقناة السويس عام ١٩٥٦. لاتستطيع الامم المتحدة الاستمرار في التعامل مع موضوع القدس كما فعلت ببساطة في الماضي عبر ادانات شفوية او تبني قرارات جديدة. لايوجد مجاعة لادانات او قرارات. ماهو ضروري ليس قرارات، لكن المهم قرار في تنفيذها. وعند انتهاء الانتخابات الاميركية يغامر الانسان ان يتأمل في انه سيكون لدى الولايات المتحدة من الحكمة ان ترى اين واجبها، وايضا اين مصالحها، وانها سوف تهجر حمايتها لاسرائيل لتمكن ما اتخذ من قرارات دولية ان تأخذ مجراها من اجل الحفاظ على القيم الانسانية والتراث الفريد لمدينة القدس المقدسة، الذي تم انجازه، بشكل غير قابل للالغاء.

الاماكن المقدسة والمعابد الدينية في القدس وجوارها

١- كنيسة القبر المقدس

٢- طريق الالام التي تتضمن المحطات التسع للصلب.

٣- علية العشاء السري.

٤- حديقة الجثمانية.

٥- قبر العذراء المباركة.

٦- جبل الزيتون.

٧- حديقة القبر (تعتبر لكثير من البروتستانت قبر المسيح).

٨- بيت لحم (كنيسة ميلاد المسيح) (مغارة الحليب وحقل الرهبان).

٩- عين كارم (مكان مولد يوحنا المعمدان).

١٠- ٣٨ كنيسة لطوائف مختلفة.

الاماكن المقدسة الاسلامية والمعابد الدينية في القدس وجوارها.

١- الحرم الشريف.

٢- مسجد الاقصى.

٣- البراق.

٤- ٣٤ مسجدا في انحاء مختلفة من المدينة .

٥- قبر داوود.

الاماكن اليهودية المقدسة والمعابد الدينية في القدس وجوارها.

١- حائط المبكى.

٢- كنس متعددة في الحي اليهودي في المدينة القديمة.

الملحق السادس

جدول رسمي بملكية الارض للعرب واليهود

في القدس عام ١٩٤٨

المساحة المدينة الجديدة ١٩,٣٣١ دونما

المدينة القديمة ٨٠٠ دونما

المساحة الكلية ٢٠,١٣١ دونما

١)- ملكية الارض في المدينة الجديدة

املاك العرب ٤٠٪

املاك اليهود ٢٦/١٢ ٪

اخرون (جماعات مسيحية) ٨٦/ ١٣ ٪

الحكومة والبلدية ٢/٩ ٪

طرق وسكك حديد ٢/ ١٧٪

٢)- ملكية الارض في المدينة القديمة :

املاك اليهود في المدينة القديمة اقل من خمسة دونمات

والباقي يخص المسلمون والمسيحيون

الدونم الواحد يساوي ١٠٠٠ مترا مربعا

٥، ٤ دونما تساوي اكر واحد

١٠٠٠ دونما تساوي كيلومترا مربعا

٥٩٠، ٢ دونما تساوي ميلا مربعا

نظام الاحداث وتاريخ القدس

الكنعانيون **سنوات الاحتلال**

من حوالي ١٨٠٠ ق. م او اقدم حتى احتلال المدينة ٨٠٠

من قبل داود في حوالي ١٠٠٠ ق.م

الاسرائيليون

مع احتلالات متقطعة للمدينة من قبل المصريين الفلسطينيين السوريين

والاشوريين ٤١٣

من ١٠٠٠ ق. م الى احتلال المدينة من قبل البابلين عام ٥٨٧ ق. م

البابليون

من ٥٨٧د الى ٥٣٨د ق. م ٥٠

الفرس

من احتلال المدينة من قبل سايروس الى الفتح الاغريقي ٥٣٨د الى ٣٣٢ق. م ٢٠٦

الاغريق

من فتح الاسكندر للمدينة الى تحريرها من قبل المكابيين ٣٣٢ الى ١٤١ق. م ١٩١

اليهود

الحكم المكابي ١٤١ الى ٦٣ ق. م ٧٨

الرومان الوثنيون

من الفتح الروماني للمدينة الى سقوط الوثنية ٦٣ ق. م الى ٣٢٣ ٣٨٦

المسيحيون

من قسطنطين الى الفتح الفارسي ٢٩١

الفرس **٣٢٣- ٦١٤**

الحكم الفارسي: ٦١٤ الى ٦٢٨ ١٤

المسيحيون

من الاحتلال الثاني للمدينة من قبل البيزنطيين ٦٢٨ الى ٦٣٨ ١٠

العرب

الفتح من قبل العرب: من ٦٣٨ الى ١٠٧٢ ٤٣٤

الاتراك

الاستيلاء على المدينة من قبل الاتراك ١٠٧٢ الى ١٠٩٢ ٢٠

العرب

الاحتلال الثاني للمدينة من قبل العرب ١٠٩٢ الى ١٠٩٩ ٧

المسيحيون

المملكة اللاتينية في القدس من ١٠٩٩ الى ١١٨٧

العرب

الاحتلال الثاني للمدينة من قبل العرب ١١٨٧ الى ١٢٢٩

المسيحيون

التنازل عن المدينة عبر معاهدة لعشر سنوات الى فردريك الثاني ١٢٢٩ الى ١٢٣٩ ١٠

العرب

احياء الحكم العربي من ١٢٣٩ الى ١٥١٧ ٢٧٨

الاتراك

الاحتلال من قبل الاتراك العثمانيين ١٥١٧ الى ١٨٣١ ٣١٤

العرب

احتلال مدينة القدس من قبل محمد علي والحكم المصري من ١٨٣١، الى ١٨٤١ ١٠

الاتراك

استعادة الحكم التركي من ١٨٤١ الى ١٩١٧ ٧٦

المسيحيون

الاحتلال البريطاني والانتداب من ١٩١٧ الى ١٩٤٨ ٣١

العرب والاسرائيليون

احتلت مدينة القدس الحديدة من قبل الاسرائيليين واحتلت القدس القديمة من قبل الاردن من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ ١٩

اسرائيل

احتلال المدينة القديمة من قبل اسرائيل عام ١٩٦٧

انتهى



المراجع

الفصل الأول

Notes

1. A list of Christian Holy Places and religious shrines in Jerusalem is given in Appendix II.

2. H.S. Karmi, 'How Holy is Palestine to the Muslims?', *Islamic Quarterly Magazine*, Vol. 14, No. 2 (1970), p. 69.

3. *Surah* xvii:1 states: 'Glory to [God] Who did take His Servant for a journey by night from the Sacred Mosque to the Farthest Mosque, whose precincts We did bless, in order that We might show him some of Our Signs: for He is the One who heareth and seeth [all things].'

4. For a description of these mosques, see Aref Al Aref, *A History of Jerusalem* (Arabic) (Andalus Library, Jerusalem, 1961). A list of Moslem Holy Places and religious shrines in Jerusalem is given in Appendix III.

5. A list of Jewish Holy Places and religious shrines in Jerusalem is given in Appendix IV.

6. Following the upheaval of 1948, Rev. Charles T. Bridgeman expressed concern over the fate of the Christians in Jerusalem in his letter to the President of the Trusteeship Council dated 13 January 1950 (Supp. No. 9, A/1286, p. 17) in these terms:

> The real Christian stake in the Holy City lies in the lives of the 31,000 Christians who normally inhabit the city and constitute the oldest Christian community in the world.
> The attempt has been made to becloud this fact by speaking as though the only interest Christians had in the Holy City lay in a few Holy Places . . .
> But still more important to every Christian community is the wholesome life of its members and the continuance of the Christian community as a vital part of the complex life in the Holy City.
> At the present moment the vast majority of the Christians are refugees from their homes, their businesses, their churches, their schools and their hospitals, and if under a partitioned Jerusalem they are prohibited from repossessing the homes now occupied by new immigrants they will have been permanently dispossessed of their stake in the Holy City.

الفصل الثاني

The Problem of Jerusalem

7. F.F. Andrews, *The Holy Land under Mandate*, Vol. 1 (Houghton and Mifflin, New York, 1931), p. 303.
8. Ronald Storrs, *Orientations* (Nicholson and Watson, London, 1945), p. 340. The *Sephardim* are the Oriental Jews in contradistinction to the *Ashkenazim* or European Jews.
9. N. Mezvinsky, 'The Jewish Faith and the Problem of Israel and Jerusalem', International Seminar on Jerusalem, London, December 1979.
10. The racist policy and practices of Israel were exposed by Dr Israel Shahak, Professor at the Hebrew University of Jerusalem and President of the Israeli League for Human Rights in his book *Le Racisme de l'Etat d'Israel* (Guy Authier, Paris, 1975) in which he denounces torture and repression of the Arabs, destruction of 385 Arab villages, persecution and racial discrimination.
11. Maxime Rodinson, *Israel and the Arabs* (Penguin, Harmondsworth, 1968), p. 228.
12. Nahum Goldmann, 'Zionist Ideology and the Reality of Israel', *Foreign Affairs* (Fall 1978), p. 70. See also by the same author: *The Jewish Paradox* (Weidenfeld and Nicolson, London, 1978) and *Où Va Israël* (Calman-Levy, Paris, 1975).

الفصل الثالث

Notes

1. John Gray, *A History of Jerusalem* (Praeger, New York, 1969), p. 65.
2. Josephus Flavius, *The Great Roman-Jewish War AD66-70* (Gloucester, Mass., 1970), p. 250 (vi. 10).
3. *Jewish Encyclopedia*, Vol. VII, p. 120.
4. R. de Vaux, *Histoire Ancienne d'Israël* (Gabalda, Paris, 1971), p. 72.
5. *Encyclopaedia Britannica*, p. 1007.
6. Kathleen M. Kenyon, *Digging up Jerusalem* (Ernest Benn, London, 1974), p. 79.
7. Translation from A. Lods, *Israël* (Albin Michel, Paris, 1930), p. 419.
8. de Vaux, *Histoire Ancienne d'Israël*, p. 141.
9. See Moshe Menuhin, *The Decadence of Judaism in our Times* (Exposition Press, New York, 1965), p. 18; Walid Khalidi, *From Haven to Conquest* (Institute for Palestine Studies, Beirut, 1971), p. 18; Henry Cattan, *Palestine, The Arabs and Israel* (Longman, London, 1969), p. 6.
10. F.F. Bruce, *Israel and The Nations* (Paternoster Press, Exeter, 1963), p. 19.
11. Gray, *History of Jerusalem*, p. 75.

12. Kathleen M. Kenyon, *Archaeology of the Holy Land* (Praeger, New York, 1960), p. 240.
13. Bruce, *Israel and The Nations*, p. 30.
14. Michel Join-Lambert, *Jerusalem* (Elek Books, London, 1958), p. 55.
15. Henrich Graetz, *History of the Jews*, Vol. I (Philadelphia, 1956), p. 114.
16. Albert M. Hyamson, *Palestine Old and New* (Methuen, London, 1928), p. 76.

الفصل الرابع

Jerusalem From Early Times Until 1917

17. A.S. Rappoport, *Histoire de la Palestine* (Payot, Paris, 1932), p. 121.
18. Hyamson, *Palestine Old and New*, p. 83.
19. Gray, *History of Jerusalem*, p. 194.
20. During her pilgrimage to Jerusalem, Empress Helena entertained the mbition of discovering the True Cross and to this end she arranged for excava- ons to be made at the site of the Calvary. Three crosses were dug out but the oblem remained of finding which of them was the true one. This was resolved y passing the three crosses over the face of a dying woman. It is said that the rue Cross was identified when its shadow saved the dying woman. Thereupon, e True Cross was divided into two parts: one part was sent to Emperor onstantine, and the other part was deposited at the Church of the Resurrection Rappoport, *Histoire de la Palestine*, p. 160).
21. C.M. Watson, *The Story of Jerusalem* (Dent, London, 1912), p. 128.
22. Rappoport, *Histoire de la Palestine*, p. 170.
23. Although the rule of the Latin Kingdom ended in Jerusalem in 1187, the Latin Kingdom survived with its capital at Acre until 1291.
24. It seems necessary to explain the difference between 'Arabs', 'Moslem Arabs' and 'Christian Arabs'. The Arabs were a pre-Islamic people who lived in various parts of the Middle East, including Palestine, before the advent of Christianity or Islam. Many of them were converted from paganism to Christianity, and after the Moslem conquest, many were converted to Islam. But not all the Arabs were converted to Islam, in particular the Christian Arabs who retained their religion after the Moslem conquest. It is a gross error, therefore, to imagine that the Palestine Arabs first came to the country at the time of the Moslem conquest in the seventh century for they and their ancestors lived in the country since time immemorial.
25. As to the subsequent history of the Capitulations, Turkey sought without success to abolish them at the outbreak of the First World War. However, the Capitulations were suspended by the mandate granted to Great Britain in 1922. Article 8 of the mandate provided that the privileges and immunities of foreigners, including the benefits of consular jurisdiction and protection enjoyed by Capitulation or usage in the Ottoman Empire, shall not be applicable to Palestine, but unless previously renounced, shall be re-established at the expiration of the mandate. The resolution adopted by the General Assembly on 29 November 1947, which called for the termination of the mandate and the

partition of Palestine, provided that states whose nationals have enjoyed in the past privileges and immunities by Capitulation or usage in the Ottoman Empire are invited to renounce any right to their re-establishment in the proposed Arab and Jewish States and the City of Jerusalem.

26. For these pledges, see George Antonius, *The Arab Awakening* (Khayat, Beirut, 1928), and Cattan, *Palestine*, p. 9.

27. Arthur Koestler, *Promise and Fulfilment* (Macmillan, New York, 1949), p. 4.

الفصل الخامس

Notes

1. H.W.V. Temperley, *History of the Peace Conference of Paris*, Vol. VI (Hodder and Stoughton, London, 1924), p. 174.

2. On two occasions, in 1922 and in 1935, the Mandatory made proposals for the establishment of a Legislative Council, but on both occasions the proposals were thwarted by the Jews who did not want self-government for Palestine so long as they were a minority. These proposals were also criticized by the Palestinians for not giving due consideration to their majority status.

3. For details about Jewish acts of violence, see Government of Palestine, *A Survey of Palestine*, Vol. I, pp. 56-7; the British Statement on Acts of Violence, Cmd. 6873 (1946); S.N. Fisher, *The Middle East* (Routledge and Kegan Paul, London, 1959), p. 579; G. Kirk, *The Middle East 1945-1950* (Oxford University Press, London, 1954), pp. 209-13 and 218-23.

4. Regarding the pressures brought to bear by the US Government, and in particular, by President Truman, on UN members to vote in favour of partition, see Henry Cattan, *Palestine and International Law*, 2nd edn (Longman, London, 1976), pp. 82-7.

الفصل السادس

Notes

1. Kathleen M. Kenyon, *Digging up Jerusalem* (Ernest Benn, London, 1974), p. 175.

2. One of the examples of this kind of terrorism was the dynamiting by the Haganah on 5 January 1948 of the Semiramis Hotel in the Arab residential quarter of Katamon in Jerusalem causing the death of twenty Arab residents and of the Spanish Consul; see *Middle East Journal* (Middle East Institute, Washington DC, 1948), p. 217.

الفصل السابع

The Battle for Jerusalem, 1948

3. Translation from Jacques de Reynier, *A Jérusalem un Drapeau Flottait sur la Ligne de Feu* (Baconnière, Neuchatel, 1950), p. 213.

4. Harry Levin, *Jerusalem Embattled* (Gollancz, London, 1950), p. 57.
5. See Menachem Begin, *The Revolt: Story of the Irgun* (Schuman, New York, 1951).
6. Edwin Samuel, *Middle East Journal*, 1949, p. 14.
7. Stephen B.L. Penrose, *The Palestine Problem: Retrospect and Prospect* (American Friends of the Middle East, New York), p. 12.
8. John Bagot Glubb, *Peace in the Holy Land* (Hodder and Stoughton, London, 1971), p. 299.
9. Pablo de Azcarate, *Mission in Palestine 1948-1952* (Middle East Institute, Washington DC, 1966), p. 43.
10. Ibid., p. 45.
11. Levin, *Jerusalem Embattled*, p. 160.
12. The author of this book was one of the numerous victims of the looting. His home in Jerusalem was looted, according to eye-witnesses, by the Haganah which took away his law library, valuables and household effects in seven truck loads.
13. George Kirk, *The Middle East 1945-1950* (Oxford University Press, London, 1954), p. 263.
14. A.L. Tibawi, *Jerusalem* (Institute for Palestine Studies, Beirut, 1969), p. 40.
15. Levin, *Jerusalem Embattled*, p. 159.
16. Glubb, *Peace in the Holy Land*, p. 302.
17. UN Docs. A/8657 and S/10517 of 21 January 1972.

الفصل الثامن

Notes

1. Folke Bernadotte, *To Jerusalem* (Hodder and Stoughton, London, 1951).
2. UN Doc.A/648, 16 September 1948.
3. Walter Eytan, *The First Ten Years* (Weidenfeld and Nicolson, London, 1958), p. 65.
4. Official Records of the 2nd session of the General Assembly, Ad Hoc Committee, p. 304.
5. UN Doc.A/1367.
6. Official Records of the 3rd session of the General Assembly, Ad Hoc Political Committee, 5 May 1949.
7. Official Records of the General Assembly, Ad Hoc Political Committee, 1949, Part II, pp. 179-360.
8. Official Records of the 3rd session of the General Assembly, Ad Hoc Political Committee, 1949, Part II, p. 223.
9. Article 2, paragraph 7 of the Charter states:

> Nothing contained in the present Charter shall authorize the United Nations to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction

الفصل التاسع

Notes

1. The name 'West Bank' which means the west bank of the Jordan River that separated Palestine from Transjordan is completely inaccurate and unhistorical.

This name was coined by Jordan in order to describe the territory of Palestine which it occupied in 1948 as opposed to the east bank of the Jordan River which was known as Transjordan.

2. See Henry Cattan, *Palestine and International Law*, 2nd edn (Longman, London, 1976), pp. 168-72.

3. General Odd Bull, *War and Peace in the Middle East* (Leo Cooper, London, 1976), p. 113.

4. UN Doc.A/6797, 13 September 1967, p. 13.

5. *Washington Post*, 20 June 1967.

6. Richard H. Pfaff, *Jerusalem: Keystone of an Arab-Israeli Settlement* (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington DC, 1969), p. 36.

7. UNRWA is the abbreviated name of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees.

8. See, *inter alia*, General Assembly resolutions dated 20 December 1971, 15 December 1972. 15 December 1975 and the resolutions of the Commission on

Human Rights of 21 February 1979 and 13 February 1980.

9. 1541st meeting of the General Assembly, 29 June 1967.

10. UN Docs.6793 and S/8146, 12 September 1967.

11. UN Doc.6793, p. 21.

12. The term 'past acquisition' refers to the Jewish tradition that David purchased from a Jebusite the land on which Solomon's Temple was built.

13. UN Doc.6793, p. 53. The Ibrahimi Mosque is located in Hebron and contains the cave of Machpelah in which are buried Abraham, Sarah and Jacob. The Rock refers to the Rock over which the Mosque of the Dome of the Rock is built.

14. UN Doc.A/6793, p. 21.

15. A list of protests made by religious institutions to the Israeli authorities against desecrations of Holy Places is set out in Jordan's communication to the UN: Doc.S/9001, 19 April 1968.

16. UN Doc.A/6793 and H.E. Bovis, *The Jerusalem Question* (Stanford, California, 1971), p. 107.

17. Pfaff, *Jerusalem: Keystone*, p. 45.

18. *International Herald Tribune*, 29 January 1980.

19. *The Times*, 2 February 1980.

20. Translation from *Le Monde*, 9 February 1980.

21. UN Doc.6793, p. 21.

22. See the various complaints made by Jordan to the Security Council, and in particular, UN Docs.S/9001, S/9197, S/9284 and S/10882.

23. Rouhi Al-Khatib, *The Judaization of Jerusalem* (Research Centre, Beirut, 1972), pp. 19-20. See also Jordan's complaints to the UN concerning excavations in UN Doc.S/10169, S/10882 and S/11246.

24. Translation from *Le Monde*, 21 November 1974.

25. *Diocesan Newsletter*, January 1971.

الفصل الحادي عشر

Notes

1. *Yediot Aharanot*, 29 March 1974.
2. *Monde Diplomatique*, June 1977.
3. Nafez Y. Nazzal, 'The Encirclement of Jerusalem', *Middle East International*, February 1978, p. 18.
4. *International Herald Tribune*, 12 March 1980.
5. Ibid., 25 March 1980.
6. J.G. Starke, *International Law*, 5th edn (Butterworth, London, 1963), p. 411.
7. L. Oppenheim, *International Law*, 7th edn, Vol. 2 (Longman, London, 1952), p. 397.
8. As to which, see Henry Cattan, *Palestine and International Law*, 2nd edn (Longman, London, 1976), pp. 91 *et seq*.

الفصل الثاني عشر

Notes

1. Cited in O. Kelly-Ingram (ed.), *Jerusalem* (Triangle Friends of the Middle East, Durham NC, 1978), p. 26.

The Judaization of Jerusalem: Its Significance and Perils

2. Translation from *Journal des Débats*, 30 March 1919, cited by Philippe de Saint Robert in *Le Jeu de la France en Méditerranée* (Julliard, Paris, 1970), p. 222.
3. M. Franco, *Histoire des Israëlites de l'Empire Ottoman* (Durlacher, Paris, 1897), pp. 4, 5 and 195.
4. A.S. Rappoport, *Histoire de la Palestine* (Payot, Paris, 1932), p. 210.
5. C.M. Watson, *The Story of Jerusalem* (Dent, London, 1912), p. 278.
6. Ronald Storrs, *Orientations* (Nicholson and Watson, London, 1945), p. 280.
7. Official Records of the 2nd session of the General Assembly, Ad Hoc Committee on the Palestine Question, p. 304.
8. The sub-district of Jerusalem was the administrative unit which embraced the city, its suburbs and surrounding villages.
9. Official Records of the 2nd session, p. 292.
10. Government of Palestine, *Statistical Abstract 1944-1945*, pp. 36 and 46.
11. One *dunom* equals one thousand square metres.
12. UN Doc.1/A.14/32, p. 270, 11 November 1947.
13. Sami Hadawi, *Palestine, Loss of a Heritage* (Naylor, San Antonio, Texas), 1963, p. 141.
14. UN Doc.A/AC.14/32, p. 293.
15. J.C. Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East*, Vol. II (Van Nostrand, Princeton, 1956), p. 70. For a full report on the King-Crane Commission's investigation, see Harry N. Howard, *The King-Crane Commission* (Khayat, Beirut, 1963).

الفصل الثالث عشر

Notes

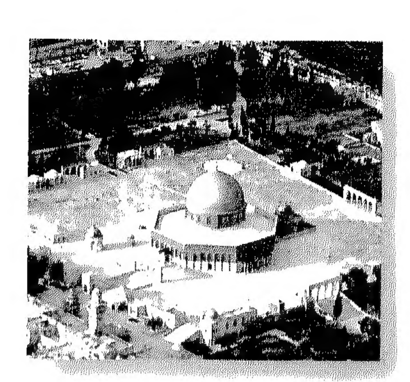
1. A. Heidelborn, *Droit Public et Administratif de L'Empire Ottoman* (Vienna-Leipzig, 1908), p. 7.
2. Hassan bin Talal, *A Study on Jerusalem* (Longnan, London, 1979), pp. 25-6.
3. For text of cablegram, see Henry Cattan, *Palestine and International Law*, 2nd edn (Longman, London, 1976), p. 279.
4. Official Records of the 3rd Session of the General Assembly, Part II, Ad Hoc Political Committee, pp. 286-7, 1949.
5. On the question of sovereignty over Palestine during the British mandate,

see Cattan, *Palestine and International Law*, pp. 116-21.

6. *The Status of Jerusalem* (United Nations, 1979), pp. 18, 20 and 26.
7. James G. McDonald, *My Mission to Israel* (Simon and Schuster, New York, 1951), pp. 181-2.
8. Department of State Bulletin, 15 June 1953, p. 832.
9. Ibid., 20 July 1953, p. 82.
10. Ibid., 10 August 1953, p. 177.
11. Ibid., 28 June 1967, p. 57.
12. It may be remarked that this provision received its first application in the summer of 1979 when, in execution of an election promise, the Canadian Government announced its intention to move its embassy in Israel from Tel-Aviv to Jerusalem but which it abandoned as a result of Arab and Islamic disapproval. In July 1980 a conference of the Islamic States held in Amman requested those countries that maintain their embassies in Jerusalem to move them out of the city and further warned of the severance of diplomatic and economic relations with such countries as maintain or establish embassies in Jerusalem.



القدس



من يدرس حياة وتاريخ هنري كتن ، الذي ولد في القدس عام ١٩٠٦ وتوفي في باريس عام ١٩٢٢ ، يجد أنه قد عانى وشاهد عبر هذه الحياة بقايا الاحتلال العثماني لأرض الوطن، ذلك الاحتلال الذي أذاق شعبنا الأمرين: الجوع والعري ، وعد بلفور والاحتلال الانكليزي الذي مهد لأبشع جريمة في التاريخ المعاصر ، إقامة كيان الغزو الإسرائيلي عام ١٩٤٨ ، الهجرة من القدس بعد سقوط القسم الغربي منها بيد المحتلين ، وهي بلد المؤلف ومسقط رأسه والجنيّ الذي تابعه ولم يفارق خياله إلى أن كانت الوفاة في باريس ، حيث ينتظر جثمانه من ينقله إلى القدس .

كانت محصلة رحلة هنري كتن القاسية والثرة والعنيدة تسعة كتب وضعها في خدمة القضية العربية.

ويعتبر هذا الكتاب من أهم الكتب التي تناولت قضية فلسطين بشكل عام ، والمدينة المقدسة بشكل خاص.

